دولة الإمارات العربية المتحدة
مركز زايد للتنسيق والمتابعة



التقارب الروسي - الإيراني

الدوافع .. الآفاق والتداعيات

اهداءات ٢٠٠١
مركز زايد للتنسيق و المتابعة
ابوظبى

التقارب الروسي - الإيراني

الدوافع، الآفاق والتداعيات

يونيــو 2001



فهرست

تقديم

يقدم مركز زايد للتنسيق والمتابعة هذه الدراسة التحليلية لواحدة من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية والتي تثير جدلاً وتساؤلات كثيرة في أوساط عديدة ، وهي قضية التقارب بين روسيا وإيران ونمو مستوى التعاون بين الدولتين في الآونة الأخيرة وخاصة في المجالات الأمنية والعسكرية والنووية أيضاً ٠

هذه القضية التي طرحت نفسها بقوة وبشكل واضح في أعقاب الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الروسي «إيجور سيرجييف» لطهران في أواخر ديسمبر عام ٢٠٠٠ ، والتي اكتسبت أهمية كبيرة باعتبارها أول زيارة لمسؤول روسي على هذا المستوى لإيران بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ، وايضاً والأهم أن هذه الزيارة وقعت بعد أيام معدودة من قرار موسكو بتخليها عن التزاماتها الواردة في اتفاقها مع واشنطن والذي تم عام ١٩٩٥ بين رئيس الوزراء الروسي «فيكتور تشيرنوميردين» ونائب الرئيس الأمريكي «ألبرت جور» والذي وافقت فيه روسيا على الإمتناع عن التعاون العسكري مع إيران في المجالات الحيوية والإستراتيجية ٠

وتتناول الدراسة بالعرض والرصد والتحليل أهم جوانب العلاقات الروسية الإيرانية مع لمحة تاريخية لهذه العلاقات، وأيضاً الصراع الدائر بين موسكو وواشنطن في وسط آسيا ومنطقة القوقاز ، والصراع في منطقة بحر قزوين ، وتتطرق أيضاً لأهم التوازنات الإستراتيجية في دائرة الصراع في القارة الآسيوية٠

وتستعرض الدراسة بالتفصيل جوانب وأبعاد وتداعيات التعاون العسكري والتقارب الواضح بين روسيا وإيران وموقف الولايات المتحدة وأوروبا ودول الجوار من هذا التقارب ، وتتناول أيضاً تداعيات وردود فعل هذا التعاون في المنطقة العربية في دول الخليج العربي ٠

كما تتناول الدراسة البرنامج النووي الإيراني ودور روسيا في بناءه وتنميته، وكذلك العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية وآخر تطوراتها في ظل حكم الإصلاحيين في طهران .

ولا يخفى على أحدى مدى أهمية هذه القضية بالنسبة للعرب عموماً ولدول الخليج العربي بشكل خاص ، وهو الأمر الذي دفع مركز زايد للتنسيق والمتابعة الى الإهتمام بهذه القضية وتخصيص دراسة متميزة لها بهدف إلقاء الضوء على واحدة من أهم قضايا الأمن الوطني والقومي الخليجي والعربي بشكل عام ٠

مركز زايد للتنسيق والمتابعة

روسيا وإيران - لمحة تاريخية حديثة

تمهيد:

على الرغم من التباين والخلاف العقائدي والأيديولوجي الكبير بين روسيا السوفيتية الشيوعية وروسيا العلمانية بعد انهيار الإتحاد السوفيتي من جانب ، وبين إيران ذات التوجه الغربي الرأسمالي قبل الثورة وذات التوجه الديني الإسلامي بعدها من جانب آخر ، الا أن هذا التباين الجذري الواضح لم يحل ولم يعق التقارب بين الدولتين والتعاون المشترك بينهما بالشكل الذي وصل إليه الآن ، والذي أصبح حديث الساعة على الساحة الدولية ، وأصبح يثير جدلاً ونقاشاً واسعاً على المستويات المحلية والإقليمية والدولية ، واشتعل وزادت حدته مؤخراً بعد الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الروسي إيجور سيرجيف لإيران في أواخر ديسمبر عام ٢٠٠٠م ، والتي تعد أول زيارة من نوعها لوزير دفاع من موسكو لإيران منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م ، هذه الزيارة التي فجرت من جديد وبشكل حاد مسألة التقارب الروسي- الإيراني، ووصفتها شبكة التلفزيون البريطانية بأنها «أصابت في مقتل العلاقات الروسية الأمريكية» وخاصة أنها جاءت مباشرة بعد أيام من إعلان موسكو تخليها عن اتفاقها مع واشنطن عام ١٩٩٥م الذي نص على امتناع روسيا عن التعاون مع إيران في المجالات العسكرية الحيوية ، وسوف نتحدث فيما بعد تفصيلياً عن زيارة سيرجيف لإيران. (١)

ويهمنا الآن أن نعطي لمحة تاريخية موجزة عن العلاقات الروسية الإيرانية تساعدنا على توضيح أبعاد وخلفيات ومقومات التقارب بين البلدين ٠

الحلم الروسي:

ظلت روسيا لسنوات طويلة في عهد القياصرة قبل الثورة الشيوعية عام ١٩١٧م وبعد الثورة حتى سقوط الإتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ تشكل تهديداً دائماً لإيران خاصة

وأن الحلم الروسي الكبير بالتوجه جنوباً للهروب من برد الشمال القارس والمتجمد معظم شهور السنة والوصول إلى المياه الدافئة ظل يراود غالبية قياصرة روسيا منذ عهد مؤسس روسيا الحديثة بطرس الأكبر في القرنين ١٧ ، ١٨ وحتى عهدنا هذا ، حيث مازالت تتردد في روسيا الدعوات والنداءات للتوجه للمياه الدافئة جنوباً ، وخاصة لدى أصحاب النزعات القومية المتطرفة في روسيا ، ونذكر على سبيل المثال هنا مقولة لزعيم الحزب الليبرالي اليميني المتطرف «فلاديمير جيرنوفسكي» الذي فاز بالأغلبية في الإنتخابات البرلمانية في روسيا عام ١٩٩٣ ، حيث قال «إن الجنود الروس سوف يغسلون أحذيتهم في مياه المحيط الهندي» ، وهي المقولة التي جعلت الكثيرين يخشون وصول القوميين المتطرفين للحكم في روسيا .

وظلت هذه التهديدات لعقود طويلة تشكل رعباً وفزعاً دائماً لإيران التي كانت تربطها مع الإتحاد السوفيتي حدود تمتد لما يقرب من ألفي كيلومتر ، ولم يكن لدى إيران من الإمكانيات العسكرية والأمنية ما يسمح لها بسهولة بمراقبة وحماية هذه الحدود الطويلة أمام جارتها السوفيتية العظمى ، وهو الأمر الذي دفع بها مباشرة في عهد الشاه إلى الإرتماء في أحضان الغرب واحتلال مركز حساس وحيوي ضمن الحزام الإستراتيجي والأمني للمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي ضم تركيا وإيران وباكستان ليطوق الإتحاد السوفيتي جنوباً ويحول دون وصوله للمياه الدافئة .

علاقات تحكمها المصالح:

ورغم هذه التهديدات من جانب روسيا السوفيتية لإيران في ظل الصراع بين الكتلتين ، الا أن هذا لم يمنع من وجود علاقات بين موسكو وطهران حتى في هذه الفترة، وهو أمر حتمي إذ لم يكن لدى الغرب وأمريكا الضمانات الكافية لحماية إيران ضد أي اعتداء سوفيتي ، ومن هنا رأت إيران الشاه المرتمية في أحضان الغرب أنه من الأفضل لها ألاّ تثير غضب جارتها العظمى ، وأن تمد معها جسوراً لعلاقات في مجالات أخرى بعيدة عن الإستراتيجية السياسية والعسكرية، ولهذا نجد أن الخلاف

الأيديولوجي بين روسيا وإيران لم يمنعهما من الإتفاق بهدوء وبشكل كامل على استغلال ثروات بحر قزوين الواقع بينهما وتوقيع اتفاقيتين حول هذا البحر في عامي ١٩٢١ ، ١٩٤٠ ، وهما الإتفاقيتان اللتان مازالتا حتى الآن ساريتا المفعول رغم انهيار الإتحاد السوفيتي ، وظهور ثلاث دول جديدة على شواطئ بحر قزوين هم كازاخستان وأذربيجان وتركمنستان إلى جانب روسيا وإيران ، ولم تصل الدول الخمس حتى الآن إلى اتفاق بينهما حول تقسيم ثروات هذا البحر ، بينما مازالت إيران وروسيا متمسكين ببنود الإتفاقيتين القديمتين إلى أن يتم توقيع اتفاق جديد بين الدول الخمس .

أيضاً لم تحل التهديدات السوفيتية لإيران دون وجود علاقات اقتصادية حيوية وفعالة بينهما في عهد الشاه محمد رضا بهلوي الذي قام بزيارة تاريخية لموسكو في نوفمبر عام ١٩٧٤ ، التقى خلالها بالزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف وبقادة الحزب الشيوعي السوفيتي الذين استقبلوه استقبالاً حافلاً يليق بمقامه كشاه وحاكم لدولة كبيرة كاسرين في ذلك بروتوكولات الحكم الشيوعي التي كانت تجيز هذا التكريم والحفاوة فقط للزعماء والقادة الثوريين أصحاب التوجهات الإشتراكية ، وهذا في حد ذاته يعكس البراجماتية ومبدأ المصلحة الذي حكم ومازال يحكم العلاقات بين موسكو وطهران حتى الآن ، وقد وقع شاه إيران في هذه الزيارة على عدة اتفاقيات بين موسكو وطهران حول مشاريع كبرى مشتركة بين البلدين ، وبعد الزيارة بعام واحد تم توقيع اتفاق مد أنابيب الغاز الإيراني إلى أوروبا عبر أراضي الإتحاد السوفيتي ، وهذا الإتفاق في حد ذاته يعكس حقيقة واضحة وهي أن كلا البلدين رغم كل ما بينهما من تباين أيديولوجي وخلافات سياسية فإن هناك دائماً ما يربطهما ويجعلهما مطمئنين دائماً للتعاون طويل المدى فيما بينهما ، والا لما أقدما على اتفاق مد خط أنابيب دائم لسنوات طويلة قادمة ضامنين بقاءه واستمراره بثقة وبدون خوف أو قلق من أية خلافات تطرأ بينهما في المستقبل.

هذه اللمحة أثرنا التركيز عليها في عهد الشاه والاتحاد السوفييتي حتى نوضح مدى الخصوصية في العلاقات بين إيران وروسيا وهي الخصوصية التي ما زالت مستمرة

حتى الآن والتي سنحاول توضيحها بشكل أكبر في دراستنا هذه.

الخميني وروسيا :

كان من المتوقع لدى الغالبية أن تناصب الثورة الإيرانية بزعامة الإمام الخميني عداءً قوياً وكرهاً شديداً لجارتها السوفييتية الشيوعية التي تحارب الأديان وتنشر الإلحاد خاصة وأن الثورة الإيرانية التي رفعت الشعارات الإسلامية ونادت بالجهاد ضد أعداء الإسلام وتبنت سياسة تصدير الثورة الإسلامية واكبت في نفس الوقت الغزو السوفييتي لأفغانستان والدعاية الغربية القوية في زمن الحرب الباردة ضد دخول السوفييت أفغانستان، الأمر الذي وحد مشاعر الملايين من المسلمين في كل أنحاء العالم ضد هذا الغزو، وذهبت بعض الدول الإسلامية تجمع التبرعات وترسل المجاهدين لأفغانستان، أما إيران الخميني فقد خالفت التوقعات منذ البداية ولم تنتهج أي نهج عدائي يذكر بوضوح ضد الغزو السوفييتي لأفغانستان، ولم تبدى حكومة الثورة الإيرانية أي تشدد أو تعنت أو هجوم تجاه روسيا، واكتفت فقط بوصف أمريكا بالشيطان الأكبر والاتحاد السوفييتي بالشيطان الأصغر، وهذا التمييز في الوصف الإيراني يعكس في حد ذاته توجهات السياسة الإيرانية بعد الثورة والتي كانت تستشعر منذ البداية وتتوقع العداء الغربي الأمريكي لها، فأثرت الإبقاء على الورقة الروسية للمستقبل، واستشعرت موسكو هذا على الفور ولم يزعجها على الإطلاق وصفها بالشيطان الأصغر، بل ربما على العكس أعجبها كثيرا وفهمت من ورائه توجهات النظام الثوري الجديد في إيران، ووضعته موسكو على الفور ضمن قوائم الأنظمة الثورية الجديدة في العالم (بغض النظر عن هويته وأيديولوجيته الدينية) وسعت للتقرب منه وتأييده باعتباره مثل باقي الأنظمة الثورية المناهضة للإمبريالية العالمية حتى ولو لم يكن له هوية اشتراكية أو توجه تقدمي، فهذا أمر لا يهم كثيرا عند موسكو طالما الهدف واحد والعدو مشترك. وبدا من الواضح أن موسكو لم تكن مخطئه في حساباتها مع إيران، بل على العكس كانت موفقة إلى حد كبير، وما حدث خلال

العقدين الماضيين يؤكد ويثبت ذلك.

ولم تبد موسكو منذ البداية أي عداء أو هجوم أو حتى تحفظات على الجمهورية الإسلامية الجديدة، على عكس الغرب وواشنطن الذين أعلنوا منذ البداية عداءهم ورفضهم للنظام الجديد في إيران واتخاذ إجراءات مضادة له.

ولم تمض فترة طويلة على وصف الإمام الخميني للاتحاد السوفييتي بالشيطان الأصغر إلا وكان أول دبلوماسي أجنبي يزور طهران بعد الثورة ويلتقي معه الخميني هو السفير السوفييتي الراحل «فلاديمير فينوجرادوف» الذي كان سفيرا لموسكو في طهران في عهد الشاه، وهو من أبرز رجال السياسة الخارجية الروس وشغل منصب وزير الخارجية في بداية التسعينيات.

بعد الانهيار السوفييتي:

لم ير الطرفان الإيراني الإسلامي والسوفييتي الشيوعي أي نوازع أو أطماع أو سوء نية لدى أي منهما تجاه الأخر، فلا طهران تنوي تصدير الثورة الإسلامية إلى الاتحاد السوفييتي ولا موسكو تنوي تصدير الشيوعية إلى إيران، ومن هنا جاء التقارب والتعاون بينهما بشكل علني أحيانا وغير علني في أغلب الأحيان، ومن المحتمل بشكل كبير أن تكون إيران بعد الثورة قد استعانت بالاتحاد السوفييتي في امدادها بالتكنولوجيا النووية لمواصلة مشاريعها التي توقفت بعد مقاطعة الغرب لها تحت ضغوط واشنطن، وإن كان هذا الأمر لم يذكر ولم يرد في أي وثيقة رسمية أو إعلامية، إلا أنه من المعروف أن الاتصالات كانت قائمة بين موسكو وطهران في الثمانينات، وأن إيران حصلت على تكنولوجيا وخبرة نووية من الصين وكوريا الشمالية، اللتين تعتمدان في الأساس على التكنولوجيا النووية السوفييتية، ولجوء إيران إليهما بشكل علني ورسمي يعني أن لديهما إذن وموافقة من موسكو بإمدادها بالتكنولوجيا النووية، وربما كانت التزامات موسكو الدولية مع واشنطن آنذاك تمنعها من التعامل مباشرة مع

إيران في هذا المجال.

وجاء انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ والذي يرى الكثيرون معه أن إيران كانت من أكثر الدول تضررا بانهياره، إذ اضطربت أوضاعها الإقليمية وخاصة على الحدود بعد أن ترك لها الاتحاد السوفييتي على حدودها ستة جمهوريات مستقلة جديدة تزخر بالعديد من المشاكل الاقتصادية والعرقية والعقائدية والسياسية، وأصبح بعض هذه الجمهوريات يشكل مصدر خطر مباشر على إيران بعد أن فتحت بعضها أبوابها للتدخل الأجنبي والمصالح الأجنبية الغربية والأمريكية، وأصبحت بعضها مثل أوزبكستان مثلا يقال عنها أنها مركز للمخابرات الإسرائيلية في المنطقة يعمل في الأساس ضد إيران. (٢)

وقد تصور البعض بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أن إيران سوف تسعى بكل جهودها للتعاون والتحالف مع الجمهوريات المستقلة الجديدة، خاصة وأن هذه الجمهوريات الواقعة على حدودها تسكنها غالبية مسلمة وتصلح بحكم الجوار كامتداد طبيعي للثورة الإسلامية الكبرى التي تقودها إيران الخميني، وتصور البعض أيضا أن إيران لديها الاستعداد للتضحية بعلاقاتها مع روسيا والصراع معها على النفوذ في هذه الجمهوريات ولكن حدث العكس تماما، فلم تعط إيران الإسلامية اهتماما ملحوظا لهذه الجمهوريات، وسعت في الوقت نفسه إلى توطيد العلاقات بشكل أكبر مع روسيا المستقلة.

وقد فسر البعض تقارب إيران مع روسيا المستقلة أكثر عن ذي قبل بأن وجود ستة جمهوريات مستقلة جديدة تفصل إيران عن روسيا قد زاد اطمئنان إيران وابتعادها عن الأطماع التوسعية لروسيا، وان كان هذا الرأي يفتقر إلى حد كبير للرؤية الموضوعية الصحيحة وخاصة أن الخطر والتهديد على ايران بعد الثورة الخمينية كان يأتي من الغرب وليس من روسيا، بل على العكس كان وجود الاتحاد السوفييتي على حدودها ضمان أمن ووقاية لها بشكل أكبر وخاصة من التجمعات الإسلامية الموجودة

في الجمهوريات السوفييتية الجنوبية على حدود إيران، والتي تشكل في غالبيتها تعارضا مع المذهب الشيعي السائد في إيران. والواقع والأقرب للصحة أن انهيار الاتحاد السوفييتي خلق أوضاعا وكيانات جديدة زادت من قلق وتوتر إيران، وربما دفعتها بشكل أكبر نحو التقارب والتعاون مع روسيا.

وأصبحت إيران تتعامل مع روسيا المستقلة وكأنها حليف استراتيجي في مواجهة الشيطان الأكبر أمريكا، وأيضا في مواجهة الاضطرابات والتهديدات التي من الممكن أن تأتي لها من جيرانها الجدد.

واقتربت المصالح بين إيران وروسيا بشكل كبير انعكس بوضوح في التفاهم الكبير بينهما على المسائل الاقليمية، فقد أيدت إيران بشكل قاطع موقف روسيا في الخلاف على تقسيم ثروات بحر قزوين مع كازاخستان وأذربيجان، وأكثر من ذلك ذهبت إيران الإسلامية الخمينية تؤيد مع روسيا جمهورية أرمينيا المسيحية ضد جمهورية أذربيجان الإسلامية في نزاعهما حول منطقة «ناجورنا كاراباخ» الواقعة داخل أراضي أذربيجان وتسكنها أغلبية أرمينية، كما ذهبت تدعم موقف الحكومة الموالية لموسكو في طاجيكستان ضد المعارضة الإسلامية هناك والتي تدعمها دول إسلامية كثيرة، وفي الوقت الذي وقفت فيه دول الغرب وأمريكا وغالبية الشعوب الإسلامية مع شعب الشيشان المسلم يؤيدون مطالبه في الاستقلال ويرسل بعضهم له الدعم المادي والمعنوي، فإن إيران وقفت موقفا كان أقرب لموسكو منه لمسلمي الشيشان، وحتى المساعدات التي أرسلتها إيران للشعب الشيشاني في مأساته أثناء الحرب كانت ترسل إليه عن طريق موسكو، وصرح المسؤولون الإيرانيون في أكثر من مناسبة بأن النزاع الشيشاني أمر داخلي يخص روسيا ولا يجوز التدخل فيه، ووصف رئيس الشيشان الأسبق «زيليمخان ياندرابييف» في حديث له لقناة الجزيرة القطرية موقف إيران بالخيانة للإسلام.

صراع الإمبراطوريات القديمة :

من الصعب حسم الجدل المثار في الآونة الأخيرة حول التقارب والتفاهم الواضح بين إيران وروسيا بدون إلقاء الضوء على الأبعاد التاريخية للعلاقات في هذه المنطقة الساخنة من العالم وتداعيات هذه الأبعاد التي زادت حدتها في السنوات العشر الماضية بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي واستقلال جمهورياته الخمس عشرة عن بعضها ليعود الحال جغرافيا إلى ما كان عليه تقريبا قبل الثورة الشيوعية في روسيا عام ١٩١٧.

وتستعرض الدراسة بايجاز هذه الأبعاد التاريخية وتداعياتها الحالية للمساعدة في فهم استراتيجية التقارب الروسي الإيراني، وفهم مواقف إيران المعادية أحيانا والمحايدة أحيانا أخرى مع الجمهوريات الإسلامية الجديدة في وسط آسيا وفي القوقاز، وأيضا فهم بعض الأسرار حول تقارب إيران الإسلامية مع بعض الدول في المنطقة على حساب الجمهوريات الإسلامية الجديدة.

وحول هذا الموضوع نشير بداية إلى مؤتمر قمة على مستوى الزعماء والقادة عقد في أواخر أكتوبر عام ١٩٩٦ في طشقند عاصمة أوزبكستان ضم زعماء الدول الست الناطقة باللغة التركية وهم «سليمان ديميريل» رئيس تركيا، و«جيدار عالييف» رئيس أذربيجان و«نور سلطان نزار باييف» رئيس كازاخستان، و«سفر مراد نيازوف» رئيس تركمنستان، و«إسلام كريموف» رئيس أوزبكستان، و«عسكر أكاييف» رئيس قيرجيزستان، وكان الهدف الأساسي من الاجتماع حسبما أعلنت وسائل الإعلام هو دعم التقارب والتعاون بين هذه الدول الست في مجالات الثقافة والعلوم والإعلام بهدف الترويج والاحياء لتراث الشعوب الناطقة بالتركية. (٢)

ومن الملاحظ أن هذه الجمهوريات الست تربطها حدود مشتركة مع كل من روسيا وإيران وتشكل خط عرض قاطع بين الدولتين، ويعد هذا الاجتماع الرابع من نوعه ضمن سلسلة اجتماعات سنوية كان أولها في العاصمة التركية أنقرة عام ١٩٩٢ بدعوة من الحكومة التركية التي تبنت الدعوة بحماس.

وقد قامت تركيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي مباشرة بالتوغل في هذه الجمهوريات المستقلة حديثا وفتح مراكز ثقافية ومدارس تركية فيها وقدمت لها المساعدات المادية والاقتصادية، وبلغ حجم المساعدات التي قدمتها تركيا لهذه الدول فقط عام ١٩٩٥ نحو ٧٧٨ مليون دولار، هذا بخلاف استثمارات تركية في هذه الدول تعدت بضعة مليارات من الدولارات، وهنا يبرز السؤال: من أين لتركيا التي تعاني من مشاكل وأزمات اقتصادية حادة بكل هذه الأموال؟

والواقع أن الاجابة على هذا السؤال ليست بالصعوبة إذا ما تصورنا أن تركيا الدولة الوحيدة في هذه المنطقة العضو في حلف شمال الأطلسي والتي تشكل جسراً وذراعاً طويلة للحلف في وسط آسيا، وهي بلا شك الممثل الرئيسي لمصالح الحلف في هذه المنطقة الحساسة والحيوية، والتي تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للغرب لما تحتوي عليه من ثروات طبيعية هائلة واحتياطيات كبيرة لمصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، إلى جانب الأهمية الاستراتيجية الكبيرة لهذه المنطقة وهذه الجمهوريات كخط عرض طويل يفصل بين روسيا في شمال القارة ودول كثيرة مثل إيران والصين والهند وغيرها في وسط وجنوب القارة. وكل هذه الدول وعلى رأسها روسيا باتت تتوجس خيفة وقلقا من توسعات حلف شمال الأطلسي تجاه الشرق، وتعتبر إيران نفسها مستهدفة بشكل كبير من هذه التوسعات وخاصة بعد اتفاق التعاون العسكري الذي عقدته تركيا مع إسرائيل في ربيع عام ١٩٩٦، جاء من بعده بثلاثة شهور فقط إتفاق مشابه في يوليو من نفس العام بين تركيا وأذربيجان، وهما الاتفاقان اللذان أثارا اعتراضات كبيرة في كل من روسيا وإيران اللتان اعتبرتا الاتفاقين جزءا من مخطط كبير لتوغل حلف الناتو في وسط آسيا وتطويق روسيا من الجنوب وإيران من الشمال والفصل بين الدولتين.

ويرى المحللون الروس أن تركيا الدولة صاحبة الخبرة في تكوين الإمبراطوريات استغلت فرص ضعف روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وسعت لاستعادة حلمها القديم في تكوين الإمبراطورية التركية، بداية بالتقارب والتعاون مع هذه الجمهوريات المستقلة الجديدة الناطقة غالبية شعوبها باللغة التركية، وتستغل تركيا في نفس الوقت

ضعف روسيا وانهيار الإمبراطورية السوفييتية العظمى وخروج هذه الجمهوريات منها، وأيضا افتقار إيران لهذا الحلم الإمبراطوري في هذه الجمهوريات نظرا للخلاف الثقافي والعقائدي بينها وبين هذه الجمهوريات التي تسكنها أغلبية مسلمة من السنة وتتحدث اللغة التركية وليس الفارسية، وتنتمي في ثقافاتها إلى حد كبير للثقافة التركية.

وعلى الرغم من أن تاريخ الإمبراطورية التركية السابقة مسجل في الصفحات السوداء من تاريخ أوروبا، إلا أن الأمر يختلف كثيرا الآن عن زمن الحكم العثماني حيث تغيرت العقلية الأوروبية كثيرا ولم تعد تخشى سوط الوالي العثماني المستبد وتهديداته للحضارة الغربية، ولم يعد للوالي العثماني نفسه وجود في تركيا العلمانية ولا حتى لدى الإسلاميين فيها، وإنتفت هذه التهديدات تماما بعد انضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي وأصبحت على وشك الانضمام للاتحاد الأوروبي، هذا إلى جانب أن تحركات تركيا في المنطقة كلها والتي تثير اعتراضات وقلقاً كبيراً لدى روسيا وإيران لا يمكن لأنقرة أن تقوم بها إلا بموافقة وتخطيط من حلف الناتو وخاصة من واشنطن.

وعلى الرغم من أن العلاقات بين تركيا وجارتيها روسيا وإيران حتى الآن تبدو هادئة إلى حد كبير، وبين الدول الثلاث تعاون في مجالات مختلفة، إلا أن تضارب المصالح الإستراتيجية والسياسية بينهم يظهر بين الحين والآخر، ويصل في بعض الأحيان إلى حد الصدام الدبلوماسي وتبادل الاتهامات، ففي الوقت الذي دخلت فيه روسيا في صراع حاد مع جارتها وحليفتها السابقة أوكرانيا على تقسيم أسطول البحر الأسود والموانئ السوفييتية الواقعة على شواطئه، بدأت البحرية التركية تزيد من نشاطها في البحر الأسود وتسمح لقوات حلف الناتو باجراء مناورات مشتركة مع قواتها البحرية لم يكن الحلف يستطيع أن يقوم بها في زمن الاتحاد السوفييتي.

أيضا قامت تركيا بنشاط دعائي مكثف ضد روسيا وسط التتار المسلمين في منطقة «القرم» المتنازع عليها بين روسيا وأوكرانيا ، هذا إلى جانب الدور الكبير الذي لعبته

تركيا العلمانية في دعم مسلمي الشيشان ضد روسيا، حيث تؤكد مصادر رسمية في موسكو على أن تركيا كانت تشكل أكبر مصدر إمداد للشيشانيين في أثناء الحرب مع روسيا، ووقف ممثلو الحكومة التركية في المحافل الدولية يهاجمون سياسة روسيا في الشيشان، وهذا في حد ذاته لغز أخر في الصراعات في هذه المنطقة حيث تتصدى تركيا العلمانية والمعزولة عقائديا عن العالم الإسلامي طيلة قرن مضى للدفاع عن المسلمين في الشيشان ضد روسيا، بينما تمتنع جمهورية إيران الإسلامية عن تأييد الشيشان وتقف موقف أقرب لروسيا.

ولقد رأينا كيف أن إيران الإسلامية الشيعية التي ظلت طيلة عقدين من الزمان بعد الثورة مضطهدة من الغرب وواشنطن ومحاصرة اقتصاديا لم تستطع مقاومة توغل تركيا في وسط آسيا وفي الجمهوريات الإسلامية الجديدة التي تعتنق غالبية سكانها المذهب السني، وتتحدث بالتركية ولديها ميراث هائل من الثقافات التركية القديمة، وربما يكون هذا هو السبب أو أحد الأسباب الرئيسية وراء توجه إيران الإسلامية نحو روسيا، وتأييدها الدائم للوجود العسكري الروسي في منطقة القوقاز، سعيا منها لايجاد توازن في القوى مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم تركيا العضو في حلف الناتو كذراع لها في المنطقة وجسرٍ ممهدٍ للعبور إليها، وهو ما جعل البعض يرى من الوجود العسكري الروسي في المنطقة مصدر إطمئنان لإيران أكثر من مصدر قلق وإضطرابات. وربما هذا هو الذي دفع إيران إلى تأييد أرمينيا ضد أذربيجان المسلمة، حيث ترتبط أرمينيا المسيحية شمالا مع روسيا عن طريق جمهورية جورجيا المسيحية أيضا، وهكذا تجد إيران طريقا مباشرا مع حليفتها روسيا، ولا يهم مع هذا أن يكون هذا الطريق مسيحيا أو مسلما طالما يخدم المصالح الاستراتيجية لإيران، وربما يفسر هذا أيضا موقف إيران من العراق ودفاعها عن وحدة الأراضي العراقية رغم حرب العشر سنوات بين الدولتين والتي تسببت في انهيار الاقتصاد الإيراني، إذ أن إيران تنظر للعراق الذي تسكنه أغلبية شيعية نظرة مستقبلية ترى فيه حليفا مستقبليا أفضل بكثير من جيرانها الشماليين الموالين لتركيا،

خاصة وأنه رغم الحرب الطويلة الضارية فإن مقومات التقارب والتفاهم على المصالح بين العراق وإيران أكثر منها بين العراق وتركيا أو بين إيران وتركيا.

ويفسر ما سبق أيضا سعى إيران الدؤوب للتقارب مع دول الخليج العربي وخاصة السعودية في محاولة طهران لتأمين الجبهة الجنوبية حتى لا تكون في المستقبل مصدر خطر عليها مع الجبهات الأخرى الشمالية والغربية.

ومن البديهي وسط هذا المحيط من الصراعات والجبهات المفتوحة ألا تجد إيران حليفا قويا يدعمها ويساعدها وترتبط معه بمصالح حيوية واستراتيجية وأهداف مشتركة سوى روسيا.

الثوابت والمتغيرات:

إذا كان كل ما ذُكر سابقا يشكل ثوابت أساسية ومقومات جغرافية واستراتيجية وسياسية في التقارب بين إيران وروسيا، فهل هذا يعني أن الدولتين لا توجد بينهما خلافات في وجهات النظر، أو أن كلاً منهما يأمن للأخر كل الأمان على المدى القريب والبعيد؟ الواقع أن هذا أمر شبه مستحيل وضد طبيعة الأشياء، وطبيعة السياسة والعلاقات الدولية دائما متغيرة ومتقلبة، وأصدقاء اليوم أعداء الغد والعكس محتمل، وهناك من المقومات للخلافات بين روسيا وإيران ما لا يقل أهمية عن مقومات التقارب بينهما، وخاصة إذا وضعنا في اعتبارنا التغيرات السريعة في توجهات السياسة الخارجية لأنظمة الحكم في البلاد، فبينما كان الاتحاد السوفييتي يسعى للتقارب مع إيران نلاحظ أن بوريس يلتسين أول رئيس لروسيا المستقلة تأرجحت توجهاته بين تقارب حيناً وتباعد حيناً اخر وربما الاتفاق الذي ابرمته موسكو وواشنطن خير دليل على ذلك فالاتفاق الذي وقع عليه رئيس الوزراء الروسي «فيكتور تشيرنوميردين» ونائب الرئيس الأمريكي «ألبرت جور» عام ١٩٩٥ منع روسيا من إمداد إيران بالأسلحة الثقيلة والتكنولوجيا العسكرية والنووية لمدة خمسة أعوام، هذا الاتفاق لم تعلم إيران كل تفاصيل بنوده حتى نهاية حكم الرئيس يلتسين، وهذا دفع بعض المحللين والمراقبين

وأيضا المسؤولين في طهران إلى وصف هذا الاتفاق بالمؤامرة ضد إيران.

وبخلاف المجالات العسكرية والاستراتيجية فإن العلاقات بين روسيا وإيران لا تخلو من الشوائب والمشاكل التي تصل أيضا إلى حد الاتهام بالتآمر وخاصة من جانب إيران لروسيا، ومثال على ذلك ما حدث مؤخرا عند زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأذربيجان في يناير ٢٠٠١، وهي الزيارة التي أثارت قلقا لدى إيران وخاصة ما أعلن عن توقيع بوتين مع الرئيس الأذربيجاني «عالييف» اتفاقا أو وثيقة تفاهم حول الاستغلال المشترك لثروات بحر قزوين، وهو الأمر الذي وصفته طهران بالألاعيب الروسية المرفوضة، وكانت روسيا قد وقعت من قبل في عام ١٩٩٨ اتفاقا مشابها مع كازاخستان أثار حفيظة إيران واعترضت عليه. ووجهت طهران إلى موسكو مؤخرا رسالة شديدة اللهجة تطالبها فيها الالتزام ببنود اتفاقيتي ١٩٢١، ١٩٤٠ حول بحر قزوين حتى يتم عقد اتفاق بديل توافق عليه كل الدول الخمس الواقعة على البحر، وتعلن إيران في رسالتها عدم اعترافها بأية اتفاقات ثنائية تعقدها موسكو أو غيرها حول استغلال ثروات بحر قزوين . (٤)

وعلى الرغم من توقع الكثيرين اهتزاز العلاقات بين موسكو وطهران بعد مجيء الاصلاحيين للحكم في إيران، وتوجهات الرئيس محمد خاتمي وتقاربه مع الغرب وهدوء العلاقات مع واشنطن، إلا أن الأمور سارت على عكس المتوقع وزاد التعاون والتقارب بين روسيا وإيران أكثر، وأثمر مؤخرا عن إلغاء موسكو لاتفاقها مع واشنطن المنعقد في عام ١٩٩٥، وإعلان إيران وروسيا في أعقاب زيارة وزير الدفاع الروسي ايجور سيرجييف لطهران في ديسمبر عام ٢٠٠٠ عن أفاق جديدة وكبيرة للتعاون في المجالات العسكرية بينهما، فهل هذا يعني أن ثوابت العلاقات الإيرانية الروسية سوف تحكم نهج الاصلاحيين في إيران وتوجه سياساتهم الخارجية؟ أم أن الأمر يرجع في النهاية لعامل الزمن والظروف الداخلية التي لم تتح للاصلاحيين استقرار أوضاعهم بعد في الحكم في إيران؟ هذا ما سيتم التطرق اليه في الفصول القادمة من الدراسة.

ولعله من الأهمية بمكان الاشارة الى أنه بقدر ما يوجد بين روسيا وإيران من عوامل ومقومات تقارب وتفاهم وتعاون مشترك، بقدر ما بين البلدين من تضارب في المصالح وتباينات وتناقضات وطموحات مختلفة ربما لا تظهر على السطح الآن، ولكنها سوف تظهر أجلا أو عاجلا، وخاصة أن الصراعات والأحداث في المنطقة مشتعلة وحادة دائما، وتتداخل فيها مختلف القوى العالمية، والمتغيرات فيها كثيرة على المستوى المحلي داخل كل من روسيا وإيران، وعلى المستوى الاقليمي والدولي.

هوامش الفصل الأول

١- شبكة التلفزيون البريطانية بي.بي.سي- ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٠.

٢- فهمي هويدي «تحالف طهران وموسكو وتوازنات المنطقة» صحيفة الشرق الأوسط ٢٠٠١/١/١٥.

٣- صحيفة «ينزافيسمايا» الروسية اليومية- ١٩٩٦/١١/٢ - موسكو.

٤- اسلام أونلاين ٢٠٠١/١/١٦ .

٢- إيران والتفضيل بين موسكو وواشنطن

روسيا قادرة على المنافسة:

لا يخفى على أحد مدى المنافسة الشديدة بين موسكو وواشنطن على إيران منذ بداية الثمانينات بعد الثورة الخمينية، هذه المنافسة التي تنبع في الأساس من التنافس الحاد بين الدولتين الكبيرتين على مناطق النفوذ في وسط آسيا، وكما يقول البعض إن «أمن آسيا الوسطى مرتبط في نظر موسكو بإرتباط دول المنطقة مع روسيا، بينما هو في نظر واشنطن مرتبط بمدى ابتعاد هذه الدول عن روسيا».

ومما لا شك فيه أن واشنطن تتوجس خيفة من طموحات روسيا وسعيها لاستعادة أمجادها ومكانتها الدولية، وهو الأمر الذي يصعب على روسيا تحقيقه بدون حلفاء لها أقوياء وخاصة من جيرانها، كما أن الأمر الذي يصبح شبه مستحيلا على روسيا إذا فرضت أمريكا هيمنتها على دول آسيا الوسطى واستطاعت عزل إيران وغيرها من الدول الكبيرة في المنطقة عن روسيا.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية الآن هي الدولة الأولى في العالم وبلا منافس، وهي مركز الجذب الأول في العالم لكل الدول والجميع يسعى للتقرب منها حتى خصومها، وذلك لانها أصبحت بالفعل تملك من القوة الاقتصادية والعسكرية ما يؤهلها للهيمنة وما يمكنها من اعاقة نمو اقتصاديات أي دولة في العالم، إلا أنها تعلم وتعي جيدا أنه من الصعب عليها بل ربما من المستحيل أن ترضي الجميع، وأنها مجبرة شاءت أم لم تشأ على تفضيل البعض على البعض الاخر، كما أنها تعلم أن هناك دولا كبيرة وقوية وغنية بثرواتها الطبيعية والعلمية والعسكرية وأن مثل هذه الدول وإن كانت لا تقوى ولا تجرؤ على الدخول في مواجهة مباشرة مع أمريكا، إلا أنها تستطيع بشكل أو بأخر أن تعوق مصالحها في أماكن أخرى من العالم، كما أن هذه الدول تسعى دائما

لتنمية قوتها الاقتصادية والعسكرية، وبالتالي فمن المتوقع مع المتغيرات أن تصبح هذه الدول في المستقبل قوية إلى درجة المنافسة والمواجهة مع أمريكا.

ومن هذه الدول المنافسة «روسيا» وهذا أمر يعيه ويعرفه جيدا الأمريكيون قبل غيرهم، بل إنهم يعرفون جيدا ان الأزمات الاقتصادية القوية التي تعاني منها روسيا الآن لا تفقدها الإيمان بأنها دولة كبيرة ومؤهلة للريادة على الساحة الدولية، ومعطيات التاريخ تؤكد ذلك، فروسيا لم تعش في تاريخها فترة رخاء اقتصادي مثل الذي عاشته وتعيشه أمريكا، لكنها وفي أشد أزماتها الاقتصادية وبينما كانت المجاعات ونقص الغذاء يجتاح روسيا في الأربعينات وستالين يبيد وينفي الفلاحين الرافضين إمداد المدن الكبيرة بالغذاء، لم يجد الحلفاء من يعينهم ويساعدهم على قهر النازي الألماني سوى روسيا، وباعتراف الرئيس الأمريكي كلينتون أثناء زيارته لموسكو للمشاركة في الاحتفال بمرور نصف قرن على هزيمة هتلر، قال كلينتون: «إن العالم كله لن ينسى لروسيا وللمحاربين الروس فضلهم في انقاذ البشرية من النازية».

وربما من الخطأ أن يتصور البعض أن انهيار الاتحاد السوفييتي قد وضع الخاتمة والنهاية لطموحات الأمبراطورية الروسية وأحلامها في الهيمنة والتوسع، فهذه الطموحات لم تبدأ تاريخيا مع بداية الاتحاد السوفييتي، بل هي موجودة من قبل ومستمرة منذ تأسيس القيصر «بطرس الأكبر» لروسيا الحديثة في القرن السابع عشر، والأمريكيون يعون ذلك جيدا ويضعونه دائما نصب أعينهم ومحل اهتمامهم.

وقد كتب الرئيس الأمريكي الأسبق «ريتشارد نيكسون» في كتابه الشهير «نصر بلا حرب» يؤكد ما قاله الكاتب والسياسي الفرنسي «اليكسيس دوتوكفيل» الذي عاش في النصف الأول من القرن التاسع عشر في نبوءته الشهيرة التي جاء فيها: «إن مستقبل العالم سوف يكون بين يدي أمتين مختلفتين أشد الاختلاف هما أمريكا وروسيا، وأن الأداة الأساسية للأولى هي الحرية وللثانية هي العبودية، وأن حجم كل منهما وحده يعني أن لا بد لهما من أن يضطلعا بدورين حاسمين، وأن كلا منهما اختارته إرادة

السماء للسيطرة على مصائر نصف العالم». ويقول نيكسون أن ما تنبأ به توكفيل عام ١٨٤٠ بشأن الولايات المتحدة وروسيا كان وما زال صادقا لليوم وسيبقى كذلك في القرن ٢١. (١)

ويقول الكاتب والمحلل السياسي الأمريكي الشهير «يزجينو بريجنسكي» في كتابه «رقعة الشطرنج العظمى» رغم كل ما حدث تبقى روسيا بالنسبة لنا هي الثقب الأسود في سماء أوروبا وآسيا، فقد أدى اختفاء الاتحاد السوفييتي إلى فرض تحديات جديدة على الولايات المتحدة، ومنها ضرورة التقليل من مخاطر واحتمالات انتشار الفوضى السياسية، بما يهدد بعودة الديكتاتورية المعادية لأمريكا في الكريملين، خاصة وأن روسيا وهي دولة منهارة تمتلك ترسانة نووية هائلة، وعلى واشنطن أن تسعى وتعمل على تشجيع التحول الاقتصادي والديمقراطي في روسيا وذلك لضمان عدم عودة الامبراطورية الروسية للامتداد عبر أوروبا وآسيا. (٢)

وفي أثناء زيارة سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي والمرشح لرئاسة روسيا عام ١٩٩٦ الجنرال «ألكسندر ليبيد» للولايات المتحدة في أكتوبر عام ١٩٩٦، والمعروف عن «ليبيد» نزعاته القومية وطموحاته لاستعادة أمجاد الامبراطورية الروسية والتي تضمنها في برنامجه الانتخابي، علق المستشار الأمريكي الأسبق «هنري كيسنجر» على ليبيد قائلا: «إن هذا هو وجه روسيا الحقيقي وعلينا أن نحترس جيدا من وصول أمثال هؤلاء القوميين الروس للحكم في الكريملين». (٣)

إنهم في الولايات المتحدة الامريكية يعرفون جيدا أن روسيا خصم لا يستهان به، وأن الأزمات الاقتصادية التي تمر بها روسيا الآن لا تنفي ولا تلغي ما لديها من امكانيات نووية وعسكرية وطاقات بشرية وعلمية وثروات طبيعية هائلة تؤهلها للحفاظ على طموحاتها وأحلامها في استعادة إمبراطوريتها، وأن ما يقال ويكتب ويشاع الآن عن التدهور والانهيار الكبير في روسيا لا يخلو إلى حد كبير من الدعاية الإعلامية التي ما زالت متأثرة بزمن الحرب الباردة، والدليل على ذلك التغيرات الكبيرة التي تحدث

الآن في السياسة الخارجية لروسيا منذ وصول الرئيس بوتين للحكم عام ٢٠٠٠، وما يحدث الآن من تقارب وتعاون عسكري وتكنولوجي بين روسيا وإيران ما هو إلا انعكاس لحقائق وثوابت تكرسها مقولات كبار وخبراء السياسة الأمريكيين.

هذه المقدمة حول الصراع والتنافس الدائم بين موسكو وواشنطن قد تساعد على فهم طبيعة التقارب الروسي الإيراني كما تساعد أكثر على فهم الموقف الأمريكي من هذا التقارب.

إيران بالنسبة لروسيا:

لقد فرضت الثورة الخمينية على الولايات المتحدة الأمريكية التي وصفها الخميني بالشيطان الأكبر متطلبات معينة ربما لم تجد واشنطن خيارا أخر غيرها آنذاك، فاضطرت معها للهجوم على إيران وفرض العقوبات عليها ومحاصرتها وضرب مصالحها الاقتصادية ومقاطعتها، ولم يفوت «الشيطان الأصغر» الاتحاد السوفييتي الفرصة، فذهبت موسكو تستفيد من العداء الأمريكي الإيراني لصالحها، وذهبت تتقرب بشكل واضح من إيران كما ذكرنا من قبل، وذهب اللوبي الصناعي العسكري الروسي منذ بداية التسعينات وحتى الآن يضغط على الكريملين لفتح أسواق للسلاح الروسي أمام إيران التي كانت قد أعلنت عن نيتها في انفاق ما يقرب من ثلاثين مليار دولار على التسليح والتنمية العسكرية.

ورغم تراجع وضعية إيران بعض الشيء في استراتيجيات الكريملين خلال عهد الرئيس يلتسين إلا أنها ظلت تحتل مكانة هامة لدى الدوائر السياسية ومراكز توجيه القرار وصنع الاستراتيجية الروسية.

وإذا كانت إيران بالنسبة لواشنطن تشكل جزءا هاما وحيويا من الاستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا والشرق الأوسط، وتعد واحدة ضمن مجموعة الدول الهامة والكبيرة التي تشغل حيزا من الاهتمام الأمريكي، فانها بالنسبة لروسيا تشكل أهمية

أكبر من نواحي كثيرة جغرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية وغيرها، فإيران تعد جغرافيا الجارة الكبيرة لروسيا رغم وجود بعض الجمهوريات الصغيرة على الحدود بينهما، وهناك بحر قزوين بكل أهميته الاقتصادية والبحرية يربط البلدين، كما يشكل نهر «الفولجا» الروسي الكبير أهمية اقتصادية كبيرة لإيران فهو مصدر الثروة السمكية الهامة، وأهمها أسماك «الأستيري» التي تحمل في باطنها الكافيار الروسي والإيراني الشهير وتنطلق في رحلتها الطويلة عبر النهر إلى مياه بحر قزوين حيث تضع الكافيار، وتعود أدراجها إلى شمال ووسط روسيا، كما أن نهر الفولجا يشكل أهمية اقتصادية في الملاحة الداخلية في روسيا.

وما زالت إيران بموقعها المتميز على الخليج العربي تشكل جزءا كبيرا من الحلم الروسي للوصول للمياه الدافئة، ومنذ بداية القرن العشرين وروسيا تسعى لدى إيران لتسمح لها بوضع متميز في أحد موانئ الخليج، وقدمت روسيا عام ١٩٠٠ قرضا ماليا كبيرا للشاه «مظفر الدين» حصلت مقابلة على حق اقامة مكتب تجاري في ميناء بوشهر الإيراني، ومن هذا الميناء كانت روسيا تتطلع للساحل الأخر للخليج في المنطقة العربية، وخاصة أنها كانت لها علاقات تجارية طيبة مع ميناء مسقط في عمان، وقد أثار التحرك الروسي على سواحل الخليج في بداية القرن العشرين قلق بريطانيا التي تحركت بدورها بقوة لإزاحة الوجود الروسي من المنطقة التي كانت تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للإمبراطورية البريطانية، وخاصة بالنسبة للتجارة والربط والاتصال بالمستعمرات البريطانية في الشرق. والانجليز هم أول من وعوا وتنبهوا للطموحات الروسية في التوسع ونقل عنهم الأمريكيون هذا، وقد حذر اللورد البريطاني «كيرزن» نائب الملك في الهند في أواخر القرن ١٩ من هذا قائلا: «إن وجود روسيا على الخليج سيكون عنصر اضطراب حتى في وقت السلم، وسيفسد توازن القوى الذي وضعته بريطانيا في المنطقة»، وقال «كيرزن»: «إنه يعتبر خائناً كل وزير بريطاني يقبل التنازل عن شبر من الأرض لروسيا في أحد موانئ الخليج». (٤)

مشروع القرن:

إن روسيا وإيران دولتان غنيتان بثرواتهما الطبيعية وخاصة مصادر الطاقة من نفط وغاز، وقربهما من بعض يجعل كل منهما محل طموحات اقتصادية كبيرة بالنسبة لأخر، كما يجعل منهما بمساحتيهما الكبيرة وتعداد سكانهما الكبير أسواقا نشطة لتجارة كل منهما لدى الأخر.

وزادت طموحات كل من البلدين تجاه الأخر بحكم الجوار الجغرافي إلى حد التفكير في مشاريع عملاقة كبيرة فيما بينهما، من بينها مشروع أطلق عليه الروس «مشروع القرن»، وهو عبارة عن قناة ملاحية كبيرة اقترح الروس شقها من بحر قزوين حتى شواطئ الخليج العربي، وتقدمت بهذا المشروع موسكو من قبل في عهد الشاه عام ١٩٧٠، اقترحت أن تتحمل هي كل تكلفة المشروع وتوفير الخبرات والمعدات اللازمة له، وهو مشروع ضخم حيث يمتد طول القناة لمسافة ألف وثمانمائة كيلو متر، ويساعد المشروع على تحقيق الحلم الأكبر لروسيا بالوصول للمياه الدافئة عبر نوافذ مباشرة، ولكن المشروع كان قد رفض في عهد الشاه بضغوط كبيرة من الغرب وواشنطن لأنه يفتح منفذا مباشرا للاتحاد السوفييتي في منطقة الخليج العربي الحيوية وأيضا يكون طريقا مباشرا لروسيا للمحيط الهندي.

أما الآن فقد عاد «مشروع القرن» يطرح من جديد بين روسيا وإيران، ونشرت الصحف الروسية في أغسطس عام ١٩٩٦ تصريحات لمسؤولين ايرانيين بأن المشروع محل دراسة جادة بين موسكو وطهران، وكان قد وصل إلى موسكو في يوليو عام ١٩٩٦ وفد ايراني لبحث المشروع، وتم بالفعل توقيع مذكرة تفاهم مبدئية بين الطرفين حوله، واقترح الطرفان طرح المشروع للاستثمارات العالمية نظرا لتكلفته الباهظة، ورشح الطرفان دول الخليج العربي للمساهمة في المشروع بالاستثمارات نظرا للفائدة التي يمكن أن تعود على هذه الدول من وراء المشروع (حسب وجهة النظر الروسية الإيرانية)، وما زالت الاعتراضات تتوالى على هذا المشروع من الغرب وواشنطن،

وأيضا من الدول التي ترى أن هذا المشروع يشكل ضررا اقتصاديا كبيرا لها، حيث سيكون للمشروع تأثيرٌ كبيرٌ على الملاحة في البحر الأسود وفي قناة السويس، أيضا هناك جهات علمية وبحثية كثيرة تعترض بشدة على المشروع وخاصة داخل روسيا نفسها، وترى هذه الجهات ان المشروع سيترك أثارا ونتائج سلبية كبيرة على البيئة والطبيعة، وخاصة على نهر الفولجا الذي يصب في بحر قزوين المغلق ويسير ببطء من شمال روسيا إلى جنوبها. وتبحر فيه آلاف السفن سنويا حيث أنه نهر ملاحي كبير، وفتح القناة في جنوب بحر قزوين سوف يؤدي إلى إندفاع المياه بسرعة كبيرة جنوبا، مما يعيق الملاحة في النهر، ويؤدي إلى القضاء تماما على انتاج الكافيار في روسيا وإيران معا، حيث ستندفع الأسماك إلى الخليج ولن تعود للشمال.

ورغم هذا فان المشروع ما زال محل اهتمام كبير من قبل روسيا وإيران معا، وخاصة بعد تصريحات المسؤولين الروس التي أكدت أن الخبرة الروسية قادرة على تفادي كل عيوب المشروع، مثل إنشاء بحيرات جانبية على طول القناة لتحفظ منسوب المياه وسرعتها، على غرار «بحيرة ناصر» التي أنشأها الروس بجانب السد العالي في مصر.

وقد صرح الملحق الاعلامي بالسفارة الإيرانية في موسكو «شاه ولاياتي» في أعقاب زيارة الوفد الإيراني لموسكو عام ١٩٩٦ قائلا: «إن المشروع قد تم الاتفاق على مراحلة التمهيدية مع روسيا، وأن المراحل التنفيذية منه سوف تبدأ قريبا، وسوف تلعب الخبرة الروسية العالية فيها دورا كبيرا». (٥)

واشنطن تتراجع في إيران:

مثل هذه المشاريع العملاقة تعكس في الأساس أبعاد الطموحات الروسية في إيران، فهي بطبيعتها مشاريع طويلة الأمد ومصيرية وحيوية وتعكس مدى حرص روسيا على ربط إيران بها مصيريا، كما تعكس مدى تميز وذكاء موسكو في التعامل مع إيران في

ظل المنافسة مع واشنطن، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس من سياساتها ولا استراتيجياتها أن تدخل في مثل هذه المشاريع الكبيرة في الدول الأخرى، ومثل هذه المشاريع لا تدخل في إطار السياسة الخارجية الأمريكية في تعاملاتها مع ما تسمى بدول «العالم الثالث» أو الدول النامية، ناهيك عن أن تكون هذه الدول مثل إيران المضطربة الأوضاع دائما والتي تعج بصراعات داخلية لا تأمن معها الولايات المتحدة على الدخول في مثل هذه المشاريع، ومن هنا يأتي تفوق روسيا على الولايات المتحدة في إيران في ساحات صراع معينة، حتى ولو تصور البعض أن مثل هذه المشاريع العملاقة صعبة التحقيق في ظل ظروف كل من روسيا وإيران، أو كما يتصور البعض أن هذه المشاريع تطرح فقط للمزايدة والاستهلاك الإعلامي وليس للتنفيذ، إلا أن مجرد الطرح ذاته لهذه المشاريع الحياتية الحيوية يخلق جوا من التقارب والثقة المتبادلة بين البلدين على المستويين الرسمي والشعبي، وهذا في حد ذاته يُصعب من مهمة الأخرين وخاصة واشنطن في اختراق وإعاقة هذا التقارب.

ويذهب البعض إلى القول بأن روسيا تسعى نحو إيران بخطى أسرع وأكثر فاعلية من الولايات المتحدة الأمريكية، ويساعدها على ذلك تقارب المصالح والأهداف بين البلدين ومستوى المرونة والتفاهم بين موسكو وطهران والذي تفتقر إليه واشنطن.

وقد كتبت حول ذلك مديرة البحوث في جامعة هارفارد الأمريكية «بريندا شيفر» في مقال لها تحت عنوان «أمريكا عاجزة عن وقف التعاون الروسي الإيراني» تقول: «إن واشنطن لا تعي جيدا حقيقة التعاون بين روسيا وإيران، وتفهم خطأ أن روسيا تتقرب من إيران لأنها تخشى المشاكل التي ممكن أن تثيرها لها في وسط آسيا والقوقاز، ولهذا فإن واشنطن تخطئ كثيرا عندما تتصور أن موسكو سوف تقف معها ضد إيران. وتقول شيفر: «أن معطيات الواقع تقول أن روسيا وإيران دولتان تحتاج كل منهما للأخرى بشكل كبير وهذا ما لا تعطيه واشنطن أهمية كبيرة، وإيران دولة براجماتية بشكل بالغ، وتبحث دائماً عن مصالحها، عندما تصطدم مصالحها الجيوبوليتيكية

مع برامجها الإسلامية فانها تفضل مصالحها، وربما لهذا فان طهران لم تعد اهتماما لما تفعله روسيا في الشيشان، لأن لدى روسيا الكثير الذي تحتاجه إيران».

وتقول شيفر أيضا: «ان إعلان موسكو مؤخرا رفضها الإلتزام باتفاقها مع واشنطن عام ١٩٩٥ حول منع تصدير السلاح والتكنولوجيا لإيران هو في حد ذاته إعلان من روسيا بأنها ترفض القيام بمهمة المقاول من الباطن لمصالح الولايات المتحدة، وعلى إدارة الرئيس بوش الجديدة التفكير في أساليب جديدة للتعامل مع موسكو». (٦)

إيران تتجه نحو روسيا

رغم الصراع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية في زمن الحرب الباردة، ورغم إرتماء إيران في أحضان الغرب، إلا أن علاقات إيران مع موسكو لم تنقطع. وقد أشير إلى ذلك من قبل عند الحديث عن الزيارة التاريخية لشاه «ايران محمد رضا بهلوي» لموسكو عام ١٩٧٤، ثم بعد الثورة الخمينية وكيفية تعامل الإمام الخميني مع موسكو واستقباله للسفير الروسي «فينوجرادوف» في مقدمة الدبلوماسيين الاجانب بعد الثورة، وهي الأحداث والوقائع التي تعكس مدى الواقعية وتغليب مبدأ المصلحة لدى إيران في تعاملاتها الدولية على أيديولوجياتها وتوجهاتها الثورية والدينية. وقد زاد التوجه الإيراني نحو روسيا بشكل أكبر بعد قرار واشنطن بتوقيع العقوبات الاقتصادية على إيران عام ١٩٨٦، وانعكس هذا بشكل واضح في الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني السابق «علي أكبر هاشمي رافسنجاني» لموسكو في يونيو ١٩٨٩، وهي الزيارة التي كشفت عن التوجه الكامل لإيران في ظل حكم المحافظين نحو روسيا، وقد أحدثت هذه الزيارة ردود فعل قوية في الغرب وواشنطن، وخاصة بعد توقيع رافسنجاني لاتفاقية تعاون بين البلدين شملت المجال العسكري وبموجب الاتفاقية اشترت إيران من روسيا طائرات مقاتلة من طراز ميج-٢٩، سوخوي-٢٤، وكذلك ثلاث غواصات من طراز (كيلو) تعمل بالديزل.

وبعد هذه الزيارة اندفعت العجلة الإيرانية للأمام نحو روسيا، وبدأ مع اندفاعها اندفاع عجلة الضغوط الأمريكية على روسيا لمنعها من التعاون مع إيران.

الا ان الاندفاع الإيراني نحو روسيا تباطأ في النصف الأول من التسعينات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وذلك نتيجة لتقلب الأوضاع بشكل حاد داخل روسيا، وسيطرة الديمقراطيين الجدد والاصلاحيين من الروس على السياسة الداخلية والخارجية وميولهم المندفعة بقوة نحو الغرب وواشنطن، مما أعاق التقارب الإيراني نحو روسيا بعض الشيء، إلا أن التيارات السياسية الأخرى في روسيا وخاصة الشيوعيين والقوميين كانت لديهم ميول كبيرة للتقارب والتعاون مع إيران وذلك من منطلق المصالح الاقتصادية وحلم استعادة أمجاد الامبراطورية الروسية والسوفييتية الشيوعية عن طريق البحث عن حلفاء استراتيجيين في الدول المجاورة.

وزادت الأزمة الاقتصادية في روسيا من ارتفاع الأصوات المطالبة بالتعاون مع إيران، ومع زيادة الضغوط الاقتصادية الغربية على روسيا، وقف المعارضون في «الدوما» البرلمان الروسي يطالبون بالسعي الجاد تجاه السوق الإيرانية، ويقولون أن تجارة السلاح مع إيران ممكن أن توفر لروسيا في ثلاثة أعوام ما يصعب عليها الحصول عليه من قروض من صندوق النقد الدولي في سبعة أعوام.

وأمام المزيد من الضغوط لم يجد الرئيس يلتسين مفرا من الخضوع للأمر الواقع ومد جسور التعاون مع إيران رغم ضغوط واشنطن القوية عليه، وقد زادت هذه الضغوط بشكل أكبر من جانب إسرائيل ايضا بعد تأسيسها لعلاقاتها الدبلوماسية مع روسيا عام ١٩٩٤ وفتح سفارة لإسرائيل في موسكو.

ونشط اللوبي اليهودي في روسيا، والموجود بشكل كبير في وسائل الإعلام والصحف والتليفزيون، يهاجم التقارب والتعاون الروسي الإيراني ويقول إن سياسة موسكو تجاه إيران خاطئة، وإنها تضحي مقابل بضعة ملايين من الدولارات تأخذهم من إيران

مقابل صفقات أسلحة وبناء مفاعلات نووية في إيران لتخسر الكثير من الأسواق في الدول الأخرى، وكتب البعض في الصحف الروسية يقول إن إمداد روسيا لإيران بالسلاح سوف يشجع الدول المجاورة والتي غالبيتها ليست على علاقات طيبة مع إيران على الاستعانة بقوات أجنبية وبحلف الناتو ليحمي أمنها ضد روسيا وإيران، وذهب البعض الأخر يقول إن إيران الخميني القائمة على مبدأ تصدير الثورة والأصولية الإسلامية سوف تسبب في المستقبل أضرارا كبيرة لروسيا، وسوف تدعم الحركات الدينية الأصولية الموجودة في روسيا وفي الجمهوريات الإسلامية المجاورة لها.

ولم تجد ضغوط اللوبي اليهودي ووسائل الإعلام استجابة لدى الحكومة الروسية للعدول عن التعاون العسكري مع إيران، الأمر الذي اضطر إسرائيل للتدخل مباشرة، حيث قام رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق «نتنياهو» بزيارة رسمية لموسكو في مارس ١٩٩٧. بذل فيها جهدا كبيرا من أجل إقناع الروس بالعدول عن التعاون مع إيران، وباءت جهود نتنياهو بالفشل، وقوبلت زيارته في مجملها بهجوم حاد داخل البرلمان الروسي من قبل المعارضة.

وبعد أيام قليلة من زيارة نتنياهو وصل إلى موسكو في العاشر من أبريل رئيس المجلس الإسلامي الإيراني «على أكبر ناطق نور» على رأس وفد كبير ضم العديد من المسؤولين السياسيين والمختصين في الشؤون العسكرية والاقتصادية، وهي الزيارة التي أحدثت ردود فعل قوية في الغرب وواشنطن، وخاصة أن «ناطق نور» في هذا الوقت كان المنافس القوي لخاتمي في الانتخابات على الرئاسة في إيران، وكان «ناطق نور» المرشح الأكبر للفوز والمدعوم من المؤسسات الدينية والعسكرية والسياسية في إيران، والتقى الرئيس يلتسين مع ناطق نور في قاعة مغلقة ولم يسمح للصحفيين بحضور اللقاء، وخرجت الصحف الروسية بعد اللقاء تعكس في كتاباتها مدى التفاهم والتقارب بين روسيا وإيران.

وكتب المحلل السياسي الروسي «سيرجي إيفانوف» في صحيفة «ديللي» الروسية

يقول: «ان إيران تعد اليوم من أكثر الدول في العالم التي بينها وبين روسيا تعاملات سرية كثيرة، وإنه رغم ما يعتقد البعض بأن بين روسيا وإيران خلافات عقائدية وأيديولوجية كبيرة فإن بينهما تفاهما كبيرا على مسائل أهم بكثير من هذه الخلافات التي لا وجود لها بينهما، وهذا التفاهم ممكن أن يؤدي في المستقبل القريب إلى تحالف استراتيجي بين البلدين». (٧)

من ردود الفعل القوية في الغرب على زيارة «ناطق نور» لروسيا صدور قرار دول الاتحاد الأوروبي واليابان أيضا بسحب سفرائها من طهران بحجة إدانة إيران أمام المحاكم الألمانية في تهمة إغتيال أنصار المعارضة الإيرانية في ألمانيا عام ١٩٩٢، قد تعمدت هذه الدول إصدار هذا القرار أثناء زيارة «ناطق نور» لموسكو بهدف إحراج روسيا إزاء إصرارها على التعاون مع إيران.

وعلت الأصوات تهاجم زيارة «ناطق نور» لروسيا داخليا وخارجيا, وعلى حدود روسيا الجنوبية وخاصة في أذربيجان، وذلك بعد تجرؤ «ناطق نور» في تصريحات له في موسكو على الهجوم على أذربيجان وإتهامها بفتح أبوابها على مصراعيها للوجود الأمريكي في المنطقة، وخرجت الصحف الاذربيجانية تهاجم تصريحات «ناطق نور» وتتهم موسكو وطهران معا بالتآمر ودعم أرمينيا ضد أذربيجان في نزاعهما حول اقليم «ناجورنا كاراباخ» داخل أذربيجان الذي تسكنه أغلبية أرمينية، وأكثر من ذلك اتهم الأذربيجانيون موسكو وطهران معا بتدبير محاولات لاسقاط نظام الرئيس «جيدار عالييف» في باكو، وألقت السلطات الأذربيجانية أثناء زيارة ناطق نور لموسكو القبض على أربعة من قادة الحزب الإسلامي الأذربيجاني الموالي لإيران، واتهمتهم بالتجسس لحساب إيران، ومن بينهم رئيس الحزب «أليكرام عالييف». (٨)

لقد وضعت موسكو رهانها في انتخابات الرئاسة في إيران عام ١٩٩٧ على «علي أكبر ناطق نور» ولم يكن أحد يتوقع فوز «خاتمي» وتجرأت موسكو على دعوة ناطق نور لزيارتها قبل الانتخابات إمعانا منها في تكريس رهانها عليه.

وجاءت الانتخابات وفاز خاتمي بالرئاسة، وتوقع الكثيرون حتى داخل روسيا نفسها وفي الغرب، وما زالوا حتى الآن يتوقعون أن تتحول سياسة إيران مع خاتمي بعيدا عن روسيا، ولكن السنوات القليلة الماضية من حكم خاتمي جاءت عكس كل التوقعات، وأثبتت عدم إيمان الرئيس خاتمي المنفتح على الغرب بالقاعدة التي تقول «إن كل من يقترب من الغرب يبتعد عن روسيا».

وتوالت في عهد الرئيس خاتمي زيارات الوفود الرسمية من إيران إلى روسيا والعكس وخاصة في المجالات العسكرية، وهو ما سيتم التطرق اليه تفصيلا في الفصل التالي وقد أعلن الرئيس خاتمي منذ توليه الرئاسة عام ١٩٩٧ عن مباركته وتأييده للأهداف الاستراتيجية لسياسة سلفة الرئيس السابق رفسنجاني، وخاصة فيما يتعلق بتطوير العلاقات مع دول الخليج والتقارب مع روسيا وهكذا وضع خاتمي التقارب مع روسيا على مستوى واحد من الأهمية مع المحاور الإستراتيجية الهامة لدى إيران مثل تقاربها مع دول الخليج، وهذا في حد ذاته يؤكد الرأي الذي يذهب إلى القول بأن «التقارب مع روسيا أصبح من الثوابت الأساسية في السياسة الإيرانية ولا يمكن لأي نظام حكم في طهران سواء محافظ أو اصلاحي أو حتى غيرهما أن يتنازل عنه»، وليس الأمر هنا كما يتصور البعض خطأ مجرد كراهية أو عداء من البلدين تجاه واشنطن، والتي جسدها الكاتب الفرنسي «سيرجي ميشيل» في مقال بصحيفة ليفجارو وقال فيه ان ايران وروسيا تكنان كراهية شديدة لأمريكا وأن هذه الكراهية المشتركة بينهما هي التي تحكم استراتيجياتهما وتعاونهما المشترك. (٩)

وقد انتقد الكثير من المراقبين هذا التحليل مؤكدين ان العلاقات الدولية لا تعرف الحب والكراهية وإنما يحكمها قبل كل شيء مبدأ المصلحة، وقد تضر المصلحة المشتركة بين بلدين طرفاً ثالثاً أو تفيده، والأمور في العلاقات الدولية تقاس دائما بمقياس زمني شبه محدد لا يعرف العداء الدائم ولا التقارب الدائم.

وهناك رأي أخر شبيه يقول إن «إيران تعي جيدا أن واشنطن لا تريد لها النهوض

ولا أن تصبح رقما هائلا في معادلات المنطقة، وذلك لأنها دولة قائمة على أسس العقيدة الإسلامية الأصولية، وإن لدى واشنطن في المنطقة تركيا العلمانية تغنيها عن إيران حيث يصعب عليها الجمع بين كل الدول في منطقة واحدة وخاصة مع تباين التوجهات وتضارب المصالح بين هذه الدول»، ويرى أصحاب هذا الرأي أن هذا المناخ في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة هو الذي يعطي الفرصة لروسيا للعب سياسيا واستراتيجيا واقتصاديا، وهو الأمر الذي يستحق لدى روسيا رفض الضغوط الأمريكية وتخليها عن التزاماتها مع واشنطن من أجل التعاون مع إيران. (١٠)

هذه الآراء يجافيها الصواب إذا تصورت أن ما يربط روسيا وإيران هو فقط «العداء لأمريكا» أو حتى مجرد تناقض المصالح بين أمريكا وروسيا في إيران، وإن كان هذا لا ينفي سعى أمريكا الدؤوب لإفساد التقارب الروسي الإيراني، وسوف يشار إلى هذا الأمر تفصيلا عند الحديث عن التوجه الإيراني نحو الغرب وواشنطن، ولكن ما يهم هنا الإشارة إلى أن إيران يدفعها للتقارب مع روسيا مصالح وأهداف وطموحات مختلفة تضطرها أحيانا للصدام ليس فقط مع واشنطن ولكن أيضا مع دول أخرى تسعى إيران بجدية للتقارب معها، وخاصة الدول الإسلامية التي تسعى إيران بجدية لشغل مركز ريادي بينهم ، لكنها حتى في علاقاتها مع هذه الدول ليس لديها استعداد للتضحية بروسيا أو حتى للخلاف الظاهري معها، وهذا ما يعكسه بوضوح الموقف الايراني من الشيشان.

إيران والشيشان:

تعكس الأزمة الشيشانية بشكل واضح مدى إعمال البراجماتية وتغليب المصالح الخاصة الاستراتيجية والسياسية على الأيديولوجية الدينية لدى إيران، وعلى الرغم من وجهة نظر المسؤولين السياسيين في إيران حول جوهر الصراع في الشيشان، ورؤيتهم له على أنه صراع داخلي ولا علاقة له بالدين من منطلق أن روسيا الدولة الكبيرة تسكنها أقليات مسلمة كثيرة غير الشيشان وتتمتع هذه الأقليات بكافة حقوق

المواطنة في روسيا، ولا تشعر بأي اضطهاد أو قمع بسبب العقيدة، إلا أن الموقف من الشيشان تحكمه إلى حد ما اعتبارات أخرى، وعلى رأسها موقف المسلمين في مختلف دول العالم المتعاطف بشدة مع الشيشان، وعجز موسكو عن تبرير موقفها وتصرفاتها في الشيشان والتدمير الهائل الذي أحدثته في المباني والبنية التحتية في هذه الجمهورية المسلمة، والأعداد الكبيرة من الضحايا واللاجئين الشيشانيين، وهو الأمر الذي كان يجب على إيران أن تضعه في اعتبارها وتراعيه بشكل جيد وفعال، وهي تستطيع ذلك بسهولة وبدون أن يؤثر ذلك على مصالحها مع روسيا، والعديد من الدول التي أيدت على المستوى الرسمي أو الشعبي الشيشانيين وتعاطفت معهم في مأساتهم لم تخسر روسيا، ولم يؤثر تأييدها هذا على علاقاتها ومصالحها مع روسيا، وكان على طهران أن تعي ذلك وتتعامل معه بذكاء وفطنة أكبر.

وفي هذا الصدد تقول إحدى الدراسات إنه «برغم المبررات التي تدفع إيران للتعاون مع روسيا وتأييدها في قضية الشيشان إلا أن هذا يتنافى مع وضعية إيران الإسلامية ورئاستها لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتوجهاتها الأيديولوجية، وإذا كان الرئيس خاتمي قد أرجأ زيارته لباريس كما يقال بسبب خلاف حول اجراءات بروتوكولية مثل تقديم الخمور، فكيف لطهران أن تتغاضى عن حقوق المسلمين في الشيشان وتؤيد روسيا في الوقت الذي تستنكر فيه على بعض الدول العربية علاقاتها مع واشنطن». (١١)

لقد وقفت دول كثيرة موقف الحياد من النزاع والحرب في الشيشان ومن هذه الدول الصين والهند وبعض الدول الإسلامية مثل أندونيسيا وماليزيا، ورأت هذه الدول أن النزاع في الشيشان أمر داخلي يخص روسيا ولا يجوز لدول أخرى التدخل فيه بالشكل الذي يغضب موسكو، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية تبدل موقفها تجاه الشيشان عام ٢٠٠٠ عما كان عليه عام ١٩٩٦، لم تشأ واشنطن أن تغضب موسكو واعتبرت النزاع في الشيشان أمرا داخليا، وإن كان البعض فسر هذا الموقف من جانب واشنطن بأنه دعم وتأييد للرئيس الروسي الجديد بوتين.

أما إيران فلم تشأ أن تحسم موقفها مثل هذه الدول، في الوقت الذي كان يُنتظر منها ما هو أكثر وخاصة أثناء ترأسها لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته السابقة، كأن تحاول الضغط على موسكو بشكل أو بأخر، ولكنها خالفت كل هذا وفضلت تغليب مصالحها الخاصة على أشياء كثيرة أخرى، وإنعكس هذا بوضوح في إرسالها لمساعدات إنسانية متواضعة للشعب الشيشاني عن طريق موسكو، بينما كان في إمكانها تقديمها للشيشانيين مباشرة مثل باقي الدول الأخرى، كما ذهب وزير الخارجية الإيراني «كمال خرازي» على رأس وفد المؤتمر الإسلامي إلى روسيا لبحث المسألة الشيشانية وعاد الوفد ليؤكد على موقف إيران السابق بإعتبار ما يحدث في الشيشان أمراً داخلياً يخص روسيا وحدها. (١٢)

إيران والكريملين:

رغم المد والجزر في العلاقات الإيرانية الروسية في عهد الرئيس يلتسين الذي تأرجحت سياسته الخارجية بين التقارب والتعاون مع إيران وبين الخضوع لرغبات واشنطن، رغم هذا فإن جسور التعاون لم تنقطع بين البلدين، ويذهب البعض إلى أن موسكو كانت تعد واشنطن بعدم التعاون مع إيران ثم تذهب سراً لتتعاون معها ، وهو الأمر الذي كانت تعرفه واشنطن جيدا، بدليل أن اتفاق «آل جور- تشيرونوميردين ١٩٩٥» لم يحل دون تبادل الزيارات بين موسكو وطهران على أعلى المستويات، ومنها زيارات لوفود عسكرية بالقطع كانت تبحث سبل التعاون العسكري بين البلدين.

ومع وصول بوتين للحكم في الكريملين عام ٢٠٠٠، وتفاؤل وترحيب واشنطن به، وخاصة أنه جاء ممثلاً للتيار الإصلاحي الديمقراطي الذي يعتقد البعض أنه موالي لواشنطن، توقع البعض أن تسوء العلاقات بين موسكو وطهران، ولكن الأمور جاءت متتالية على غير المتوقع تماما، حيث ما كاد بوتين ينفض يديه من الشيشان التي بدأ عهده في الحكم بتكثيف العمليات العسكرية فيها، إلا وبدأ على الفور تحركاته في السياسة الخارجية، والتي إنعكست في زياراته لبعض الدول الأسيوية والأوروبية

وبالشكل الذي لفت انتباه واشنطن وأثار قلقها من توجهات الرئيس الجديد في روسيا.

وبدأ الرئيس بوتين يعلن توجهاته في السياسة الخارجية في العديد من التصريحات التي كانت تتركز معظمها حول رفض الهيمنة الأمريكية والسعي لبناء مجتمع دولي متعدد الأقطاب، ولقي بوتين في سياسته هذه تأييداً داخلياً في روسيا من غالبية الإتجاهات السياسية، وخاصة من البرلمان الروسي الذي تسيطر عليه الغالبية الشيوعية، وهو الأمر الذي كان يفتقر إليه سلفه يلتسين.

ويرى بعض المحللين والمراقبين أن بوتين لجأ إلى هذه السياسة وكرس جهوده فيها وكثف من زياراته الخارجية للعديد من الدول في إطارها في محاولة منه لشغل إهتمام المجتمع الروسي عن المشاكل الداخلية والأزمة الإقتصادية التي تعاني منها روسيا، بينما يرى البعض الأخر أن بوتين الرجل الذي تربى ونما في أحضان جهاز المخابرات السوفيتية «كي جي بي» ونما فكره ووعيه السياسي في ظل الدولة السوفيتية العظمى لم يستطع أن يخفي تعاطفه مع الحقبة الشيوعية، فإنعكست بشكل واضح في سياسته الداخلية في محاربة الفساد وطغيان أصحاب الثروات في الداخل وفي سياسته الخارجية المناهضة للهيمنة الأمريكية. وقد أعلن بوتين مرات عديدة على مدى عام واحد من توليه السلطة في الكريملين رفضه لعالم تسيطر عليه قوة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، ومضى بوتين يحّسن علاقات موسكو مع العديد من الدول وخاصة منها الدول التي تثير شكوك وقلق واشنطن مثل كوبا وكوريا وإيران والصين والهند وغيرها، وفي الوقت نفسه يسعى بوتين لتوطيد علاقاته بالدول الأوروبية الغربية، ويبذل جهده لاقناعها بإشراك روسيا معها في منظومة الأمن الأوروبي المشترك. ورفض المشروع الأمريكي لبناء منظومة الدفاع الصاروخية المضادة للصواريخ، بحجة أنها تؤجج الصراع النووي وتدخل أوروبا في صراعات جديدة هي في غنى عنها.

وفي ٢٨ ديسمبر عام ٢٠٠٠ وأثناء زيارة وزير الدفاع الروسي إيجور سيرجييف لإيران صرح بوتين في موسكو بأن روسيا عازمة على تقوية علاقاتها مع إيران بشكل عام رغم المخاوف والضغوط الأمريكية، كما أكد أن موسكو سوف تسعى بجدية لتنمية

علاقاتها مع إيران على جميع المستويات.

وقال بوتين إن روسيا تريد علاقات طيبة مع الولايات المتحدة ولكنها لن تخضع لضغوط فيما يتعلق بسياستها تجاه إيران، وإن العضوية الدائمة لروسيا في مجلس الأمن الدولي وضمن مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى تحتم عليها الالتزام بقضايا الأمن الدولي، لكنها لن تنسى مصالحها الوطنية. (١٣)

وعلى ما يبدو فإن واشنطن بدأت تتوجس خيفة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وقد وصفته صحيفتا «نيوزويك» و «تايم» الأمريكيتان بأنه «رجل المتاعب»، وقالت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية «مادلين أولبرايت» في حديث لها لمحطة تلفزيون أمريكية «إن بوتين يريد أن يعيد روسيا إلى زمن الإتحاد السوفييتي، ولكننا سنتصدى له إذا شعرنا بأنه يهدد مصالحنا الحيوية في الشرق الأوسط».

وقال الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن «إننا سنخرق خطوط الحرب الدبلوماسية مع موسكو وسنقوم بإحياء الاستراتيجيات الدفاعية النووية».

هذا في الوقت الذي هاجمت فيه بعض الصحف الأمريكية سياسة واشنطن تجاه إيران التي أتاحت لروسيا المجال هناك، امتدحت بعض الصحف الأمريكية الرئيس الروسي بوتين وقالت عنه إنه يعرف مصالح بلاده جيداً ويسعى بجدية لتحقيقها. (١٥)

ويقول الكاتب المصري فهمي هويدي في مقال له بعنوان «تحالف طهران وموسكو.. وتوازنات المنطقة»: «إن روسيا تعلم أن ثمة خيوطاً تنسج الآن في العلاقات الإيرانية الأمريكية، وهو أمر تتحسب موسكو له مستقبلا، ولهذا سارعت إلى تأسيس واقع على الخارطة السياسية يثبت علاقاتها بإيران وعرضت فكرة التحالف الإستراتيجي». (١٦)

وكتبت صحيفة «الوفاق» الإيرانية تقول: «إن التقارب الروسي الإيراني يعد بمثابة رصاصة رحمة في صميم نظرية القطب الواحد التي روجت لها واشنطن، ولقد جاء

التقارب لينقذ العالم من حالة الاستعباد الأمريكي، وإن واشنطن تخشى تماماً على مصالحها في منطقة الخليج لأنها تعلم أن لروسيا علاقات تاريخية مع بلدان هذه المنطقة تعود إلى مئات السنين، كما أن التاريخ القديم والحديث لا ينكر إهتمامات روسيا بالمنطقة ومساندتها للعرب في صراعهم مع إسرائيل».

وتضيف «الوفاق» قائلة: «إن روسيا تعرف أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية وتسعى لتفاديها ، ولهذا نجد موسكو لا تسعى لإحتواء أحد ولا تستخدم سياسات مزدوجة، ولقد شاهدنا مصداقية السياسة الروسية في العديد من دول العالم». (١٧)

وربما يجد الغزل الإيراني لروسيا ما يبرره الآن، وربما أيضاً تكون روسيا قد أصابت في سياستها مع إيران بينما أخطأت واشنطن في هذه السياسة، ولكن الأسئلة المطروحة الآن هي: هل يدوم الحال طويلاً ، وهل يصل مستوى العلاقات الروسية الإيرانية إلى الشكل الذي ممكن بالفعل أن يشكل تهديداً حيوياً وفعالاً ومباشراً للمصالح الأمريكية؟، وهل حقاً أن واشنطن عاجزة عن مواجهة التقارب الإيراني الروسي واختراقه؟، هذا ما ستحاول الدراسة الاجابه عليه لاحقاً.

هوامش الفصل الثاني

١- ريتشارد نيكسون «نصر بلا حرب» - ترجمة المشير عبد الحليم أبو غزاله - القاهرة - الأهرام الطبعة الرابعة ١٩٩٦.

٢- يزجينو بريجنسكي - «رقعة الشطرنج العظمى» - الأهرام - القاهرة - ١٩٩٨/١/١٥ - عرض أحمد البرديسي.

٣- مجلسة «إيتوجي» شهرية - موسكو - ديسمبر ١٩٩٦.

٤- «علاقة روسيا مع الجزيرة العربية» - منى الذكير - صحيفة الجزيرة السعودية عدد (١٠٣٢١) ٢٠٠٠/١٢/٣١.

٥- صحيفتا «نيزافيسمايا» و «سيفودنيا» الروسيتان - اليوميتان ١٩٩٦/٨/٦ .

٦- صحيفة «الخليج» الإماراتية - عدد ٧٩٠٣ -٧ يناير ٢٠٠١.

٧- صحيفة «ديللي» الروسية اليومية- ١٩٩٧/٤/١٣ .

٨- صحيفة «نيزافيسمايا» الروسية - يومية ١٩٩٧/٤/١٥ .

٩- صحيفة «لي فيجارو» - الفرنسية- ٢٠٠١/١٢/٢٩ .

١٠- صحيفة «الوطن القطرية» ٢٠٠١/١/٩.

١١- صحيفة - البيان - الإماراتية- ١٩٩٩/١١/٢٩ عن دراسة لمركز الإمارات والدراسات الاستراتيجية.

١٢- مجلة «الوطن العربي» اسبوعية - باريس - عدد (١١٩٠)- ١٩٩٩/١٢/٢٤.

١٣- صحيفة - القدس العربي - مستقلة- ٢٠٠١/١/٣ .

١٤- نيوزويك - تايم - الأمريكيتان- ٢٠٠١/١/٦ .

١٥- انترناشيونال هيرالد تريبيون- ٢٠٠١/١/٥ .

١٦- صحيفة الشرق الأوسط - ٢٠٠١/١/١٥ .

١٧- صحيفة - الوفاق الإيرانية - ٢٠٠١/١/٨ .

٣- التعاون العسكري بين روسيا وإيران

زيارة سيرجييف لإيران:

التعاون في المجالات العسكرية بين روسيا وإيران قائم وموجود منذ عدة سنوات، وخاصة أو بالتحديد بعد الثورة الخمينية ومنذ بداية الثمانينات، وإن بدا في مجالات محدودة وخاصة في الثمانينات وفي بعض الأحيان بشكل غير علني كُشف عنه بعد ذلك من خلال إتهامات واشنطن، إلا أن المؤكد والمعلن رسمياً أن هناك تعاوناً عسكرياً واضحاً بين البلدين منذ بداية التسعينات، وحسبما يذكر فإن جملة مبيعات السلاح الروسي لإيران في الفترة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٥ بلغت ما يقرب من ٤ مليارات دولار [(١)]، وذلك قبل الإتفاق الذي عقد بين موسكو وواشنطن ووقعه نائب الرئيس الأمريكي ألبرت جور مع رئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنوميردين في ٣٠ يونيو ١٩٩٥، والذي نص على وقف مبيعات روسيا لإيران من الأسلحة الثقيلة والتكنولوجيا العسكرية والنووية حتى ٣١ ديسمبر عام ١٩٩٩، وهو الإتفاق الذي أعلنت موسكو رسمياً تخليها عن الإلتزام به، وأبلغت واشنطن بهذا في ٢٣ نوفمبر عام ٢٠٠٠، وكان من المفترض أن يستمر العمل بالإتفاق إلى ما بعد ديسمبر ١٩٩٩ حسب البنود الواردة فيه والتي لم يعلن عنها رسمياً حتى الآن، وكان عدم إعلان موسكو عن تخليها عن الإتفاق في بداية عام ٢٠٠٠ مؤشراً إعتبرته واشنطن موافقة من موسكو على استمرار العمل بالإتفاق على الأقل لخمس سنوات أخرى، ولهذا فإن إعلان موسكو في نهاية عام ٢٠٠٠ وبعد عام من إستمراره في الفترة الخمسية الجديدة شكل بالنسبة لواشنطن ما يشبه الصدمة، وهذا ما إنعكس في التصريحات الصادرة عن واشنطن والتي زادت حدتها بشكل أكبر في أعقاب الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الروسي «إيجور سيرجييف» لإيران في السابع والعشرين من ديسمبر عام ٢٠٠٠.

وتعد زيارة سيرجييف لإيران حدثاً كبيراً إن لم يكن بالنتائج التي أسفرت عنها

فعلى الأقل بردود الفعل القوية التي أحدثتها على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وهي الزيارة الأولى لمسؤول عسكري روسي على هذا المستوى منذ عام ١٩٧٩، وقد وصف البعض استقبال طهران لوزير الدفاع الروسي سيرجييف بأنه يمكن مقارنته من ناحية التنظيم والحفاوة بإستقبال رئيس دولة أو حكومة. (٢)

وقد طرحت زيارة سيرجييف العديد من التساؤلات حول الأسرار والدوافع وراء الحيوية والفاعلية المفاجئة في العلاقات الإيرانية الروسية والدوافع الرئيسية وراء الزيارة ، وأسباب إصرار موسكو في هذا التوقيت بالتحديد على الصدام مع واشنطن في هذه المسألة الشائكة، وما هي الأبعاد الحقيقية وراء الزيارة ووراء التعاون العسكري الروسي الإيراني ، وهل الأمر بالنسبة لروسيا مجرد أزمة إقتصادية وحاجة للمال وبحث عن أسواق لإنتاجها الحربي، أم أن هناك أبعاداً سياسية وإستراتيجية وراء التعاون ، وما هي حسابات إيران تحت حكم الإصلاحيين من وراء هذا التعاون هل هو فقدان الأمل في واشنطن أم مزيد من الضغوط عليها للحصول على مزيد من التنازلات والامتيازات؟ أم أن لدى إيران طموحات أخرى إقتصادية أو إستراتيجية أو سياسية تدفعها للتعاون والتقارب أكثر مع روسيا دون غيرها.

اسئلة كثيرة يصعب الإجابة عليها جميعها، وتحاول الدراسة التعرض لغالبيتها بالشرح والتفسير.

تفاصيل الزيارة:

التقى سيرجييف في زيارته لإيران بالرئيس الإيراني محمد خاتمي ووزير الخارجية

د. كمال خرازي، ووزير الدفاع على شامخاني، والقائد العام للجيش محمد سليمى، ورئيس مجلس الأمن القومي حجة الإسلام روحاني وغيرهم من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الإيرانيين.

وقد صرح وزير الدفاع الإيراني «شامخاني» للصحفيين بأن زيارة سيرجييف أنهت

حظراً فرضته أمريكا على التعاون العسكري بين روسيا وإيران لمدة خمس سنوات، وأن روسيا وإيران متفقتان في وجهات النظر الأمنية المشتركة بينهما وخاصة فيما يتعلق بتوسعات حلف شمال الأطلسي بقيادة أمريكا شرقا، وأزمة افغانستان وزيادة النفوذ الغربي والإسرائيلي في منطقة القوقاز ووسط آسيا.

وأضاف شامخاني بأنه بحث مع سيرجييف وسائل تطوير وتعزيز تعاون أمني ودفاعي مشترك طويل المدى في جميع المجالات الدفاعية من دون بحث مواضيع محددة، وأضاف بأن لقاءات القمة التي ستعقد بين رؤوساء البلدين قريباً سوف تناقش التعاون في مجال التقنية والمعدات العسكرية. (٣)

هذه التصريحات من وزير الدفاع الإيراني جاءت كما يبدو متسعة وشاملة وغير محددة وتوحي بأشياء كثيرة، وتبدو في نفس الوقت مقصودة ومتعمدة ربما بهدف تضخيم الحدث بإعتباره إنتصاراً لإيران بعد تخلي موسكو علناً عن إتفاقها مع واشنطن.

وتأكيداً منه على دوافع روسيا نحو التعاون العسكري مع إيران صرح وزير الدفاع الروسي سيرجييف أثناء الزيارة بأن البرلمان الروسي الآن يؤيد سياسة الكريملين في التعاون مع إيران بعكس ما كان في عهد الرئيس السابق يلتسين الذي كان رافضاً لهذه السياسة تحت ضغط واشنطن، وكرر في الوقت نفسه ما ذكره الرئيس بوتين بان موسكو تأخذ في الإعتبار قضايا الأمن الدولي والإلتزامات الدولية لكنها لن تنسى في نفس الوقت مصالحها الوطنية. (٤)

وصرح سيرجييف بعد لقائه مع الرئيس خاتمي بأن إيران وروسيا ترفضان الهيمنة القطبية الواحدة على العالم، وأن التعاون العسكري بين البلدين ليس موجهاً ضد أحد، وأن أي إتفاقات بين البلدين لن تتعارض ولن تخرق المعاهدات الدولية، وأن روسيا تبيع لإيران «أسلحة دفاعية» فقط وقطع غيار لأسلحة سوفيتية قديمة.

في نفس الوقت أشاد الرئيس خاتمي بالتعاون الروسي الإيراني وبموقف روسيا الشجاع وإلغائها لإتفاقها مع أمريكا عام ١٩٩٥ الذي يحظر بيع السلاح لإيران.

وصرح سيرجييف بأن التقارب بين موسكو وطهران كبير وأنه يوجد بينهما توافق وتفاهم في الكثير من وجهات النظر ، كما أعلن سيرجييف عن فتح المعاهد الروسية العسكرية أمام العسكريين الإيرانيين لتعزيز خبراتهم، وقال إن التعاون بين البلدين يشكل قاعدة جديدة جيدة لأمن المنطقة وإستقرارها، وإن التعاون بينهما دخل مرحلة جديدة وخاصة في منطقة القوقاز والخليج.

وقال وزير الدفاع الإيراني شامخاني إن الموقع الجغرافي للبلدين في هذه المنطقة الحساسة من العالم يحتم التعاون بينهما بشكل وثيق، وإن تطوير العلاقات العسكرية مع روسيا يتصدر أولويات جدول الأعمال في السياسة الخارجية لإيران، وأضاف بأن مستقبل التعاون بين البلدين سوف يكون واعدا، وأنهما متفقان على التعاون في مجالات الدفاع والأمن، وقال إن ما جرى من مباحثات مع وزير الدفاع الروسي يعد تمهيداً للقاء الرئيس خاتمي مع الرئيس الروسي بوتين في موسكو قريباً.

وفي لقائه مع سيرجييف هاجم شامخاني الوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين بشكل عام وإعتبره تهديداً لكل الدول الإسلامية وخاصة إيران مشيراً ومؤكداً على نية إسرائيل في إقامة مشروعها من الفرات إلى النيل.

وذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن سيرجييف ناقش مع شامخاني مسائل الأمن الإقليمي والشرق الأوسط وأفغانستان وبحر قزوين وآسيا الوسطى وتوسعات حلف شمال الأطلسي. (٥)

وأثناء زيارته لإيران زار وزير الدفاع الروسي سيرجيف مركز تكنولوجيا الصواريخ، وإطلع على إنتاج الصواريخ المحمولة والثابتة قصيرة المدى والمضادة للدبابات وصواريخ جو أرض، وبحث مع المسؤولين الإيرانيين مشاكل هذه النوعيات من

الأسلحة والتي كانت تعتمد في الأساس على التكنولوجيا الأمريكية المقطوعة عنها الآن. كما زار سيرجييف مركز البحوث العسكرية التابع للحرس الثوري ومصنع تجميع للطائرات بالقرب من طهران، وزار أيضاً مجمع «يامهدي» للصناعات العسكرية وبقى فيه ثلاث ساعات متواصلة. وقد عكست هذه الزيارات للمواقع العسكرية الهامة والحساسة مدى أهمية وحيوية زيارة سيرجييف لإيران والتي لاقت ترحيباً واسعاً من كافة التيارات السياسية ومن المحافظين والإصلاحيين على حد سواء.

وعلى ما يبدو فإن زيارة بمثل هذا الحجم من الترحيب والحفاوة والإهتمام وهذه التصريحات القوية والحادة أحيانا ، وهذه اللقاءات المهمة رفيعة المستوى والأماكن والمواقع العسكرية والبحثية الحساسة التي زارها وزير الدفاع الروسي، كل هذا لا يمكن أن يقنع واشنطن ولا غيرها بأن الزيارة عادية وأنها على حد قول موسكو لم تبحث سوى مجالات الأسلحة الدفاعية فقط، وكلمة الأسلحة الدفاعية في حد ذاتها مصطلح مطاط ومرن ويعتمد فقط على تفسير الجهة نفسها لمفهوم الدفاع، فالولايات المتحدة تستخدم اسلحتها وجيوشها كلها بعيداً عن اراضيها وعن حدودها الإقليمية ومع هذا تطلق عليها كلها دفاعية، لقد أصبح مفهوم الدفاع في حد ذاته لا يقتصر على الأرض والحدود الإقليمية بل إمتد لدى العديد من الدول ليشمل أشياء أخرى كثيرة مثل المصالح الإستراتيجية والتهديدات الأمنية ومواقع الإرهاب «والدول المارقة» وغير ذلك من الأمور التي أصبح من الصعب معها وصف سلاح معين بأنه دفاعي فقط وليس هجوميا، وهذه الحقائق يعلمها الايرانيون والروس جيداً ولا يحتاجون لأحد ليشرحها لهم، ولهذا فإن التصريحات التي صدرت أثناء الزيارة وتقول بأن التعاون بين البلدين في المجال العسكري يقتصر فقط على الأسلحة الدفاعية أمر غير مفهوم وغير مقبول بشكل مطلق، كما يرى العديد من المراقبين والمحللين الاستراتيجيين.

ردود فعل وآراء حول الزيارة:

يمكن القول بداية أن ردود الفعل حول الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الروسي إيجور سيرجييف لإيران جاءت أكبر من حجم الزيارة نفسها من حيث التفاصيل

والتصريحات التي طرحت حول الزيارة ، وأن غالبية ردود الفعل القوية جاءت في الأساس على القرار الصادر من موسكو قبل الزيارة بعدة أيام والذي أعلنت فيه روسيا تخليها عن إلتزامها بالإتفاق الموقع مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٥، والذي كان يحظر بيع روسيا للأسلحة غير العادية لإيران، وجاء الفارق الزمني البسيط بين القرار والزيارة ليزيد من حجم ردود الفعل على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

الولايات المتحدة وإسرائيل:

جاءت ردود الفعل من جانب واشنطن وتل أبيب أقوى من غيرها وأكثر حدة، وقد إنعكس هذا بوضوح في تصريحات الإدارة الأمريكية.

يقول ممثل الخارجية الأمريكية «فيليب ريكر» إن الأسلحة والمعدات التي تنوي روسيا تزويد إيران بها قريباً تشتمل على غواصات وتكنولوجيا صواريخ تهدد أمن أمريكا وحلفائها، واضاف قائلاً: «إن الإدارة الأمريكية قلقة على نحو خاص من تقارير وسائل الإعلام الروسية التي أشارت إلى أن محادثات سيرجييف في إيران سوف تتمخض عن بيع معداد حربية ثقيلة لإيران من شأنها أن تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية». (٦)

وقد كانت وزيرة الخارجية الأمريكية «مادلين أولبرايت» قد أثارت إعتراضات واشنطن على قرار موسكو بالتخلي عن إتفاق ١٩٩٥ وذلك أثناء لقائها مع وزير الخارجية الروسي إيجور إيفانوف في نوفمبر ٢٠٠٠ وإتفقت معه على عقد إجتماع للخبراء بين البلدين لمناقشة مخاوف واشنطن حول مبيعات السلاح التقليدي لإيران ، ولم يمض على لقاء أولبرايت وإيفانوف أيامٌ معدودة حتى صدرت عن واشنطن تهديدات صريحة بفرض عقوبات إقتصادية على روسيا في حالة تصميمها على إنسحابها من إتفاق ١٩٩٥ وعلى السير في التعاون العسكري مع إيران، وجاءت تهديدات واشنطن في أعقاب الإعلان في موسكو وطهران عن محادثات عسكرية على

مستوى رفيع بين البلدين ستجرى قريبا، والتي تمثلت في أواخر ديسمبر في زيارة سيرجييف.

وأعلنت الخارجية الأمريكية أن فرض العقوبات على روسيا سوف يتم فقط في حالة نقل السلاح إلى إيران لأنه حسب القوانين الأمريكية فإن الدول والشركات التي تقدم لإيران السلاح تخضع لعقوبات، منها منع المعونة الإقتصادية، وحظر تصدير البضائع العسكرية لها وعدم دعمها في الحصول على قروض من صندوق النقد والبنك الدوليين. (٧)

وصرح ممثل الخارجية الأمريكية فيليب ريكر قائلا: إن ما تدعيه موسكو من أن الأسلحة لإيران دفاعية لا يكفي لأن التقارير الواردة لواشنطن تشير إلى أن المعدات التي يتم التفاوض بشأنها بين البلدين تمثل تهديداً خطيراً.

وأعلن في واشنطن في أعقاب زيارة سيرجييف عن أن وفداً لصندوق النقد الدولي ينوي زيارة موسكو لبحث مسألة القروض والمساعدات. (٨)

وقد خرجت الصحف الأمريكية بعد زيارة سيرجييف تعكس مدى تخوف واشنطن من سياسة الكريملين تحت رئاسة «بوتين»، وتصفه بأنه سوف يشكل مصدراً للقلق والتهديد الدائم لواشنطن والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ووسط آسيا، وأجمعت الصحف على وصف بوتين بـ «رجل المشاكل» ، وكتبت صحيفة «نيوزويك» تقول إن بوتين يحلم باستعادة أمجاد الدولة السوفيتية العظمى الذي نما وترعرع في أحضانها، وأن صغر سنه وصحته يعطيانه الفرصة للطموحات والأحلام الكبيرة التي لا يجد معها ما يحول دون تحدي واشنطن. (٩)

ولم يجد الرئيس جورج بوش الإبن من رد على نمو التعاون العسكري الروسي الإيراني بعد زيارة سيرجييف سوى التهديد باحياء الاستراتيجيات الدفاعية النووية الأمريكية وعدم الالتفات لأية إعتراضات تصدر من روسيا في هذا الشأن ، وقطع أية

حوارات دبلوماسية مع موسكو في المجالات العسكرية. (١٠)

أيضاً أثارت زيارة سيرجييف وما صدر عنها من تصريحات وأنباء ردود فعل قوية داخل إسرائيل التي ترى في الدعم العسكري لإيران تهديداً مباشراً لها، وأعلنت الحكومة الإسرائيلية عن الغاء الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها وزير الخارجية الإسرائيلي «شلومو بن عامي» لموسكو قريباً بسبب تطورات الموقف على صعيد العلاقات الروسية الإيرانية، وخرجت الصحف الإسرائيلية تحذر من أبعاد التعاون العسكري الروسي الإيراني وتهديداته لمصالح وأمن إسرائيل بشكل مباشر. (١١)

ردود فعل في روسيا:

صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو أثناء زيارة سيرجييف لإيران بأن حكومته عازمة على تقوية علاقاتها مع إيران بشكل عام رغم المخاوف والضغوط الأمريكية، ودافع بوتين عن سياسة الكريملين تجاه التعاون مع إيران مؤكداً على إستمرار دعمه لهذا التعاون. (١٢)

وعلى ما يبدو فإن نتائج وتداعيات زيارة سيرجييف لإيران كان لها تأثير كبير على المستوى المحلي في البلدين الأمر الذي أدى إلى التعجيل بالإعلان في موسكو عن زيارة الرئيس الإيراني خاتمي لروسيا.

وقد اتهمت موسكو واشنطن بالتهويل من مسألة التعاون بين روسيا وإيران وكتب مستشار قضايا الأمن ونزع السلاح في وزارة الخارجية الروسية «يفجيني زفيدري» يقول إن واشنطن تهدف من اعتراضاتها إلى إلقاء الظلال والشكوك حول إلتزام موسكو بواجباتها والتزاماتها حول عدم نشر التكنولوجيا العسكرية الإستراتيجية وخاصة المتعلقة بالصواريخ وأيضاً في مجال الرقابة على التسلح، وقال «زفيدري» أن سياسة واشنطن هذه تؤثر كثيراً على التعاون الروسي الأمريكي في مجالات أخرى تجارية واقتصادية ذات منفعة متبادلة، بينما في نفس الوقت لا تحول دون استمرار

روسيا في التعاون مع جهات ودول أخرى لا ترضي واشنطن بالتعاون معها. [١٣]

ويقول نائب رئيس الوزراء الروسي «إيليا كاليبانوف»: «إن إعتراضات واشنطن وتهديداتها بفرض عقوبات على روسيا أمر غير مبرر لأن الكثير من دول حلف شمال الأطلسي تستعد لبيع السلاح لإيران في المستقبل القريب» وأكد كاليبانوف على أن روسيا لن تعير إهتماماً كبيراً لإعتراضات واشنطن وسوف تستمر في تعاونها مع إيران في المجالات العسكرية.

ويقول الخبير في مركز موسكو للدراسات الإستراتيجية «فاديم كازولين»: إن حجم تجارة الأسلحة بين روسيا وإيران والمقدر بنحو ٥ إلى ٨ مليار دولار ممتد لسنوات، والمبيعات السنوية تتراوح من ٥٠٠ إلى ٨٠٠ مليون دولار، وإيران تمثل المركز الثالث في صادرات روسيا من السلاح بعد الصين والهند، وصادرات روسيا لإيران تخضع لرقابة شديدة من جانب روسيا، ويضيف كازولين قائلاً: ان هذه الاسلحة يمكن ان تؤدي على حد إدعاءات واشنطن إلى تصعيد التسلح النووي. ويشير في الوقت نفسه إلى أن روسيا بدأت في بناء مصانع تجميع أسلحة في إيران ومنها مصنع لتجميع الدبابات ت-٧٢، وأخر للناقلات المصفحة ب إم - ب ٢، وقذائف الطيران، وروسيا مستعدة لتزويد إيران بأحدث الأسلحة الدفاعية وأيضاً أسلحة هجومية تقليدية. [١٤]

النائب الشيوعي في البرلمان الروسي (الدوما) إيفان نيكيشوك يقول «إن على واشنطن أن تستوعب جيداً أن إيران جارة ملاصقة لروسيا، بينما تبعد عن أمريكا عشرة آلاف كيلومتر».

معارضة روسية للتعاون:

ومن الواضح أن غالبية الأراء على الساحة الداخلية في روسيا تؤيد التعاون العسكري مع إيران وخاصة منها الآراء الظاهرة، بمعنى أن هناك الكثير من المعارضين لهذا التعاون لكنهم لا يشاؤون أن يعلنوا عن رأيهم بصراحة نظراً للظروف الداخلية

والأزمة الإقتصادية في روسيا، والتي معها لا يوجد أي مبرر لمعارضة فتح سوق كبير للسلاح الروسي الذي يعد أهم سلعة تنتجها روسيا الآن، وتشكل أهمية كبيرة بالنسبة للدخل الروسي، ومعنى معارضة بيع السلاح والتعاون العسكري مع إيران يعني في نفس الوقت الموافقة على حرمان روسيا من دخل كبير تبذل جهوداً مضاعفة من أجل الحصول على أقل منه بكثير كقروض من صندوق النقد والبنك الوليين، وهذه في حد ذاتها ورقة كبيرة يلعب بها الكريملين مع التيار الجديد من الديمقراطيين الروس الذين يشعرون في معظمهم بالولاء لواشنطن، والذين يسيطرون في الوقت نفسه على المناصب المهمة في الكريملين والحكومة الروسية، بينما تيسطر المعارضة الشيوعية ومعها القوميون على البرلمان، ولا يستطيع أحد أن يعارض الكريملين والرئيس بوتين في بيع سلاح لإيران بما قيمته ٧ مليارات دولار في خمس سنوات، خاصة إذا علمنا أن الكريملين في عهد يلتسين كافح قرابة عشر سنوات من أجل الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي، ولم تتجاوز جملة ما حصل عليه حتى الآن ثلاثة مليارات من الدولارات.

ولهذا يمكن القول إن الأصوات المعارضة للتعاون العسكري مع إيران داخل روسيا لا تجد حجما قوية لديها للتعبير عن معارضتها، كما لا يمكن لهذه الأصوات أن تتحجج بأن إيران دولة إسلامية متهمة بالإرهاب ودعم الأصولية الإسلامية لأن موقف إيران من القضايا المشتركة مع موسكو في هذا المجال يثبت العكس ، والدليل على ذلك موقفها من الشيشان، وفي النزاع على «ناجورنا كاراباخ» بين أذربيجان وأرمينيا وتأييد إيران لارمينيا على حساب اذربيجان المسلمة وموقفها من طالبان والنزاع في أفغانستان، وتأييدها للأنظمة الموالية لموسكو في الجمهوريات الإسلامية في القوقاز ضد المعارضة الإسلامية، وهذا كله يضعف من حجج التيار المعارض للتعاون مع إيران داخل روسيا.

ولا يجد التيار المعارض ما يقوله إلا بعض الإعتراضات التي تجد طريقها إلى الصحافة الروسية التي يسيطر عليها في الغالب اليهود وخاصة الصحف الرئيسية الصادرة في موسكو وبعض قنوات التلفزيون الرئيسية، ومن هذه الإعتراضات ما تكتبه

مجلة «ايتوجي» الروسية الأسبوعية ، وهي مجلة شبه مترجمة بالروسية عن مجلة «نيوزويك» الأمريكية وتتضمن بعض المواضيع المكتوبة من داخل روسيا، وتحمل في الغالب وجهة نظر أمريكية، وقد كتب المراقب والمحلل العسكري الروسي «الكسندر جولتس» في «إيتوجي» يشكك في التعاون العسكري وبيع السلاح الروسي لإيران من منطلق عدم الجدوى المادية إذ يقول جولتس: «ان تمادي روسيا في التعاون العسكري مع إيران سوف يدفع طهران إلى طلب المزيد من السلاح من روسيا، ولن تستطيع إيران دفع ثمن هذا السلاح إلا بأقساط طويلة الأمد وبفوائد ضعيفة، وخاصة أنها مدينة لروسيا الآن بمبالغ كبيرة، وإنه من الأفضل لروسيا أن تبحث عن أسواق أخرى لسلاحها سريعة العوائد وقليلة المشاكل». (١٥)

أكثر من ذلك تظهر بعض الآراء في الصحف الروسية وخاصة منها الصحف المستقلة التي يملكها أباطرة رجال الأعمال اليهود الروس أمثال بيرزوفسكي، وجوسنيسكي، وسمولينسكي وغيرهم تطالب روسيا بالتعاون العسكري مع إسرائيل، وخاصة في مجالات تحديث وتطور الأسلحة السوفيتية القديمة، ويقولون أن هذا المجال تفوقت فيه إسرائيل على روسيا وسبقتها في العديد من الدول التي تملك السلاح السوفييتي القديم وعقدت صفقات كبيرة لتطويره مع إسرائيل مثل ألمانيا وبولندا والمجر، وحتى الهند التي اشترطت على روسيا مؤخراً تطوير طائرات ميج ٢١ و ٢٩ السوفيتية بتكنولوجيا من إسرائيل، ووافقت موسكو على ذلك مضطرة حتى لا تخسر الصفقة الهندية الكبيرة.

هذه الأراء المعارضة والخافتة الآن داخل روسيا ضد التعاون مع إيران تستخدمها أحياناً الحكومة الروسية للضغط على إيران نفسها حتى لا تعتقد أن روسيا تهرول للتعاون فتستغل ذلك بشكل لا يخدم مصالح روسيا، ولهذا نجد بعض التصريحات الرسمية للحكومة الروسية تحمل مثل هذه المعاني، مثل تصريح رئيس هيئة التعاون الدولي في وزارة الدفاع الروسية الجنرال «ليونيد إيفاشوف» الذي يعد العقل الإستراتيجي الحالي لوزارة الدفاع ومؤسس العقيدة الروسية العسكرية الجديدة التي

يقال بأن بوتين متأثر بها كثيرا، كما يقال أن «ايفاشوف» هو مهندس التعاون العسكري الروسي الإيراني، يقول إيفاشوف: «إن على إيران ان تحدد مقدماً حجم الدور الذي ستسمح لروسيا بلعبه في سوق مشتريات أسلحتها وخاصة في قيمة المشتريات التي تقدر بنحو ٧ مليار دولار قبل حلول عام ٢٠١٠». (١٦)

وربما يفهم من تصريح إيفاشوف أن روسيا ليست مطمئنة بشكل كامل للسوق الإيرانية، وأنها تخشى حدوث متغيرات في الوعود التي تعطيها لها إيران من الآن، ولهذا تطلب تحديد الأمور مقدما، وتحديد نصيب روسيا من الحصة المقدرة في إيران للتسليح لعشر سنوات قادمة ، خاصة وأن موسكو على يقين من أن المشاكل بين إيران وواشنطن لن تدوم كثيرا، وكما يقول الكاتب المصري المتخصص في الشؤون الإيرانية «فهمي هويدي»: «إن روسيا تعلم أن ثمة خيوطاً تنسج الآن في العلاقات الإيرانية الأمريكية، وهو أمر تتحسب له موسكو مستقبلا، ولهذا سارعت إلى تأسيس واقع على الخريطة السياسية يثبت علاقاتها مع إيران وطرحت فكرة التحالف الإستراتيجي». (١٧)

رأي بريماكوف:

«يفجيني بريماكوف» السياسي الروسي المخضرم والمعروف، والذي شغل العديد من المناصب الرسمية منها رئيس وزراء ووزير خارجية ورئيس لجهاز المخابرات ورئيس للبرلمان، ويعد نموذجاً فريداً من نوعه في التعبير عن سياسة روسيا ووجهها الحقيقي داخلياً وخارجيا، ويحظى بشعبية كبيرة داخل روسيا وخارجها كما يحظى بجانب هذه الشعبية بعدم قبول ملحوظ لتوجهاته من جانب واشنطن وجهات أخرى نظراً لإيمانه العميق بروسيا كدولة تملك إمكانيات وطموحات الدولة العظمى، وإلى جانب هذا كله فهو سياسي محنك وخبير مشهود له في الشؤون الدولية، وخاصة في شؤون الشرق الأوسط والبلدان العربية التي يجيد الحديث بلغتها العربية وحاصل على أعلى الدرجات العلمية الأكاديمية في روسيا وبروفيسور في الشؤون الخارجية للشرق .

والحديث عن بريماكوف كشخص يطول ويحتاج لدراسة مستقلة، وما يهم هنا رأيه الخاص حول مسألة التعاون الروسي الإيراني وبالتحديد حول زيارة وزير الدفاع الروسي إيجور سيرجييف «لإيران»، والذي أورده بريماكوف في مقال له تحت عنوان: «روسيا شريك مضمون» نشرته صحيفة الشرق الأوسط في عددها رقم ٨٠٧ بتاريخ ٢٠٠١/١/٨.

يتساءل بريماكوف في بداية مقاله عن سر الإهتمام الكبير بزيارة سيرجييف لإيران، ويقول: «إن واشنطن بلغتها معلومات تقول أن روسيا تساعد إيران في صناعة الصواريخ بعيدة المدى وأيضاً في صناعة السلاح النووي، وقد إنتقدت واشنطن موسكو كثيراً في ذلك الأمر، على الرغم من أن هذا ليس صحيحا، لأن روسيا لا تفعل أي شئ يخرق إلتزاماتها الدولية، ولكن هذا كله لا يمنع من سفر بعض العلماء الروس أو غيرهم بشكل فردي إلى إيران لمناقشة أية مسائل فنية».

ويقول بريماكوف: «إنني على ثقة من أن العلماء الروس لم يشاركوا من قبل في صنع أسلحة الدمارالشامل ، وعندما كنت رئيساً للوزراء تأكدت من هذا الأمر بنفسي، وتيقنت من أن العلماء الروس الذين يعملون في هذا المجال بالتحديد لم يغادر أحد منهم روسيا».

ويثير بريماكوف القضية بشكل أكبر حين يقول: «إنه على الرغم من أن الهجوم والنقد يأتي من واشنطن ، إلا أنني أعتقد بأن المخابرات الإسرائيلية هي المصدر الرئيسي للتضليل ، فقد حاولت إسرائيل بشتى الطرق إطالة أمد العزلة على إيران وعدم منحها الفرصة لكسر طوق الحصار الدولي».

وحول الإتفاق بين موسكو وواشنطن عام ١٩٩٥ بشأن حظر بيع السلاح الروسي لإيران والذي خرقته روسيا في نوفمبر عام ٢٠٠٠ يقول بريماكوف: «إنها لم تكن إتفاقية رسمية بل مجرد مذكرة إعلان نوايا، ووزير الخارجية إيجور ايفانوف أعلن تخلي روسيا عنها، وكان رد فعل واشنطن هو التهديد بفرض عقوبات إقتصادية على

روسيا، وهذا هو المناخ الذي هيأ لزيارة سيرجييف لإيران»

ويعدد بريماكوف نتائج زيارة سيرجييف قائلاً: «أولاً : تثبت الزيارة أن روسيا كانت وستظل شريكاً مضموناً لأنها لا تخضع ولا تتراجع أمام الضغوط الصادرة حتى من الدول التي لها مصالح حيوية معها وذلك لأن « المبادئ أغلى من المصالح».

ثانياً: ما يثبت ضمان العلاقات مع روسيا أنه أثناء الزيارة تم توقيع اتفاقية لتحديث الأسلحة الروسية الموجودة لدى إيران ومنها الغواصات والطائرات ميج-٢٩، والدبابات -ت٧٢سي، وهذا يعني أن التعاون العسكري مع روسيا ليس مجرد صفقات لمرة واحدة بل أيضاً يشمل تنفيذ الإلتزامات طويلة المدى بالرغم من التهديدات التي توجه لروسيا، وهذا أيضاً يثبت أن المبادئ أغلى.

ثالثاً: إن روسيا لا توجد أمامها عقبات في تنفيذ إلتزاماتها سوى القيود الدولية ، والتزامها ببناء المحطة الكهروذرية الإيرانية يخضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رابعاً: إن الزيارة تؤكد موقف روسيا ضد سياسة نبذ الدول واضطهادها لمجرد الخلافات معها لأنها سياسة غير بناءة وتعاني منها الشعوب ، وهذه السياسة التي تنتهجها واشنطن مع إيران تشكل ضغطاً على التيار الإصلاحي بقيادة خاتمي.

ويختتم بريماكوف مقاله قائلاً: أعتقد أن علاقة روسيا وإيران سوف تساهم بدور كبير في مجال التسوية العادلة في الشرق الأوسطن والزيارة التي قام بها وزير الدفاع الروسي لإيران تعكس ثبات سياسة روسيا في عهد رئيسها الجديد بوتين والتي تسعى للإستقرار في العالم كله.

والحقيقة ان مقال بريماكوف اثار بعض التساؤلات والتعليقات ومنها: ثقة بريماكوف ويقينه من أن العلماء الروس المتخصصين في مجال أسلحة الدمار الشامل

لم يسافروا من روسيا ولم يشاركوا في صناعة هذه الأسلحة في دول أخرى، هذا الأمر محل شك كبير خاصة مع إنتشار ظاهرة هجرة وتهريب العلماء السوفييت للخارج وخاصة في المجال النووي والبيولوجي، هؤلاء العلماء والخبراء الذين لا يستطيعون مقاومة الإغراءات المادية في ظل الظروف القاسية التي يعانون منها هم وأسرهم في روسيا في ظل الدخل المحدود الذي لا يكفي وسائل معيشتهم، وهذه مسائل شبه معروفة وترتقع لمستوى الحقائق، وتداولتها وسائل الإعلام الروسية قبل الأجنبية والمعارضة قبل الرسمية، وأوردت العديد من حالات العلماء وبالأسماء الذين تعرضوا لظروف قاسية داخل روسيا واضطروا معها بشكل فردي للهروب والهجرة، وهذا ما إعترف به بريماكوف نفسه ضمن مقاله وإعترف ضمنياً ايضاً بسفر بعض هؤلاء العلماء بشكل فردي إلى إيران بالتحديد.

وما يقوله بريماكوف من أنه قد تم أثناء زيارة سيرجييف لإيران توقيع إتفاقية لتحديث الأسلحة الروسية الموجودة لدى إيران وتحديده لنوعية هذه الأسلحة يناقض تماماً ما صدر من تصريحات لمسؤولين روس وإيرانيين تقول إنه لم يجر توقيع أتفاقات أثناء الزيارة ، وهو أمر يدعو للتساؤل والشك حول الزيارة وما تم فيها وما إذا كانت هناك أمور سرية جرى الإتفاق عليها أم لا، وهذه أمور واردة وعادية وتحدث عادة بين الدول، ولكن من المبالغة بعض الشئ أن ترد مقرونة بالمبادئ ، ورفع المبادئ فوق المصالح الخاصة كما تحدث بريماكوف في مقاله.

أما قول بريماكوف بأن التعاون بين روسيا وإيران في المجال النووي والتزام روسيا ببناء المحطة الكهروذرية في إيران لا يخالف الإلتزامات الدولية ويخضع لرقابة الوكالة الدولة للطاقة الذرية، فان المراقبين يرون هنا أن الأمور نسبية ومرتبطة بظروف زمنية، ولا توجد لدى روسيا أية ضمانات مستقبلية لعدم إستخدام إيران للطاقة الذرية في أغراض غير سلمية.

ردود الفعل في إيران:

لم يشاء الإيرانيون أن يعلنوا عن فرحتهم بقرار موسكو الغاء إتفاق ١٩٩٥ مع واشنطن بشكل كبير يجعل الآخرين يعتقدون أن إيران بدون روسيا ضعيفة، بل حاول الإيرانيون أن يبينوا العكس في ردود فعلهم فذهبوا يؤكدون في العديد من التصريحات بأنهم مع روسيا أو بدونها يستطيعون بناء قوتهم العسكرية، وعزز من موقفهم ان زيارة وزير الدفاع الروسي سيرجييف جاءت بعد أيام قليلة من إعلان طهران عن نجاح تجربة إطلاق صاروخ شهاب- ٣ وما صحبه من ضجة إعلامية كبيرة استعرضت فيها إيران قدراتها على تصنيع الأسلحة الإستراتيجية، وربما إعتقد الإيرانيون أن إغراقهم في التعبير عن فرحتهم بزيارة سيرجييف وإلغاء اتفاق موسكو واشنطن ١٩٩٥ ربما يضعف من دعايتهم لقوتهم العسكرية التي بدت مكثفة بشكل ملحوظ في الأونة الأخيرة، وهو الأمر الذي أصبح يثير الجدل والتساؤلات حول أهداف إيران من وراء إستعراضات القوة، والتي بدت واضحة مع تجاربها لإطلاق صواريخ شهاب، هذا في الوقت الذي تبذل فيه طهران جهوداً كبيرة في مساعي التقارب والتفاهم وتهدئة الأوضاع وإستقرار العلاقات مع الدول الأخرى وخاصة مع جيرانها العرب الذين تثيرهم الشكوك حول نمو القوة العسكرية الإيرانية.

ومن باب إستعراض القوة الإيرانية نجد العديد من تصريحات المسؤولين الإيرانيين أثناء وبعد زيارة سيرجييف تذهب لتؤكد على أن إيران ليست بحاجة ملحة لمساعدة الأخرين في بناء قوتها العسكرية وأنها تستطيع بنفسها القيام بذلك.

وقد صدرت تصريحات من وزير الدفاع الإيراني على شامخاني أثناء زيارة سيرجييف يقول فيها إن قوات إيران وقدراتها التكنولوجية المحلية لا تحتاج لمساعدة أجنبية وخاصة في مجال الصواريخ، وأن إيران تتولى بنفسها تطوير صاروخ شهاب٤ لإستخدامات غير عسكرية لحمل أقمار صناعية وسوف يتم تجريبه قريبا، وسوف ينجح مثلما نجح صاروخ شهاب ٣ متوسط المدى، وإن إيران تنتج بنفسها الوقود الصلب اللازم لدفع الصواريخ بعيدة المدى. (١٨)

ونفى شامخاني وغيره من المسؤولين الإيرانيين إعتماد إيران على التقنية العسكرية الروسية أو الكورية أو الصينية، هذا على الرغم من أن الغرب وبيوت الخبرة العسكرية تؤكد بشكل قاطع إعتماد إيران على التكنولوجيا العسكرية الكورية والصينية في صناعة صواريخ شهاب التي تعد في حد ذاتها تطويراً لصواريخ كورية وصينية مطورة من تكنولوجيا روسية.

ويرى البعض أن إيران تبالغ في إستعراض قوتها العسكرية، وأن تصريحات وزير الدفاع شامخاني حول إستقلالية التكنولوجيا العسكرية الإيرانية بعيدة عن الواقع وخاصة تصريحه الذي قال فيه أن إيران تنتج بنفسها الوقود الصلب اللازم لدفع الصواريخ بعيدة المدى، لأن إنتاج هذا الوقود وتوافره يعد من أصعب المسائل في صناعة الصواريخ بعيدة المدى وتكلفتها عالية جدا، وأن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تعاني من عجز في إنتاج هذا الوقود وتضطر للجوء حتى لروسيا للحصول على محركات دفع الصواريخ بعيدة المدى حاملة الأقمار الصناعية والوقود اللازم لها.

ورغم إستعراضات القوة الإيرانية إلا أن الإيرانيين لم يستطيعوا إخفاء فرحتهم بزيارة وزير الدفاع الروسي، وقد إنعكس هذا بوضوح في تصريحات كبار المسؤولين مثل الرئيس خاتمي ووزير الدفاع شامخاني ووزير الخارجية خرازي وغيرهم، وقد خرجت الصحف الإيرانية أثناء الزيارة وبعدها تشيد بأبعاد ونتائج الزيارة وتعتبرها إنجازاً ونصراً دبلوماسياً كبيراً لإيران على خصومها.

وكتبت صحيفة «الوفاق» الإيرانية تقول إن زيارة سيرجييف تعني الكثير في نظر المراقبين فقد حققت تفاهماً مشتركاً كبيراً بين البلدين وفتحت الباب أمام العديد من مجالات التعاون وتبادل الأفكار والرؤى السياسية ، خصوصاً وأنها تأتي في ظل ظروف ومتغيرات خاصة منها تطورات الأوضاع في آسيا الوسطى والقوقاز وأفغانستان وبحر الخزر والمنطقة الخليجية وأزمة الشرق الوسط والحصار على العراق.

وتقول «الوفاق» «أن الزيارة تأتي في توقيت هام وخاصة إن المنطقة مستهدفة من

قبل أمريكا للتواجد والهيمنة على ثرواتها، وإن موسكو وطهران يهمهما الوقوف في وجه التحرك الأمريكي، لا سيما وأن لروسيا مصالحها في آسيا الوسطى ولإيران مصالحها في المنطقة الخليجية، ومن الطبيعي أن تفرز هذه الزيارة معالم جديدة في طبيعة وواقع العلاقات الثنائية، وأن تتجه نحو المزيد من أفاق التعاون السياسي والأمني والإستراتيجي». (١٩)

نلاحظ هنا أن صحيفة الوفاق الإيرانية صورت زيارة سيرجييف وكأنها تعبير عن مشروع لتحالف إستراتيجي كبير بين روسيا وإيران مؤهل في المستقبل للمواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا التصور في حد ذاته تغلب عليه المبالغة كما ترى دوائر التحليل السياسي وفي عدد أخر لها ذهبت صحيفة الوفاق تعدد أسباب المخاوف الأمريكية من التعاون الروسي الإيراني وتقول:

«ان واشنطن تخشى إمتلاك إيران للقوة العسكرية واستطاعتها تطوير هذه القوة في المستقبل بخبرتها الخاصة وبمعزل عن روسيا، الأمر الذي يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، كما تخشى واشنطن تصدي إيران للقضايا العربية وخاصة قضية القدس والصراع مع إسرائيل، وتخشى أيضاً نجاح ونمو التجربة الإيرانية بالشكل الذي يحث دول إسلامية أخرى على تكرارها وتحدي أمريكا، ومن ناحية الموقف الروسي تخشى واشنطن تخلي موسكو عن إلتزاماتها الدولية في مجالات التسليح وتشجيع موقف روسيا للدول الأوروبية على تحدي واشنطن وإتخاذ مواقف مضادة لها، وفي النهاية تخشى واشنطن من تهديد إيران لأمن إسرائيل». (٢٠)

ورغم إتسام ردود الفعل الإيرانية من تصريحات مسؤولين وكتابات في الصحف بلهجة التحدي لواشنطن والهيمنة الأمريكية، إلا أن هذا لا يمنع من وجود أراء معارضة للتعاون الروسي الإيراني داخل إيران نفسها، وإن كانت قليلة بالنسبة للأراء المؤيدة لهذا التعاون، ونذكر منها على سبيل المثال رأياً للمحلل السياسي الإيراني «علي رضا» حول سياسة روسيا تجاه إيران والذي يرى أنها سياسة مزدوجة ومترددة دائماً ، ولا توجد رؤية مستقبلية لدى موسكو مع إيران، وأن الأمر كله علاقات مؤقته ومصالح

وقتية، ويقول إن ما دفع روسيا لتوقيع إتفاق (آل جور-تشيرنوميردين) عام ١٩٩٥ الذي يحظر بيع السلاح لإيران ليس هناك ما يمنع تكراره.

ويقول علي رضا أنه يشك في رغبة روسيا في إستكمال المنشآت النووية الإيرانية لأن مصالح موسكو مع واشنطن تمنع ذلك، وإن روسيا تماطل كثيراً مع إيران في تنفيذ مشروع بوشهر النووي لأنها تعلم مدى أهميته لإيران ولهذا تساومها عليه، ويقول إنه رغم تفاهم موسكو وطهران حول العديد من القضايا مثل إفغانستان وأسيا الوسطى والخليج العربي وبحر قزوين إلا أنهما لم يتمكنا حتى الآن من وضع أية إستراتيجية مشتركة حول أي من هذه القضايا.

وأضاف علي رضا قائلاً «إن زيارة سيرجييف لم تسفر إلا عن صفقات أسلحة بسيطة وخدمات فنية متوسطة من حيث التقنية، وأنها لا تساوي ردود الفعل الإعلامية التي أثيرت حولها». (٢١)

هذا التباين في الآراء وردود الأفعال في إيران حول التعاون الروسي الإيراني وزيارة سيرجييف يعكس في حد ذاته الغموض وعدم الوضوح في أبعاد العلاقات الإيرانية الروسية ككل وفي التعاون العسكري بينهما بشكل خاص، وربما يكون الغموض وعدم الوضوح متعمداً إلى حد كبير من جانب الطرفين إيران وروسيا ذوي الإمكانيات المحدودة والظروف الإقتصادية المتردية واللتين تستخدمان حملات الدعاية لتحقيق أهداف أخرى خاصة ومشتركة بينهما، ومنها إستخدام وسائل ضغط على واشنطن في بعض مسائل الخلاف المثارة معها.

ردود فعل أخرى:

بخلاف ردود الفعل حول زيارة سيرجييف لإيران في الولايات المتحدة وإسرائيل، وفي روسيا وإيران، فإن الزيارة أحدثت ردود فعل قوية وكثيرة في دول عديدة منها ما يمسها التعاون الروسي الإيراني بشكل مباشر أو غير مباشر، ومنها ما تتناول المسألة

من ناحية تأثيرها على التوازنات الدولية، وإن كانت كل ردود الفعل هذه تعكس في الواقع مدى أهمية التعاون العسكري الروسي الإيراني بالنسبة للكثيرين، وتعكس أيضاً في نظر البعض مدى نجاح حملة الترويج والدعاية للزيارة والتي قامت بها كلٌ من إيران وروسيا بحيث أصبحت زيارة سيرجييف والتعاون العسكري الروسي الإيراني قضية تشغل اهتمام الصحف ووسائل الإعلام لأكثر من شهر كامل بعد الزيارة.

يقول المراقب العسكري لمجلة «ديفنس ويكلي» البريطانية «بول بيدر».

«ان إيران أثبتت أنه بمقدورها بمفردها إنتاج أسلحة وفق التكنولوجيا والنماذج المقدمة لها من روسيا، وأكثر من ذلك استطاعت إيران تطوير النماذج الروسية، وأضاف بيدر قائلاً «إنه مندهش فعلاً من الإمكانيات الصناعية العسكرية التي تتمتع بها إيران عندما شاهد منتجاتها في معرض اليونان ومعرض الإمارات، وخاصة في مجال بناء السفن العسكرية التكنولوجيا الصاروخية، ويحذر بيدر الغرب المتردد تجاه السوق الإيرانية ويقول ان روسيا سوف تتمكن من الإستحواذ على هذه السوق المربحة». (٢٢)

وكتبت صحيفة ليبراسيون الفرنسية حول زيارة سيرجييف لإيران تستعرض تاريخ العلاقات الروسية الإيرانية الحديث وتعاونهما العسكري وتشير إلى أن إيران طلبت من روسيا أثناء زيارة سيرجييف إمدادها بأسلحة روسية مضادة للطائرات وخاصة منظومة الصواريخ أس-٣٠٠ التي سببت إزعاجاً كبيراً في الغرب وخاصة عندما عقدت روسيا اتفاقاً حول صفقة منها مع قبرص عام ١٩٩٦ وأثارت واشنطن ضجة كبيرة حولها وضغطت مع دول أوروبية على قبرص لإلغاء الصفقة نظراً لقوة هذه المنظومة الدفاعية ضد الطائرات، كما طلبت إيران من روسيا طائرات سوخوي-٢٥ وطائرات حوامة أم.أس-١٧. (٢٣)

وبث وكالة الأنباء الألمانية (دبا) ثاني يوم من زيارة سيرجييف لإيران تقول إن الإدارة الأمريكية منزعجة كثيراً من تقارير وسائل الإعلام الروسية وغيرها، والتي

تعكس خطورة مباحثات سيرجييف في إيران، والتي قيل إنها تناولت إمداد روسيا لإيران بأسلحة ثقيلة من معدات صواريخ وغواصات إلى جانب ما سبق أن أمدتها به من ثلاث غواصات تعمل بالديزل والكهرباء من طراز (كيلو) والتي تعتبرها واشنطن تهديداً للتوازن الإستراتيجي في منطقة الخليج الذي يمر فيها أكثر من ٢٠٪ من النفط العالمي.

أيضاً تناولت الصحف العربية الرسمية والمستقلة زيارة سيرجييف لإيران والتعاون العسكري الروسي الإيراني بإهتمام كبير إنعكس بشكل واضح في المتابعة الإخبارية والعديد من المقالات التحليلية.

وكتبت صحيفة الأهرام القاهرية نقلاً عن وكالة إنترفاكس الروسية تقول إن إيران طلبت من روسيا أثناء زيارة سيرجييف تزويدها بأسلحة حيوية واستراتيجية مضادة للطائرات وطائرات حربية مقاتلة ، وتقول الصحيفة أن واشنطن تلقت تقريراً يفيد نية روسيا في تزويد إيران بمعدات وقطع غيار لصواريخ وغواصات حربية. (٢٤)

وكتبت صحيفة الحياة اللندنية في العشرين من يناير بعد زيارة سيرجييف تقول «إن إيران بدأت تصنيع وإنتاج صواريخ كونكورس التي تصيب أهدافاً ليلية على بعد أربعة كيلومترات نهاراً وثلاثة ليلاً وتستطيع إختراق دروع سمكها يصل إلى ثمانمائة ملليمترا، وأنها حصلت على إمكانيات وأسرار إنتاج هذه الصواريخ من روسيا».

وكتب فهمي هويدي الخبير في الشؤون الايرانية مقالاً بصحيفة الشرق الأوسط تحت عنوان «تحالف طهران وموسكو.. وتوازنات المنطقة» يقول: «إن الزيارة جاءت إعلاناً عن توجه جديد لروسيا في عهد الرئيس بوتين يختلف عما كان في عهد الرئيس يلتسين الذي كان استسلامه واضحاً لواشنطن، وإن روسيا وهي توثق علاقاتها مع إيران تتطلع للمياه الدافئة في منطقة الخليج التي تحتل أهمية استراتيجية خاصة لدى روسيا» ويتساءل هويدي في نهاية مقاله عن أبعاد هذه الزيارة ومدى تأثير التعاون أو التحالف الروسي الإيراني على موقف إيران من قضية الجزر الإماراتية الثلاث».

وتناولت دراسة اخرى تحت عنوان «روسيا وإيران وعبور النفق الأمريكي» أبعاد زيارة سيرجييف بشكل أخر حيث قالت: «إن التصريحات الصادرة عن طهران وموسكو أثناء وبعد الزيارة هادئة ولا تثير أي عداء لأمريكا، وإن الزيارة لم تسفر عن توقيع اتفاقات محددة ، وإن كانت تعكس مواجهة ورفض إيران وروسيا للهيمنة الأمريكية، ورفض موسكو بشكل خاص لتصميم أمريكا على نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ، وعزم موسكو أمام هذا التصميم على التخلي عن إلتزاماتها العسكرية مع واشنطن». (٢٥)

وكتبت صحيفة الوطن القطرية تحت عنوان «زيارة وزير الدفاع الروسي لإيران «تتساءل» هل تعاون روسيا التسليحي مع إيران والذي تعكسه زيارة وزير الدفاع الروسي ايجور سيرجييف لطهران له بعد إقتصادي محض يفرضه خواء خزانة الدولة الروسية إلى حد إضطرار حكومتها إلى تقليص قواتها العسكرية؟ ، وهل تبحث موسكو عشوائياً عن سوق لصناعاتها العسكرية التي ضعفت سمعتها على أثر تواضع قدرتها التنافسية مع التقنيات عالية الجودة للأسلحة الأمريكية والغربية؟ أم أن علاقات موسكو وطهران تتجاوز هذا الباعث الاقتصادي إلى أهداف استراتيجية أخرى لا تقل أهمية ، وهل تخطط روسيا بوتين لدور جديد لها في الشرق الأوسط؟». (٢٦)

الواقع أن كل ردود الفعل المتباينة حول التعاون العسكري الروسي الإيراني والتي ظهرت في أعقاب زيارة سيرجييف لإيران تعكس بوضوح مدى أهمية المسالة ، هذه الأهمية التي لا يقلل منها ميول بعض الأراء إلى الإقلال من شأن هذا التعاون وإتهام بعض الجهات بالتهويل والمبالغة في إستعراض أهميته، وقد إنعكست أهمية هذا التعاون في تناول العديد من الجهات لزيارة سيرجييف لإيران بالدراسة والبحث والحوار والتحليل، وإنعكس هذا بوضوح في قمة مجلس التعاون الخليجي في يناير عام ٢٠٠٠ في البحرين والتي أدرجت مسألة التعاون العسكري الروسي الإيراني على جدول أعمالها، وكلفت أمانة المجلس بإعداد دراسة حول الموضوع نظراً لأهميته بالنسبة لمنطقة الخليج بشكل عام وأبعاده على العلاقات الإيرانية العربية بشكل خاص.

مراجع الفصل الثالث

١- صحيفة «الأهرام» - القاهرة - ١/٧/٢٠٠٠.

٢- صحيفة «الاتحاد» - الإمارات- ٤/١/٢٠٠١.

٣- صحيفة «الاتحاد» - الإمارات -٢٩/١/٢٠٠١.

٤- صحيفة «القبس» - الكويت -٣/١/٢٠٠١ .

٥- وكالة الأنباء الفرنسية - أ ف ب - ٢٨/١٢/٢٠٠١ .

٦- وكالة الأنباء الألمانية - د ب ا - ٢٧/١٢/٢٠٠٠ .

٧- وكالة الأنباء الألمانية - د ب ا- ٢٩/١٢/٢٠٠٠ .

٨- صحيفة «الخليج» - الإمارات - ٢٦/١/٢٠٠١ .

٩- مجلة زنيوزويكز الأمريكية - ٦/١/٢٠٠١ .

١٠- مجلة «تايم» - الأمريكية - ٦/١/٢٠٠١ .

١١- صحيفة «عمان» - مسقط - ٢٨/١٢/٢٠٠٠ .

١٢- صحيفة «الاتحاد» - الإمارات - ٢٩/١٢/٢٠٠٠ .

١٣- مجلة «الرقابة النووية» - موسكو - ٨/١/٢٠٠١ .

١٤- جريدة «الجريدة» - انترنت - ٢٠٠١/١/٢٤ .

١٥- مجلة - «ايتوجي» اسبوعية - موسكو - ٢٠٠١/١/١٥ .

١٦- صحيفة - الاتحاد - الإمارات - ٢٠٠٠/١٢/٢٩ .

١٧- صحيفة - الشرق الأوسط - ٢٠٠١/١/١٥ .

١٨- وكالة «رويترز» ٢٠٠٠/١٢/٢٨ ، الوكالة الألمانية «دبا» ٢٠٠٠/١٢/٢٧ .

١٩- صحيفة «الوفاق» الإيرانية - ٢٠٠١/١/١ .

٢٠- صحيفة «الوفاق» الإيرانية- ٢٠٠١/١/٣ .

٢١- موقع - إسلام أونلاين - انترنت- ٢٠٠١/١/١ .

٢٢- الجريدة - موقع على الانترنت- ٢٠٠١/١/٢٤ .

٢٣- صحيفة «ليبراسيون» - باريس - ٢٠٠١/١/٢٢ .

٢٤- صحيفة «الأهرام» - القاهرة- ٢٠٠١/١/٣ .

٢٥- صحيفة «أخبار الخليج» - المنامة- ٢٠٠١/١/١٧ . عن دراسة لمركز الخليج للدراسات.

٢٦- صحيفة «الوطن» - الدوحة - ٢٠٠١/١/١٢ .

٤- خاتمي في روسيا

جاءت زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي لروسيا في ١٢ مارس ٢٠٠١ لتزيد من حدة الغموض والجدل حول التعاون العسكري الروسي - الإيراني ، وكان قد أعلن عن هذه الزيارة أثناء زيارة وزير الدفاع الروسي إيجور سيرجييف لإيران في أواخر ديسمبر عام ٢٠٠٠ ، ولكن لم يحدد موعد الزيارة ، وقيل أنها ربما تكون في مايو قبل انتخابات الرئاسة الإيرانية في يونيو ، ثم أعلن بشكل مفاجئ في منتصف فبراير عن الموعد المحدد للزيارة في مارس ، وذهب بعض المراقبين إلى القول بأن ردود الفعل الحادة حول زيارة سيرجييف لإيران هي التي عجلت من زيارة خاتمي لروسيا ، بينما ذهب البعض الآخر إلى القول بأن زيارة خاتمي كان محدداً موعدها مسبقاً لكن الجهات المسؤولة في البلدين أثرت عدم الإعلان عنها الا قبل الزيارة بوقت قليل خشية التكثيف من الضغوط السياسية والإعلامية من واشنطن وغيرها قبل الزيارة ، وهناك آراء أخرى تؤكد أن الزيارة على درجة من الأهمية والخطورة استدعت إحاطتها مسبقاً بشيء من السرية والتخفيف من حدة التصريحات الرسمية والدعاية الإعلامية المصاحبة لها ٠

وقد جاءت ردود الفعل الرسمية حول زيارة خاتمي وما صاحبها من تصريحات مخيبة للكثير من التوقعات ، فقد لوحظ بشكل واضح هدوء متعمد في التصريحات وخاصة من المسؤولين الروس ، بعكس ما كان موجوداً أثناء زيارة سيرجييف لإيران وما صاحبها من تصريحات حادة تنبئ بتعاون عسكري قد يصل في المستقبل لتحالف استراتيجي ٠

وأكدت كل المصادر الرسمية الروسية والإيرانية أيضاً على أنه لم يتم أثناء زيارة خاتمي توقيع أي شكل من أشكال الإتفاقات في المجال العسكري ، هذا في حين أنه أثناء زيارة سيرجييف لإيران في ديسمبر كانت كل التصريحات تؤكد أن الرئيس خاتمي

سوف يوقع اتفاقاً عسكرياً على درجة عالية من الأهمية مع روسيا أثناء زيارته لها ٠

ولم يزيد المسؤولون الروس في تصريحاتهم عن قولهم بأن إيران أبدت رغبتها في الحصول على نوعيات معينة من الأسلحة مثل منظومة صواريخ إس ـ ٣٠٠ المضادة للصواريخ وغيرها من أنواع الصواريخ الحديثة الأخرى ، وتبحث موسكو هذا الأمر ، الا أنها مترددة في بيع هذه الصواريخ لإيران خشية إثارة غضب واشنطن وغيرها ، وخاصة أن أوروبا الغربية وواشنطن كانتا قد اعترضتا بشدة في عام ١٩٩٦ على صفقة روسية من هذه الصواريخ لقبرص ، وأجبروا قبرص على العدول عن الصفقة ٠

وقد كتبت الصحف الروسية تقلل من شأن زيارة خاتمي لروسيا والمباحثات التي جرت فيها ، وقالت صحيفة «سيفودنيا» الروسية اليومية أن حيثيات الزيارة لا تعد مؤشراً لتطور جدى في العلاقات بين البلدين ، كما ذكرت الصحيفة أن الرئيس خاتمي شخصية تحظى بالإحترام لدى الروس ، لكنه لا يثير اهتمامهم بشكل كبير ويقولون عنه أنه يستطيع الحديث فقط عن مستقبل إيران بعد عشر سنوات وليس الآن ٠

وأكدت الصحيفة الروسية أن الزيارة لم تسفر عن أي نتائج ملموسة في مجال التعاون العسكري ، وأن صفقة الصواريخ اس ـ ٣٠٠ لم تعط فيها روسيا قراراً نهائياً حتى الآن. (١)

كما أكد السفير الإيراني في موسكو/ مهدي سفر ، بأن زيارة الرئيس خاتمي اتسمت بطابع سياسي محض ولم تناقش فيها قضايا التعاون العسكري والتقني. (٢)

وأشارت صحيفة الشرق الأوسط في اليوم الأخير للزيارة إلى أن المراقبين لاحظوا أن القيادة الروسية تجنبت الحديث أثناء الزيارة بشكل واضح عن الشراكة الإستراتيجية بين روسيا وإيران ٠

وعلى ما يبدو فإن هناك قضايا أخرى شغلت أولويات جدول أعمال زيارة خاتمي لروسيا ومنها قضية تقسيم ثروات بحر قزوين ، وخاصة أن الزيارة تأتي بعد أيام قليلة

من توقيع مذكرة تفاهم في كازاخستان بين بعض الدول التي ترغب في نقل نفط بحر قزوين عبر خط باكو- جيهان إلى سواحل تركيا على البحر المتوسط ، وهو الخط الذي تعترض عليه كل من روسيا وإيران ، والمذكرة التي تم توقيعها في مدينة استانة الكازاخستانية تحدد الشروط الإستثمارية للشركات التي ترغب في المشاركة في المشروع ، ورغم هذا فإن كازاخستان الدولة المضيفة للقاء لم تبد موافقتها على خط باكو- جيهان ، وأعلنت من قبل أنها تفضل عليه نقل النفط عبر أراضي روسيا ٠

وكان عباس مالكي رئيس مركز أبحاث بحر قزوين الإيراني قد صرح بأن قضية الوضع القانوني لبحر قزوين على رأس جدول أعمال لقاء خاتمي وبوتين ٠

وكتبت وكالة الأنباء الفرنسية تؤكد أن البيان الختامي لزيارة الرئيس خاتمي لموسكو سوف يركز على تقسيم ثروات بحر قزوين وأن الرئيس الإيراني لن يتطرق في حديثه مع المسؤولين الروس إلى موضوع بيع الأسلحة الروسية لإيران. (٣)

وكان من المقرر أن تعقد قمة في تركمنستان تضم دول بحر قزوين في الثامن من مارس قبل الزيارة بأربعة أيام، ولكن الرئيس خاتمي طلب تأجيل هذه القمة حتى يبحث الأمر مع نظيره الروسي في محاولة لإيجاد صيغ ملائمة ومتفق عليها لعرضها على باقي دول بحر قزوين ، وهذا ما أشارت إليه وكالة الأنباء الألمانية في نبأ لها قبل زيارة خاتمي لروسيا بثلاثة ايام والتي أكدت فيه قبل الزيارة على أنه لن يتم أثناء الزيارة توقيع أي اتفاق حول صفقات عسكرية بين روسيا وإيران ٠

كما أكد مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الروسية أنَّ أي اتفاق سوف يعقد بين الرئيسين بوتين وخاتمي حول أسس العلاقات ومبادئ التعاون بين البلدين لن يتضمن أية التزامات عسكرية أو استراتيجية. (٤)

وأجمعت كل المصادر الإعلامية على أن الزيارة ناقشت قضايا بحر قزوين والقوقاز وأفغانستان ، والتعاون بين البلدين في مجالات مختلفة ، الا أن مصدراً واحداً لم يذكر أو يشر إلى أية مباحثات بين الطرفين حول صفقات سلاح أو تعاون عسكري ، فقط

ذكرت بعض المصادر أن الرئيسين خاتمي وبوتين اتفقا على استمرار روسيا في استكمال بناء مفاعل بوشهر النووي، أما تصريحات الرئيس الروسي بوتين حول التعاون العسكري مع إيران فقد جاءت عامة وغير محددة ولا تقدم معلومات جديدة ذات حيثية هامة ، فقد قال بوتين للصحفيين «إن من حق إيران أن تتسلح وتدافع عن نفسها ، وإن روسيا تواقة لتوريد الأسلحة لإيران بدوافع اقتصادية وإن روسيا ستنفذ التزاماتها بالكامل في بناء محطة بوشهر النووية ، وإن إيران أبدت رغبتها في تنمية وتطوير التعاون النووي مع روسيا ، والأمر محل دراسة من الجهات الروسية المختصة، وبما يتفق مع قواعد منظمة الطاقة الدولية وتحت إشرافها». (٥)

ويلاحظ من تصريحات بوتين أنها اتسمت بعدم الحدة وعدم الإثارة لجهات أخرى تعترض على التعاون الروسي - الإيراني ، وتعبيره بكلمة «دوافع إقتصادية» هو في حد ذاته بديل لتعبير «الشراكة الإستراتيجية» الذي درج الروس والإيرانيون أيضاً على استخدامه مرات عديدة بعد قرار موسكو بالغاء اتفاق (آل جور - تشيرنوميردين) الموقع عام ١٩٩٥ والذي قضى بمنع تصدير روسيا أسلحة هجومية لإيران حتى نهاية عام ٢٠٠٠ .

كما أن تأكيد بوتين على أن طلب إيران حول تنمية التعاون النووي مع روسيا سوف يكون محل دراسة من المختصين الروس وسوف يخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يعد هذا تصريحاً جديداً من موسكو وخاصة أن بوتين قاله أثناء وجود خاتمي بجواره في المؤتمر الصحفي على الرغم من أن تصريحات المسؤولين الروس والإيرانيين أيضاً على مدى عام كامل قبل الزيارة كانت توضح وتعكس أبعاداً أكثر بكثير في التعاون النووي بين البلدين.

ومن هذا المنطلق يثور الجدل والغموض حول تفاصيل زيارة الرئيس خاتمي لروسيا، ويتساءل البعض: هل من المعقول أن هذه الزيارة التي ارتبط الإعداد لها في الأساس بالغاء اتفاق موسكو وواشنطن ١٩٩٥ حول منع تصدير السلاح لإيران ، وارتبطت بشكل أكثر بزيارة وزير الدفاع الروسي سيرجييف لإيران في ديسمبر ٢٠٠٠ ، هل من

المعقول أن هذه الزيارة لم تتناول بالتركيز التعاون العسكري بين البلدين ؟ أم أن هناك اتفاقاً غير معلن بين الطرفين على امتصاص حدة الغضب وردود الفعل القوية على زيارة سيرجييف لإيران ، وعدم إثارة واشنطن وذلك بالتكتم وعدم الإعلان عن أي تفاصيل مباشرة ومحددة حول التعاون العسكري بين البلدين ؟

إذا كان الأمر كذلك فهو كما يرى المحللون في الخطورة حيث أن أي تعاون عسكري بين بلدين مثل روسيا وإيران غير معلن وغير معروف تفاصيله لا يثير حفيظة واعتراضات واشنطن فقط ، بل إنه يشكل مصدر قلق وتوتر للعديد من الدول ، وخاصة دول المنطقة المحيطة وعلى رأسها دول الخليج العربي ، حيث يشكل نمو القوة العسكرية الإيرانية مصدر قلق واضطرابات وعدم استقرار للأوضاع الأمنية في المنطقة ، وقد تستغل بعض الجهات التعتيم والسرية حول التعاون الروسي الإيراني في المجال العسكري للتهويل لهذا التعاون وإعطائه أكبر من حجمه بكثير بهدف دفع دول المنطقة إلى زيادة قدراتها العسكرية والتسابق لشراء السلاح ، وأيضاً تستغل هذه المسألة لتثبيت الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة ٠

وقد كتب المحلل السياسي «أشمورات خايبولين» من موسكو تحت عنوان (روسيا وإيران .. لصالح أمريكا) يقول: «إن مصادر سياسية في موسكو تؤكد أن التعاون العسكري بين روسيا وإيران هو بمثابة ترويج غير مباشر لمصالح أمريكا العسكرية ، وخاصة في منطقة الخليج» ، وقال خايبولين إن مدير الإدارة الرئيسية للتعاون الدولي العسكري في روسيا ليونيد إيفانوف صرح بمناسبة زيارة خاتمي لروسيا قائلاً بأن التعاون الروسي الإيراني سوف يستمر بصورة بناءة ، سواء رضي عن ذلك الآخرون أم لم يرضوا ، وقال خايبولين إن انخفاض مبيعات الأسلحة الأمريكية في الآونة الأخيرة يدفع واشنطن لغض الطرف عن صفقات بيع أسلحة روسية لإيران حتى تضمن واشنطن من وراء ذلك أن تسارع دول الخليج إلى عقد صفقات لشراء السلاح الأمريكي الراكد رداً على الصفقات الروسية لإيران. (٦)

ورغم أن معظم الآراء التي تسير في هذا الإتجاه لا تعدو كونها آراء تحتمل الخطأ أو

الصواب ، الا أن الغموض حول التعاون العسكري بين روسيا وإيران ، والذي صحب زيارة خاتمي لروسيا يبقى مثيرا للجدل والتساؤلات ، ومن بين الاشياء المثيرة للانتباه أن حصة التمثيل العسكري في الوفد الإيراني المرافق لخاتمي كانت بارزة بشكل ملحوظ وضمت عسكريين آخرين بخلاف وزير الدفاع شامخاني ، كما أن الكرملين كلف نائب رئيس الحكومة الروسية المشرف على القطاع العسكري والمسؤول الأول عن التعاون العسكري الدولي «إيليا كاليبانوف» بأن يكون على رأس مستقبلي الرئيس خاتمي في المطار ، وهذا في حد ذاته أمر يثير تساؤلات من الناحية البروتوكولية ، ويعطي دلالات لأشياء أخرى حول الطابع العام للزيارة ٠

كما أن تصريحات السفير الإيراني في موسكو قبل الزيارة بأيام قليلة كانت كلها تقريباً تدور حول محور التعاون العسكري بين البلدين ، وحول صفقات سلاح روسية لإيران تقدر قيمتها بنحو سبعة مليارات من الدولارات على مدى السنوات القليلة القادمة. (٧)

ثم فجأة ومع وصول الوفد الإيراني لروسيا تغيرت لغة التصريحات وخاصة تصريحات السفير مهدي سفر الذي أكد في اليوم الثاني للزيارة على أن طابعها سياسي محض وأنها لن تناقش مواضيع التعاون العسكري ٠

كما تضاربت التصريحات داخل روسيا ، ففي الوقت الذي نفت فيه الجهات الرسمية توقيع أي اتفاق تعاون عسكري أو أي صفقات بين البلدين أثناء الزيارة ، ذهب ممثل شركة روس إكسبورت لتصدير السلاح الروسي يكشف عن مباحثات تمت حول صفقات سلاح جوية وبرية وبحرية قيمتها نحو ٣٠٠ مليون دولار سنوياً . (٨)

كما بدا من تصريحات العديد من الجهات أن الإيرانيين طلبوا وربما ألّحوا على الروس تزويدهم بمنظومة الصواريخ المضادة «إس-٣٠٠» وصواريخ «موسكيت» الروسية المضادة للسفن والتي يبلغ مداها ١٢٠ كليومتر وتسعى إيران للحصول عليها، كما يقول البعض ، لوضعها على سواحل مضيق هرمز مما يؤثر بشدة على الموازين

الجيوسياسية في هذه المنطقة الحساسة التي يمر منها ٦٠٪ من إنتاج النفط العالمي ، وقد ذكر نائب مدير مركز التحليل الإستراتيجي في موسكو «قسطنطين ماكيينكو» ذلك مستبعداً موافقة روسيا على منح إيران هذه الأسلحة الإستراتيجية حتى لا تثير أزمة كبيرة مع واشنطن. (٩)

كما ذكرت مصادر إعلامية أن لقاء منفصلاً تم بين وزيري الدفاع الإيراني والروسي على هامش الزيارة عقد في قاعة مغلقة ، ولم يسمح للصحفيين بحضوره ، وأضافت مصادر أخرى أن مباحثات غير معلنة جرت بين شركات السلاح الروسية والجانب الإيراني بشأن صفقات سلاح على هامش الزيارة. (١٠)

كل الظواهر التي ذكرت جعلت الكثيرين يرجحون أن زيارة خاتمي لروسيا تناولت بالفعل التعاون العسكري بين البلدين ، هذا وفي الوقت الذي حاول فيه المسؤولون الروس التخفيف من حدة ردود الفعل على الزيارة حيث عاد وزير الخارجية الروسية «إيجور إيفانوف» يؤكد على ما سبق أن تردد من أن التعاون الروسي - الإيراني ليس موجهاً ضد أحد ، بينما غادر سيرجي إيفانوف مستشار الرئيس بوتين للشؤون الأمنية موسكو متوجهاً إلى واشنطن في اليوم الثاني من زيارة خاتمي في زيارة عاجلة ليوم واحد فقط لم يعلن عن تفاصيلها ، وإن كان البعض يرى أن الهدف من زيارة إيفانوف السريعة لواشنطن هو تهدئة الأوضاع وتوضيح الأمور للأمريكيين .

ولكن على ما يبدو أن واشنطن لم تقتنع بكل ما يدور على الساحة ، حيث صرح «ريتشارد باوتشر» المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بأن لدى إيران طموحات نووية واضحة وأن حصولها على تكنولوجيا ومواد نووية من روسيا أمر غير حكيم ، وأكد باوتشر على أن تفاصيل الصفقة الإيرانية الروسية التي أعلن عنها أثناء زيارة خاتمي لموسكو لا تزال غامضة ، وواشنطن تريد استطلاع طبيعة ما أسموه بالأسلحة الدفاعية. (١١)

وربما تكون واشنطن التي يهمها الأمر أكثر من غيرها ترى أشياءً لا يراها غيرها

في التعاون الروسي ـ الإيراني ، وتتعامل مع الأمر بحذر وجدية أكثر ، وقد انعكس ذلك في قرار واشنطن الذي أصدره الرئيس الأمريكي جورج بوش عشية لقاء القمة بين خاتمي وبوتين ، والذي أعلن فيه تمديد العمل بالعقوبات على التجارة والإستثمارات المفروضة على إيران منذ عام ١٩٩٥ ، وقد أبدت طهران اعتراضها على القرار ، وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية «حميد رضا أصفى» بأن هذا القرار يتعارض مع القوانين والمقررات الدولية ، وأن المتضرر الأول منه هو الشركات الأمريكية ، ورد الرئيس الإيراني خاتمي على القرار الأمريكي في خطابه الذي ألقاه أمام البرلمان الروسي (الدوما) واصفاً إياه بأنه محاولة لتعطيل التعاون الروسي ـ الإيراني وخاصة في مجال الإستخدام السلمي للطاقة الذرية ، بينما صرح وزير الخارجية الروسي إيجور إيفانوف واصفاً القرار الأمريكي بتمديد العقوبات على إيران بأنه أسلوب غير مناسب لحل المشاكل ، مؤكداً على أن التعاون بين روسيا وإيران سيتطور تبعاً لحاجات إيران الدفاعية وبدون أي تهديد لأي طرف ثالث أو للإستقرار في المنطقة. (١٢)

وهكذا تدور اللعبة الثلاثية التي لا يعرف قواعدها ومحاورها وأبعادها سوى أطرافها الثلاثة موسكو وطهران وواشنطن ، والتي قد تكون بالفعل كما يرى البعض مجرد لعبة متفق عليها بين الأطراف الثلاثة ، والضحية فيها أطراف أخرى مفروض عليها أن تعيش في قلق واضطراب وتوتر من جراء التعاون الروسي الإيراني غير واضح المعالم للآخرين ، وقد تكون لعبة متفق فيها بين طرفين ضد طرف ثالث ، وقد يكون الطرفان هما موسكو وطهران ضد واشنطن ، أو كما يرى البعض أن الطرفين هما موسكو وواشنطن ضد طرف ثالث ربما يكون خارج اللعبة الثلاثية ، وقد تكون روسيا هي المستفيد الوحيد في هذه اللعبة بتسويقها لسلاحها الراكد وحصولها على المال ، وقد تكون واشنطن هي المستفيد الأكبر من اللعبة بترويج وبيع أسلحتها في الأسواق الغنية القريبة من منطقة التوتر ٠

كل هذه الإحتمالات قائمة ومطروحة ، وزيارة خاتمي لروسيا لم تحسم الأمر بعد ، والتعاون الروسي الإيراني بأبعاده الخفية والمعلنة قائم ومستمر ويستوجب التعامل معه بجدية ٠

هوامش الفصل الرابع

١- صحيفة ـ سيفودنيا ـ الروسية ـ اليومية ١٤/٣/٢٠٠١. م

٢- صحيفة ـ السياسة الكويتية ـ ١٣/٣/٢٠٠١م .

٣- وكالة الأنباء الفرنسية ـ ١٢/٣/٢٠٠١. م

٤- صحيفة ـ الحياة ـ لندن ١١/٣/٢٠٠١ م.

٥- صحيفة ـ الوطن ـ الكويتية ١٣/٣/٢٠٠١م .

٦- موقع ـ إسلام أونلاين ـ على الإنترنيت ١٥/٣/٢٠٠١م ٠

٧- صحيفة ـ الشرق الأوسط ١٣/٣/٢٠٠١م ٠

٨- صحيفة ـ أخبار العرب ١٢/٣/٢٠٠١م ٠

٩- صحيفة ـ الحياة ـ لندن ١١/٣/٢٠٠١ م ٠

١٠- صحيفة ـ السياسة ـ الكويتية ١٣/٣/٢٠٠١ م٠

١١- وكالة أنباء الشرق الأوسط ١٣/٣/٢٠٠١ م٠

١٢- صحيفة ـ أخبار العرب ـ نقلاً عن الوكالات ١٣/٣/٢٠٠١ م٠

٥ ـ روسيا وإيران والتوازنات في آسيا

روسيا وأسواق السلام:

عودة إلى المقولة الشهيرة التي تقول: «إن أمن القارة الأسيوية مرتبط في نظر موسكو بمدى إرتباط دول القارة مع روسيا، بينما هو بالنسبة لواشنطن مرتبط بمدى إبتعاد هذه الدول عن روسيا» إن هذه المقولة تصدق كثيراً من منطلق الصراع التاريخي بين روسيا والولايات المتحدة سواء في زمن الإتحاد السوفييتي أو ما بعد إنهياره، وهذه المقولة تصلح ايضاً كمعيار لقياس أكثر من نصف حجم الاستراتيجيات الدولية في هذه القارة الكبيرة.

والواقع الحالي في ظل ظروف روسيا بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي وفي ظل الأزمات الاقتصادية التي تعانيها يقول إن السلاح والتكنولوجيا العسكرية والنووية يشكلان الوسيلة الأولى والرئيسية لدى روسيا لإثبات وجودها وللتقارب مع الدول الأخرى، والسلاح الروسي في حد ذاته ليس وسيلة بسيطة بل هامة وحيوية جدا، وتشكل المصدر الأساسي للمشاكل والقلق لدى واشنطن.

وقد حظيت روسيا وحدها بنصيب الأسد من ميراث الترسانة العسكرية والصناعية الحربية والقوة النووية للإتحاد السوفييتي السابق، فقد استحوذت وحدها على ما يقرب من ٨٥٪ من هذا الميراث ، بينما حصلت باقي الجمهوريات السوفيتية وعددها أربع عشرة جمهورية على ما يقل عن ١٥٪ تركز معظمه في أوكرانيا وفي روسيا البيضاء (بيللا روسيا) ويعد ميراث روسيا من هذه القوة العسكرية الكبيرة هو الورقة الرئيسية التي تسمح لها كما يقولون باللعب مع الكبار، وتشكل القوة العسكرية لروسيا حالياً رغم أوضاعها الإقتصادية المتردية ورقة ضغط كبيرة على خصومها الإستراتيجيين على الساحة الدولية، كما تشكل في نفس الوقت عامل جذب كبير لدول

كثيرة في العالم تجاه روسيا، ومنها الدول التي كانت تعتمد في الأساس على السلاح السوفييتي، والدول الفقيرة التي لا تستطيع شراء السلاح من الأسواق الغربية ذات الأسعار المرتفعة، وكذلك الدول التي تتعرض لحصار غربي في صادرات السلاح، ويمكن تصنيف إيران بالتحديد ضمن الفئتين الثانية والثالثة.

والواقع أن خصوم روسيا الاستراتيجيين لا حيلة لهم في مقاومة ورقة الضغط الروسية الرئيسية والهامة وهي السلاح والتكنولوجيا العسكرية والنووية ، اللهم إلا في الأسواق الكبيرة والغنية التي تستورد سلاحاً بكميات كبيرة والتي تحتكرها وتهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون، وربما لهذا السبب تظهر أهمية إيران بالنسبة لروسيا في هذه السوق بالتحديد.

وتستطيع روسيا رغم أزماتها الإقتصادية أن تستخدم ورقة الضغط هذه لسنوات طويلة قادمة ، وذلك لأسباب منها توافر الخبرة العلمية والطاقة البشرية المؤهلة والمدربة جيداً لصناعة وتجديد وتطوير السلاح والتكنولوجيا النووية، وتوافر الخامات اللازمة لهذه الصناعة الهامة داخل أراض روسيا والإكتفاء شبه الكامل من هذه الخامات ذاتيا، وأيضاً وجود مجمع صناعي حربي كبير لدى روسيا تزيد عدد وحداته عن ألف ومائتي مصنع صغير وكبير ويعمل فيها ما يزيد على نصف مليون عامل وفني وخبير حربي إلى جانب العشرات من مراكز الأبحاث العلمية المتخصصة في هذا المجال، وجميع هذه الوحدات والمراكز لا ينقصها شئ سوى الموارد المالية والنفقات، وكثير منها يعاني من نقص حاد في هذه الموارد المالية إلى الدرجة التي لا يستطيع معها سداد رواتب وأجور العاملين فيه لشهور عديدة.

ويقول المحلل العسكري الروسي «إيجور تيموفيف» إن: «انتاج روسيا من السلاح يفوق حاجتها بكثير، وإن روسيا إستطاعت مؤخراً أن تستعيد جزءاً من مكانتها في سوق السلاح العالمي حيث جاءت إحصاءات عام ١٩٩٨ التي تعدها مراكز إستراتيجية متخصصة كالتالي:

بلغت مبيعات الولايات المتحدة من السلاح ٢٦,٥ مليار دولار، فرنسا ٩,٠٨ مليار دولار، بريطانيا ٩ مليار دولار، روسيا ٣,٥ مليار دولار، وهذه قيمة سلاح جاهز ومعد للإستخدام، ولا تدخل فيها صفقات التكنولوجيا والخبرة العلمية والأبحاث والتدريب، وأيضاً لا تدخل فيها صادرات التكنولوجيا النووية والتي تدر أرباحاً هائلة وتتم في معظمها بشكل سري، ويقول المراقبون إن روسيا تأتي في المقدمة في تصدير التكنولوجيا النووية.

ويقول تيموفيف إن: «الغرب ينظر بحذر شديد إلى تحركات روسيا في سوق السلاح العالمي خاصة وأن الإتحاد السوفييتي السابق كان يتصدر دائماً قائمة الدول المصدرة للسلاح، ومازال العديد من دول العالم يعتمد في الأساس على السلاح الروسي».

ويضيف تيموفيف قائلاً: «إن الغرب يخشى دائماً توغل روسيا في أسواق سلاح الشرق الأوسط، وخاصة منطقة الخليج التي لديها المقدرة على شراء كميات كبيرة من السلاح، وتشغل وحدها مع شمال أفريقيا ٣٩,٥٪ من سوق السلاح العالمي». (١)

وتتعامل روسيا مع ٥٩ دولة في سوق السلاح، ولدى المجمع الصناعي الحربي الروسي طلبات شراء حتى عام ٢٠٠٥ تقدر بنحو ٨ مليارات من الدولارات ، وقد زادت مبيعات روسيا من السلاح من ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ٣,٨ مليار دولار عام ١٩٩٩.

وتسعى روسيا لتسويق انتاجها في أسواق السلاح على مستوى العالم، ولم تفقد الأمل حتى في السوق الأوروبية الغربية نفسها، وقد وجدت بالفعل قبولاً من بعض الدول مثل ألمانيا التي أبدت رغبتها في شراء طائرات الميج الروسية المقاتلة الحديثة، كما تدرس الأن مقترحات مشاريع إنتاج مشترك للطائرات الحربية بين روسيا وألمانيا وفرنسا إيطاليا. (٢)

ويتميز السلاح الروسي بالمقارنة بغيره من نفس النوع والقوة بانخفاض أسعاره

بحيث يصل سعر المقاتلة الروسية مثلا من طراز «سوخوي» إلى نصف سعر قرينتها الفرنسية «ميراج»، وأقل من نصف قرينتها الأمريكية إف-١٥ أو ١٦، هذا مع إرتفاع تكلفة صيانة الطائرات الغربية وقطع غيارها، كما أن السلاح الروسي يتميز بملائمته لدرجات الحرارة المختلفة وخاصة في المناطق الحارة، كما تستخدم روسيا الآن أساليب جديدة للدعاية لنفسها في سوق السلاح وتنافس فيها الدول الغربية ، ومنها موافقتها على تصنيع السلاح وخاصة الطائرات المقاتلة الحديثة في البلدان الأخرى المستوردة، والأمر هنا يتعلق بعملية التصنيع ككل وليس فقط التجميع والتركيب، وقد وافقت روسيا مؤخراً على هذا الأمر مع الهند في صفقة أطلق عليها «صفقة القرن» التي سيتم الاشارة إليها فيما بعد، وهذه الميزة المنافسة لا يتصور المراقبون أن توافق الدول الغربية على منحها لأي دولة مستوردة للسلاح، ويصفها البعض بأنها خطة روسية لضرب أسواق السلاح الغربية، وتشكل هذه الموافقة الروسية على تصنيع السلاح في الدول المستوردة فرصة ذهبية لبعض الدول على امتلاك مصانع حربية، وخاصة منها الدول الغنية التي تملك موارد مالية تساعدها على شراء هذه المصانع من روسيا، ومنها دول الخليج العربي، ويقال أن روسيا عرضت بالفعل على الدول الخليجية مثل هذه المشاريع. (٢)

وما يميز روسيا في سوق السلاح أنها تعمل على أسس براجماتية بحتة ولا يهمها في النهاية إلا مصالحها الخاصة، وتتساهل كثيراً في الموافقة على شروط الصفقات والبيع ما عدا شرط واحد لا توافق عليه، وهو أن تفرض عليها دولة شرط عدم بيع نفس السلاح لدولة أخرى، فروسيا مستعدة الأن على خلاف ما سبق في زمن الاتحاد السوفييتي لبيع السلاح للخصمين في وقت واحد، بل يرى خبراء صناعة السلاح الروس أن هذا مبدأ صحيح ومشروع في سوق السلاح ويستخدمه الغرب والولايات المتحدة ، لأن الدولة المنتجة عندما تبيع السلاح لدولة ما فإن أعداء هذه الدولة سيكونون حريصين تماماً على إقتناء نفس السلاح لمعرفة أسراره والتدريب عليه، وكما يقول المحلل الإستراتيجي الروسي «يفجيني يروشكين» إن بيع السلاح الروسي لإيران يشكل في حد ذاته وسيلة ناجحة لدفع خصوم إيران وخاصة جيرانها لإقتناء نفس

السلاح للتعرف جيداً على قوة خصمهم، وسابقاً لم يكن الإتحاد السوفييت يوافق على ذلك وكان يمنح السلاح حتى بدون مقابل أحيانا لبعض الدول ويرفض بيعه لغيرها من خصومها، وكان هذا بدافع أيديولوجي ليس له وجود الآن في روسيا. (٤)

هذا التساهل والترويج من جانب روسيا لصناعاتها الحربية في الأسواق العالمية لا يعني أن روسيا تفتقد تماماً لإستراتيجية سياسية في التصنيع الحربي أو أنها تحت ضغط الضائقة المالية والأزمات الاقتصادية مستعدة لتقديم التنازلات ، هذا في الواقع ليس صحيحا، والدليل على ذلك رفض روسيا بيع صفقة كبيرة من إنتاجها الجديد من طائرات استطلاع حربية أطلقوا عليها في الغرب (أواكس الروسية) على غرار الطائرة الأمريكية أواكس للهند التي طلبت من روسيا إضافة جهاز معين إلكتروني للطائرة من إنتاج إسرائيل، ولم يعرف سبب رفض روسيا حتى الآن.

كما رفضت روسيا الكثير من العروض والمغريات من جانب واشنطن وإسرائيل ، ومنها عروض بتطوير بعض مصانع الانتاج الحربي الروسي وامدادها بتكنولوجيا حديثة وعروض بإنتاج حربي مشترك ومضمون للأسواق ، وذلك مقابل عدم التعاون مع إيران في المجالات الحربية النووية، ولكن روسيا رفضت أكثر من مرة هذه العروض وصممت على تعاونها مع إيران. (٥)

ولعل هذا الحديث الطويل حول السلاح الروسي وأوضاعه في الأسواق العالمية للسلاح يمهد لمعرفة بعض المعالم الرئيسية في التعاون الروسي الإيراني، كما يساعد في فهم الأسس التي تقوم عليها الإستراتيجية الروسية على الساحة الدولية وخاصة في القارة الأسيوية.

روسيا في أوروبا:

على ما يبدو أن القارة الأسيوية زادت أهميتها كثيراً بالنسبة لروسيا وخاصة في التسعينات بعد أن أعلن حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ١٩٩٣ عن نيته في التوسع

وضم دول جديدة للحلف في شرق القارة الأوروبية، وهو ما تم بالفعل عام ١٩٩٦ وبموافقة إضطرارية من روسيا بضم بولندا والمجر وتشيكيا للحلف في الوقت الذي تسعى فيه دول أخرى في المنطقة للإنضمام، وكلها دول تقع على الحدود مع روسيا مثل أوكرانيا وجورجيا وأذربيجان ودول بحر البلطيق وغيرها.

ومما لا شك فيه أن توسعات الحلف سوف تشكل تهديداً مباشراً لروسيا التي سوف تحاصرها قوات وأسلحة الحلف على حدودها، وهو الأمر الذي لم تكن تجرؤ واشنطن على القيام به في زمن الإتحاد السوفييتي في ظل وجود حلف زوارسوس الذي كان يضم دول الكتلة الشيوعية بزعامة موسكو.

وتحاول روسيا مقاومة مخططات حلف الناتو على جميع الجبهات سواء على حدودها أو داخل أوروبا نفسها أو في القارة الأسيوية، وتواجه صعوبات في إقناع بعض الدول المجاورة لها بعدم الإنضمام للحلف أو التعاون معه، بينما تلقى بعض القبول داخل القارة الأوروبية مستغلة في ذلك الخلافات الموجودة داخل الحلف نفسه، هذه الخلافات التي إنكشفت على السطح في السنوات الخمس الماضية، وبدت واضحة بين فرنسا وأمريكا على قيادة الحلف في أوروبا، حيث تتكون قيادة الحلف من فرعين أحدهما في غرب الأطلسي وتضم الولايات المتحدة وكندا وتخضع لقيادة أمريكية، والثانية شرق الأطلسي في أوروبا ويرأسها ايضاً أمريكي هو الجنرال جوزيف رالستون، وترفض فرنسا خضوع قوات الحلف في أوروبا لقيادة أمريكية وتطالب بقيادة أوروبية ، وكان قد سبق وأعلنت فرنسا إنسحابها من القيادة العسكرية للحلف في أوروبا لهذا السبب، لكنها عدلت عن قرارها مؤخراً بعض الشئ وذهبت في نفس الوقت تدعو لمنظومة أمنية أوروبية مستقلة عن الحلف وتؤيدها في ذلك ألمانيا، وفي مؤتمر السياسة الأمنية لحلف الناتو الذي إنعقد في ميونخ عام ٢٠٠٠ إتهم وزير الدفاع الأمريكي ويليام كوهين الأوروبيين عامة وفرنسا وألمانيا بشكل خاص بالسعي لتدمير الحلف من الداخل بسبب فكرتهم حول إنشاء فرقة أوروبية أمنية مستقلة عن الحلف.

وتحاول روسيا إستغلال هذه الخلافات داخل الحلف للحد من نموه وتوسعاته نحو

الشرق، وذلك بالسعي لدى الدول الأوروبية لإقناعها بأن نوايا واشنطن من وراء الحلف وتوسعاته سوف تجر أوروبا لمشاكل أمنية كبيرة وربما تعيدها لصراعات وسباقات التسلح، وبأن أمن أوروبا مرتبط في الأساس بأمن روسيا ومشاركتها.

وتستغل روسيا الخلافات داخل الحلف ، وآخرها في يناير ٢٠٠١ بعد انكشاف فضيحة استخدام واشنطن أسلحة تحتوي على المواد المشعة (اليورانيوم) تحت مظلة الحلف في البلقان، والتي فجرت أزمة حادة داخل أوروبا وخارجها بعد أن أصبحت أمريكا متهمة باستخدام الأسلحة المحرمة دوليا, وزادت الدعوة لاستقلال أمن أوروبا عن أمريكا بعد تصميم الإدارة الأمريكية الجديدة على تنفيذ نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ والذي ترفضه روسيا والصين بشدة كما ترفضه دول أوروبا الغربية، واقترح المستشار الألماني جيرهارد شرويدر في قمة نيس في ديسمبر ٢٠٠٠ صياغة جديدة لتأكيد القيادة الفرنسية والألمانية والبريطانية للقوات الأوروبية في مواجهة الهيمنة الأمنية الأمريكية على أوروبا.

وبجانب هذا تنظر أوروبا بعين الحذر إلى روسيا المنافس القوى لها في أسواق السلاح وخاصة في آسيا والشرق الأوسط، وذلك بعد فوز روسيا بالسوق الإيرانية الكبيرة للسلاح التي كانت قبل عقدين من الزمان حكرا على أوروبا وأمريكا، وترى الدول الأوروبية أن خضوعها لواشنطن يخسرها الكثير ويعطي الفرصة لروسيا لغزو أسواق هامة في السلاح وغيرها، وقد بدأت بالفعل دول أوروبا تفكر بجدية في كسر أسوار الحظر التي تفرضها واشنطن على بعض الدول عن طريق العقوبات وعلى رأسها إيران، وانعكس ذلك في قرار فرنسا بالسماح لشركة النفط الفرنسية ألفا عام ١٩٩٨ بخرق قانون (داماتو) الأمريكي الذي يفرض الحظر على الشركات في التعامل مع إيران، وأيدها في ذلك شركة (غازبروم) الروسية العملاقة وكذلك شركة النفط الماليزية (بتروناس)، وهكذا تتحرك روسيا على كافة الأصعدة داخل أوروبا لكسر حدة الهيمنة الأمريكية في نفس توقيت تحركاتها في القارة الأسيوية.

روسيا في أسيا:

بعد انهيار المعسكر الإشتراكي وحلف وارسو الذي كانت قواته موجودة في عدة دول أوروبية، وبعد إعلان حلف الناتو عن توسعاته تجاه الشرق أصبحت أسيا بالنسبة لروسيا هي الملجأ والطموح الاستراتيجي ربما الوحيد، وهو طموح صعب ومعقد للغاية، بل يمكن القول أنها أكثر قارات العالم تعقيدا في كل شيء، فهي أكبرها مساحة وتعدادا للسكان، وأكثر القارات قدما في التاريخ، وتتعدد فيها الديانات والثقافات والحضارات واللغات والقوميات تعددا لا مثيل له في كل القارات الأخرى مجتمعة، كما أن الصراعات في أسيا والحروب تزيد إلى حد كبير عن غيرها من القارات الأخرى، وإن كانت لم تشهد في تاريخها حروبا عالمية مثل التي شهدتها أوروبا، وربما يرجع هذا إلى ضعف النزعة الاستعمارية لدى شعوب أسيا عنها لدى الأوربيين.

وتشكل أسيا بالنسبة لروسيا الحل والعقدة في نفس الوقت، فبينما تعتبر روسيا أكبر دول القارة مساحة وتشغل وحدها ما يقرب من نصف القارة كلها نجد أنها الدولة الوحيدة في القارة التي لا تملك شواطئ على المياه الدافئة، بينما تتجمد أنهارها وشواطئ بحارها معظم شهور السنة، وهو الأمر الذي جعل حلم الوصول للمياه الدافئة وخاصة للمحيط الهندي جنوبا يراود الروس لقرون طويلة مضت باعتباره أقرب المياه العالمية الدافئة لها.

ووسط الأوضاع الجيوستراتيجية المعقدة في القارة الأسيوية تشكل إيران بالنسبة لروسيا أهمية خاصة للغاية وخاصة بعد اكتشاف العديد من المخططات الأمريكية للتوغل في وسط القارة الأسيوية، واستخدام حلف الناتو لتركيا كذراع طويلة في أسيا الوسطى والقوقاز، ومن الواضح أن الاستراتيجية الروسية في القارة الأسيوية (إن كانت موجودة بالفعل هذه الاستراتيجية) تركز في الأساس على محور ثلاثي هو الصين والهند وإيران، ورغم التمايز والتباين والخلافات بين أطراف هذا المحور واستراتيجياتها الخاصة، إلا أن العامل المشترك الوحيد الذي يبدو على السطح في هذا

المحور مع روسيا هو الطموحات الاستراتيجية ورفض الهيمنة الأمريكية على العالم كله وعلى أسيا بشكل خاص، وتعد إيران حتى الآن أقل أطراف هذا المحور في الطموحات الاستراتيجية نظرا لقلة مواردها وامكانياتها بالمقارنة بالثلاثة الآخرين، وربما لهذا السبب أيضا تشكل إيران أهمية ملحوظة بالنسبة لروسيا نظرا لأنها سوف تعتمد على روسيا أكثر من غيرها، وأيضا تربط روسيا بإيران مصالح ربما تكون على المدى القريب أكثر أهمية مما يربطها بالهند أو الصين اللتين لا تعانيان من مشاكل في انفتاحهما على الدول الأخرى وخاصة على الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

وروسيا في ظل أزماتها الاقتصادية القوية والتي تحتاج فيها بشكل كبير للمساعدات الغربية تعلم جيدا أنها لو تركت نفسها فريسة للشروط والضغوط الأمريكية مقابل المساعدات، وتخلت عن طموحاتها الاستراتيجية فانها سوف تفقد الكثير ولن تحصل إلا على أقل القليل، لأنها بإمكانياتها العلمية والعسكرية والبشرية والطبيعية الكبيرة لن تسمح لها واشنطن بالنهوض والتطور إلى الحد الذي من الممكن أن يهدد المصالح الأمريكية ويعوق المخططات الاستراتيجية الأمريكية في القارة الأسيوية، ولهذا نجد روسيا التي لم تفقد الأمل بشكل نهائي حتى الآن في المساعدات الأمريكية تسعى لخلق كيان استراتيجي هام لها في أسيا بهدف الحصول على أكبر كم من أوراق الضغط على واشنطن.

ويأتي شعار رفض الهيمنة الأمريكية والسعي لبناء عالم متعدد الأقطاب كإطار للتقارب بين هذه الدول الكبيرة في أسيا، وإن كان من الصعب في رأي الكثير من المحللين أن يثمر هذا التقارب في المستقبل القريب عن تحالف استراتيجي متكامل، إلا أن روسيا تطمح على المدى القريب إلى تكوين ما يمكن تسميته بالمحور الأمني القائم على مبدأ المصالح الأمنية المشتركة، وتعتمد في الأساس على الهند والصين في هذا المحور، وضمت إليه مؤخرا إيران التي وافقت على الانضمام لهذا المحور والتي لا تملك أمامها خيارات بديلة أفضل منه.

ويعد السلاح الروسي والتكنولوجيا العسكرية الروسية هو القاسم المشترك بين المحور الرباعي روسيا، الصين، الهند، إيران، فالصين العملاق الشيوعي رغم خلافاته الأيديولوجية مع الاتحاد السوفييتي السابق وخلافاتهما على الحدود بينهما وفي توجهات السياسة الخارجية بين موسكو وبكين، إلا أن هذا كله لم يمنع الاتحاد السوفييتي من المساهمة بفاعلية في بناء القوة العسكرية والنووية الصينية منذ البداية، ولم يتردد في امداد الصين بأسرار التكنولوجيا السوفييتية، وهذا اللغز لم يصعب فهمه وحله بسرعة، إذ أن الصين بقوتها البشرية وطاقاتها الكبيرة لم تخرج يوما ما من دائرة الطموحات الاستراتيجية لموسكو، وذلك بحكم مسائل وعوامل كثيرة أهمها مبادئ الأممية الشيوعية التي جمعت البلدين قرابة نصف قرن في خندق واحد في مواجهة الإمبريالية والرأسمالية، والموقع الجغرافي بحكم الجوار بين اللذين تربطهما حدود جغرافية واحدة تمتد لمئات الكيلو مترات، وأيضا أن موسكو في قيادتها للعالم الشيوعي كانت تعي جيدا أن المارد الصيني الشيوعي يحتاج لدعمها ومساعدتها بشكل كبير رغم الخلافات الحادة بينهما، وأنها إذا لم تساعده بفاعلية وجدية فسوف تنهار التجربة الشيوعية في الصين وينقلب المارد إلى عدو لدود للاتحاد السوفييتي، هذا إلى جانب أن الغالبية من الشيوعيين الصينيين كانوا يدينون بالولاء والانتماء إلى المبادئ الماركسية اللينينية، ويعتبرون الاتحاد السوفييتي رغم الخلافات، هو المركز والوطن الأم لمبادئ الأممية الشيوعية العالمية.

وبدون الخوض في هذه التفاصيل الطويلة نود أن نقول إن بين بكين وموسكو الكثير والكثير من عوامل التقارب والتعاون، وإن واشنطن بالتحديد بذلت من الجهد والمال الكثير والكثير على مدى نصف قرن مضى بهدف الحيلولة دون وجود تحالف استراتيجي بين روسيا والصين، وما زالت واشنطن مستمرة في جهودها هذه، ويبدو هذا واضحا في التفاهم والتعاون المتبادل بين واشنطن وبكين في المجالات الاقتصادية والتجارية، والصين هي الدولة الوحيدة في الدول النامية التي تحظى من واشنطن بنظام «حق الدولة الأكثر رعاية».

وفي ١٨ يوليو عام ٢٠٠٠ زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الصين والتقى بالزعيم الصيني زيمين، واتفق الاثنان على رفض الهيمنة الأمريكية ونظام القطب الواحد ورفض نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي، كما اتفقا على سعي بلديهما معا من أجل تقليص النفوذ الأمريكي في أسيا.

أما بالنسبة للهند فالوضع يختلف بعض الشيء، حيث لم تكن الهند يوما ما دولة اشتراكية، رغم تصنيف البعض لها في زمن الحرب الباردة بين المعسكرين بأنها دولة رأسمالية ذات ميول اشتراكية، وذلك لأن الهند كانت أقرب الدول الرأسمالية علاقة بالاتحاد السوفييتي إلى الحد الذي جعل العسكرية الهندية تعتمد اعتمادا كبيرا على العسكرية السوفييتية، وهذا في حد ذاته أمر اختلف المفسرون حوله كثيرا، فمنهم من يرى أن الصراع الهندي الباكستاني ودعم واشنطن للباكستان هو السبب، ومنهم من يرى أن الظروف الداخلية في الهند وطبيعة المجتمع الهندي هو الدافع وراء التقارب مع موسكو، ومنهم من يرى أن طبيعة الهند كأمة كبيرة وعريقة يصعب على أي دولة فرض سيطرتها على قرارها السياسي، وأراء أخرى كثيرة تحاول حتى الآن تفسير أسرار التقارب الهندي السوفييتي في زمن الحرب الباردة.

ودون الخوض في تفاصيل العلاقة الروسية الهندية لا بد من الاشارة هنا إلى تنامي التعاون العسكري بين البلدين بشكل ملحوظ في الأعوام القليلة الماضية، بحيث أصبحت الهند تنافس الصين على المركز الأول في واردات السلاح من روسيا وتأتي إيران في المرتبة الثالثة بعدهما.

وقد عقدت روسيا مع الهند في الثامن والعشرين من ديسمبر عام ٢٠٠٠ ما سميت بـ «صفقة القرن» وتقدر قيمتها بنحو ٣,٢ مليار دولار، وتسمح روسيا للهند بموجب هذه الصفقة بتجميع ١٤٠ طائرة مقاتلة روسية من طراز سوخوي ٣٠ إم، وتأتي هذه الصفقة مباشرة بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للهند في أول اكتوبر عام ٢٠٠٠ وتوقيعة اتفاق شراكة وتعاون معها برفع حجم التبادل التجاري

بين البلدين إلى ما قيمته ٥,٦ مليار دولار سنويا، ووافقت روسيا بموجب هذا الاتفاق على تطوير كافة الأسلحة الروسية التي استوردتها الهند أيام الاتحاد السوفياتي، والتي تشكل ما يقرب من ٧٠ ٪ من القوة العسكرية للهند، كما وافقت روسيا على تسليم الهند حاملة طائرات روسية مستعملة تم تجديدها ضمن صفقة تقدر قيمتها بملياري دولار، وجرى توقيع اتفاق بين الهند وروسيا لبناء مفاعلين نوويين في ولاية تاميل نادو الهندية قيمتهما ٢,٦ مليار دولار.

وتعد هذه الصفقات بمثابة مصدر تمويل كبير لأكثر من مائتي مؤسسة صناعية روسية يتوقع لها المراقبون أن تنمو وتتطور صناعتها لتزيد من توغل روسيا في أسواق السلاح العالمية. . [٦]

من ناحية أخرى فإن روسيا تدعم الهند سياسيا واقتصاديا في مجالات عديدة، منها على سبيل المثال تأييد موسكو للمساعي الهندية لحصول الهند على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي عن القارة الأسيوية، والتعاون مع الهند في التنقيب عن النفط في خليج البنغال، إلى جانب المساعي الروسية في تسوية النزاع بين الهند وباكستان.

وقد سبق لروسيا في نوفمبر عام ١٩٩٦ أن وقعت مع الهند اتفاقا حول صفقة خمسين طائرة مقاتلة روسية من طراز سوخوي قيمتها ١,٤ مليار دولار استلمت الهند منها بعد التوقيع ١٨ طائرة، وتسعى الهند للحصول على نظام الدفاع الصاروخي الروسي أس-٣٠٠ الذي يقول عنه الخبراء أنه أفضل من نظام باتريوت الأمريكي.

ويرى بعض المراقبين أن صادرات روسيا من السلاح للهند تكاد تقفز بالعلاقة بين البلدين إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية طويلة المدى، إذ أنه على ما يبدو أن الهند تعطي الأفضلية والأولوية في وارداتها للسلاح الروسي الذي يفضله العسكريون الهنود على غيره، إذ تعطيهم روسيا امتيازات عديدة منها بناء المنشأت العسكرية اللازمة لهذا السلاح في الهند وتدريب العسكريين الهنود في روسيا والهند، إلى جانب الأسعار

الروسية التي لا تقبل المنافسة. [٧] والهند التي تعاني من شبه حصار استراتيجي بين دول جنوب شرق أسيا ومجموعة الدول الإسلامية المحيطة بها في الشمال ومجموعة دول الأسيان التي تتزعمها اقتصاديا اليابان وكوريا الجنوبية، تعلم جيدا أن الغرب وواشنطن لن يدعما طموحاتها الاستراتيجية ولن يساعداها على تطوير ترسانتها العسكرية، ولن يعطيانها الفرصة لشغل الرقم الكبير الذي تطمح إليه على الساحة الأسيوية والدولية، وأن روسيا هي الدولة الوحيدة التي لديها الامكانيات وتوافق على دعم ومساعدة الهند في هذه المجالات، ومن هنا يأتي توجه الهند نحو روسيا، ومن هنا تتطرح فكرة التحالف الاستراتيجي بين البلدين والمرشح للانضمام له كل من الصين وإيران، هذا التحالف الذي طرح فكرته صراحة في عام ١٩٩٨ رئيس الحكومة الروسية الأسبق «يجيني بريماكوف» ورفضه واستبعده الكثيرون، وجاء بوتين للحكم في روسيا ليتبنى هذا الطرح من جديد ويضعه ضمن اطار أولويات السياسة الخارجية لموسكو بتركيزه بشكل ملحوظ على البعد الأسيوي، ورغم اعتراضات الكثيرين على هذا الطرح ورأيهم باستحالة تنفيذه فان الفكرة قائمة والتوجه ساري، وتتعامل معه واشنطن بجدية واهتمام وقلق، وخاصة بعد أن انضمت إيران لهذا الطرح التحالفي الذي لو تحقق فسوف يضم بداخله أكثر من ثلث سكان العالم وربما يكون له المكانة القوية التي تعوض روسيا عن فقدان الامبراطورية السوفييتية العظمى.

إيران في أسيا:

لم تخرج الطموحات الاستراتيجية لإيران عن حدود القارة الأسيوية طيلة تاريخها ومنذ زمن الامبراطورية الفارسية وحتى الآن، وحتى ما يقال عن طموحات أيديولوجية إيرانية في تصدير الثورة بعد قيام ثورة الخميني فإنه أمر لم تستقر حوله الآراء بعد ويصعب البحث فيه كمحور في الاستراتيجية الإيرانية، وخاصة أن نظام الحكم في إيران ينكره. وتعاني إيران من مشاكل كثيرة من علاقاتها الأسيوية وخاصة مع الدول الإسلامية سواء من جيرانها القريبين أو البعيدين، وذلك لأسباب مختلفة ومتعددة وخاصة بكل حالة على حدة.

ويمكن القول بأن التقارب والتعاون الروسي الإيراني يقوم في الأساس على مصالح البلدين المشتركة في منطقة وسط أسيا والقوقاز، هذا إلى جانب المصالح الخاصة وربما المشتركة أيضا لكل منهما في مناطق أخرى مثل منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط وشبه القارة الهندية. وتذهب بعض الآراء إلى أن تطلعات ومصالح إيران في وسط أسيا والتي تتفق إلى حد كبير مع التطلعات الروسية لا تقوم على ثوابت جوهرية تضمن لها البقاء على المدى البعيد، وأن هذه المصالح المشتركة الآن قابلة للتغيير وأيضا للتناقض في المستقبل، ومثال على ذلك توافق سياسة موسكو وطهران الحالية تجاه حكومة طالبان في افغانستان والتي تشكل خطرا أمنيا على روسيا في الجنوب ومصدرا للمد الأصولي واضطرابات المعارضة الدينية في جمهوريات الجنوب مثل طاجيكستان وغيرها، كما تشكل أفغانستان في ظل حكم طالبان مصدرا رئيسيا لتوريد المخدرات سرا إلى داخل روسيا وإيران، إلى جانب اضطهاد طالبان السنية للأقلية الشيعية الموالية لإيران داخل أفغانستان وكذلك الاقلية من البشتون الطاجيك الذين يتحدثون الفارسية وينتمون ثقافيا لإيران، وكل هذه العوامل المشتركة بين إيران وروسيا في أفغانستان قابلة للتغيير والتراجع إذا ما حدث وانهار حكم طالبان، أو حدث تفاهم بين طهران وطالبان، وخاصة أن المعارضة الأفغانية التي تدعمها وتؤيدها إيران ليس مرضياً عنها تماما في موسكو التي تخشى المد الأصولي في الجنوب، وربما لهذا نجد التردد بين موسكو وإيران في حسم الموقف نهائيا ضد طالبان خشية ما بعد طالبان. ورغم هذا فإن إيران وروسيا متفقتان على التصدي للتغلغل الأمريكي في وسط أسيا والقوقاز، وقد صرح وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي بأن طهران وموسكو بينهما تفاهم كبير وسوف يبذلان جهودهما لتسوية الأزمة في أفغانستان عبر تشكيل حكومة تمثل جميع الفصائل الأفغانية. (٨)

وتعاني إيران كثيرا من التوغل التركي في وسط أسيا وخاصة بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي، وزاد قلق طهران من هذا التوغل بعد توقيع اتفاق التعاون العسكري المشترك بين تركيا وإسرائيل عام ١٩٩٦، الذي أعقبه بعد ثلاثة شهور اتفاق مشابه بين تركيا وأذربيجان، حيث رأت طهران في هذه التحالفات تطويقا لها من الشمال

والشمال الغربي، وهو ما سبق الاشاره إليه ـ في الفصل الأول.

ورغم أن جمهوريات أسيا الوسطى الاسلامية يجمعها الكثير من العوامل التي يمكن أن تمهد لتكوين حزام أمني استراتيجي موحد، إلا أن بين هذه الجمهوريات من الخلافات الاثنية والقبلية وصراعات القوى الأجنبية عليها ما يحول دون تقاربها، ومثال على ذلك الخلافات العرقية بين الأوزبيك والطاجيك والقيرجيز وربما هذا الأمر هو الذي يصعب مهمة توغل القوى المتصارعة ـ في هذه المنطقة مثل تركيا وإيران وباكستان، وكذلك روسيا والولايات المتحدة، وإن كانت روسيا أفضلهم حالا بعض الشيء نظرا لأن هذه الدول انفصلت عن موسكو منذ سنوات قليلة، وأن الأنظمة الإدارية والتعليمية والثقافية فيها ما زالت تتبع الأنظمة الروسية وما زالت اللغة الروسية يتحدث بها الجميع ـ في هذه الجمهوريات وما زال للمخابرات الروسية عملاؤها ونشاطها المكثف ـ في داخل هذه الجمهوريات، وكثير من رجال الحكم والسياسة والجيش والأمن من هذه الجمهوريات ما زالوا يدينون بالولاء لموسكو ويعتقدون أنها هي القادرة على حمايتهم كما كان من قبل، وربما لهذه الاسباب نجد أن إيران تلجأ لروسيا وتنسق معها لتثبيت أوضاعها وتحسين علاقاتها مع هذه الجمهوريات القريبة من الحدود الإيرانية، وخاصة أنه رغم الأزمات الاقتصادية ـ في روسيا، ورغم النمو الملحوظ للتيارات المناهضة لموسكو ـ في هذه الجمهوريات والمدعومة ـ في الغالب من جهات أجنبية مثل باكستان وتركيا وواشنطن إلا أن نفوذ موسكو ـ في هذه الجمهوريات ما زال قويا وملحوظا بسبب ولاء الأنظمة الحاكمة هناك لها مثل نظام الرئيس «مراد نيازوف» ـ في تركمنستان، و«إسلام كريموف» ـ في أوزبكستان و«نور سلطان نزاربايف» ـ في كازاخستان، و«عسكر أكاييف» ـ في قيرجيزستان، وغيرهم، وحتى نظام «جيدار عالييف» ـ في أذربيجان الذي تعرض لنقد وهجوم شديد من موسكو وطهران معا، وصل إلى درجة اتهام باكو للبلدين بالتآمر لاسقاط حكم عالييف، نجد أن هذا النظام ـ في باكو لم يقطع علاقاته بموسكو رغم التوغل الأمريكي في أذربيجان وسيطرة الشركات الأمريكية على قطاع النفط هناك، وقد لاحظنا التجاوب الواضح بين موسكو وباكو ـ في الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس الروسي بوتين لأذربيجان ـ في

يناير عام ٢٠٠١ ولقائه مع الرئيس عالييف، مستغلا في ذلك تعكر العلاقات بين أذربيجان وواشنطن بسبب اعتراض الثانية على أسلوب حكم عالييف، وابتعاده على حد زعم واشنطن عن الديمقراطية بعدما اشيع عن نيته تورث الحكم في أذربيجان لإبنه «إلهام عالييف» بينما تتهم باكو حلف الناتو بالتقرب من أرمينيا على حساب نزاعها مع أذربيجان حول إقليم «ناجورنا كاراباخ» وهكذا تستغل إيران روسيا في التقارب ومد الجسور مع جمهوريات وسط أسيا، وهي على ثقة من أنها ستحقق فوائد كثيرة من وراء موسكو في هذا المجال الهام والحيوي والاستراتيجي بالنسبة لها، وبدون روسيا ربما يصعب على طهران التقرب من هذه الجمهوريات ومقاومة النفوذ الأمريكي أو حتى التركي في هذه الجمهوريات التي يربط معظمها بتركيا روابط تاريخية وثقافية ومذهبية ولغوية وعرقية كبيرة تجعل من الصعب على إيران منافسة تركيا فيها بدون مساعدة روسيا. كل هذه العوامل تعكس لنا في النهاية جوانب مهمة وأساسية في التقارب الروسي الإيراني وإلى جانب منطقة القوقاز ووسط أسيا تأتي في الأهمية بعدها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط والتي سيتم الحديث عنها لاحقا ولكن لابد الان من التطرق الى الصراع حول بحر قزوين والموقف الروسي الإيراني المشترك من تقسيم ثروات هذا البحر، والمتعارض والمتناقض في نفس الوقت تجاه مسألة خطوط نقل النفط.

إيران وروسيا وبحر قزوين:

أصبح بحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي محور اهتمام العديد من دول العالم وخاصة الدول الصناعية الكبرى الباحثة عن مصادر الطاقة من النفط، وذلك لما يتمتع به هذا البحر من ثروات ومصادر الطاقة التي تضاربت حولها التقديرات والآراء بين التهويل والتقليل من حجمها. وقد ظل بحر قزوين بثرواته طيلة سبعة عقود من الحكم الشيوعي في موسكو حكرا على دولتين فقط هما الاتحاد السوفييتي وإيران، وتنظم العلاقات والإلتزامات والحقوق حوله اتفاقيتان بين البلدين الأولى عام ١٩٢١ والثانية عام ١٩٤٠، ولم تحدث أية خلافات بين موسكو وطهران حول استغلال ثروات

هذا البحر من نفط وغاز طبيعي وكافيار وغيرها طيلة تلك العقود السبعة.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانقسامه إلى خمس عشرة جمهورية مستقلة ظهر على شواطئ بحر قزوين ثلاث جمهوريات جديدة مستقلة هي كازاخستان وأذربيجان وتركمنستان، ومع ظهورهم ظهرت الخلافات الحادة بين الدول الخمس الواقعة على البحر حول تقسيم ثرواته ويتركز النزاع حول ثروات بحر قزوين بين الدول الخمس في اتجاهين أساسيين، الاتجاه الأول والذي تبنته أذربيجان وكازاخستان، والذي يرى ضرورة تقسيم ثروات بحر قزوين وفق قواعد القانون الدولي البحري لتأخذ كل دولة نصيبها في ثروات هذا البحر الواقعة في المناطق التابعة لها سواء في مياهها الاقليمية أو في منطقة الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الممتدة بعد مياهها الاقليمية وحتى مسافات تحددها قواعد القانون البحري الدولي والمعاهدات الدولية.

أما الاتجاه الثاني الذي تتبناه وتتمسك به روسيا وتؤيدها فيه إيران فيرى أن بحر قزوين ليس بحرا ولا تنطبق عليه مواصفات القانون الدولي البحري لأنه مغلق ولا يتصل ببحار أو محيطات أخرى، ولهذا فإنه لا تنطبق عليه قواعد القانون الدولي البحري في تقسيم مياهه وثرواته، وأنه تنطبق عليه فقط قواعد البحيرات المغلقة والتي تستوجب تقسيم ثرواته بالتساوي والاتفاق بين الدول الواقعة على شواطئه. وتقف تركمنستان موقفا شبه منحازٍ لروسيا وإيران.

ويرجع رفض موسكو وطهران للطرح الأذربيجاني الكازاخستاني حول تقسيم ثروات البحر وفق قواعد القانون الدولي البحري إلى أسباب فنية جوهرية، حيث يرى الخبراء الجيولوجيون أن المنطقة المواجهة لشواطئ أذربيجان وكازاخستان تتمتع بثروات نفطية أكبر بكثير من المناطق المواجهة لشواطئ روسيا وإيران وتركمنستان.

ومنذ بداية التسعينات والصراع قائم بين الدول الخمس والنزاعات مستمرة بين شد وجذب، واللقاءات بين الدول الخمس مستمرة على جميع المستويات وبشكل شبه دوري في محاولات لايجاد حلول للخلافات بينهم، ويزيد من حدة هذه الخلافات قيام

أذربيجان بتوقيع اتفاقيات مع شركات النفط العالمية وخاصة الأمريكية منها للبحث والتنقيب علن النفط في بحر قزوين، وتقدر قيمة الاتفاقات بعدة مليارات من الدولارات، وكذلك كازاخستان التي منحت امتيازات للعديد من شركات النفط العالمية للعمل في بحر قزوين، وهو الأمر الذي أثار غضب موسكو وطهران بشدة وكادت الأمور تتأزم بين الجبهتين.

وقد نجحت موسكو مؤخرا في تهدئة الأجواء حول هذه النزاعات مع كازاخستان وأذربيجان، وتم توقيع اتفاق بين روسيا وكازاخستان عام ١٩٩٨ حول الاستغلال المشترك لثروات بحر قزوين، وجاء الرئيس بوتين ليقوم بزيارته الهامة لأذربيجان في يناير عام ٢٠٠١، التي وقع فيها مذكرة تفاهم مع الحكومة الأذربيجانية شبيهة باتفاق روسيا مع كازاخستان حول استغلال ثروات بحر قزوين.

وقد أثار توقيع روسيا للاتفاقين مع كازاخستان وأذربيجان حفيظة إيران وشكوكها حول النوايا الروسية، وأعلنت طهران التي أبدت قلقها من سياسة الرئيس بوتين في بحر قزوين عن عدم اعترافها بأية اتفاقيات ثنائية حول بحر قزوين وعن تمسكها باتفاقيتي عامي ١٩٢١ و١٩٤٠ مع موسكو حتى يتم توقيع اتفاق أخر شامل بين الدول الخمس الواقعة على بحر قزوين.

ولكن على ما يبدو أن الخلافات بين موسكو وطهران حول بحر قزوين والتي ظهرت بعد اتفاقيتي موسكو مع أذربيجان وكازاخستان لن تنمو ولن تدوم طويلا ولن تحول دول نمو العلاقات والتعاون بين إيران وروسيا في كافة المجالات، وهذا ما بدا مؤخرا حيث أعلن في البلدين عن أن الرئيس الإيراني خاتمي سوف يوقع اتفاقية ثنائية مشابهة مع روسيا حول بحر قزوين أثناء زيارته المقبلة.

ولكن الخلافات حول تقسيم الثروات في بحر قزوين بين الدول الخمس الواقعة على شواطئه ليست هي فقط كل الخلافات حول مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين،

حيث توجد مشكلة أخرى يعتبرها البعض أكبر وأكثر أهمية من تقسيم الثروات، وهي مشكلة خطوط نقل النفط، وهي مشكلة تحتاج لتفصيلها وشرح جوانبها إلى دراسة مستقلة، ولهذا لا بد من الاشارة اليها باختصار نظرا لارتباطها بالموضوع الرئيسي حول العلاقات بين روسيا وإيران. . (٩)

ظلت روسيا السوفييتية تحتكر نقل نفط وغاز بحر قزوين قرابة نصف قرن مضى ولم ينافسها عليه أحد، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبداية الصراع حول ثروات بحر قزوين ظهر التنافس الشديد بين العديد من الدول والشركات العالمية على خطوط نقل النفط، وتسارعت بعض الجهات على انتزاع هذه الميزة من روسيا التي احتكرتها لعقود طويلة، وذلك سعيا من تلك الجهات لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية واقتصادية ربحية من وراء رسوم النقل.

وتنافست العديد من دول المنطقة على خطوط نقل نفط بحر قزوين وعلى رأسها تركيا المدعومة من واشنطن، وحتى إيران المؤيدة لروسيا في تقسيم ثروات بحر قزوين ذهبت تقدم طرحا خاصا بها لنقل النفط عبر أراضيها لتشكل منافسا لروسيا في هذا المجال.

ويختلف الصراع حول نقل النفط وخطوط أنابيبه بشكل كبير عن النزاع حول تقسيم ثروات البحر، حيث تتداخل في الأول جهات أجنبية كثيرة وتقف فيه دولتا أذربيجان وكازاخستان موقفا مخالفا لموافقهما المعارضة لروسيا في تقسيم ثروات البحر، بينما تقف فيه إيران وتركمنستان موقفا مخالفا لموقفيهما المؤيد لروسيا في الصراع الثاني وقد حاولت أذربيجان في البداية الضغط على روسيا لاجبارها على التراجع عن موقفها من تقسيم الثروات عن طريق تهديدها لها بنقل خطوط أنابيب النفط من الأراضي الروسية وتسييرها من جهات أخرى عبر أراضي جمهورية جورجيا إلى موانئ البحر الأسود ثم إلى تركيا ومنها إلى أوروبا.

ويؤكد العديد من المراقبين أنّ واشنطن تلعب دورا خفيا في تأجيج الصراع على

خطوط أنابيب النفط، وأنها تدخلت بشكل مباشر في يناير ١٩٩٨ لعرقلة الاتفاق الذي كانت أذربيجان على وشك التوصل إليه مع روسيا حول خط أنابيب بطول تسعمائة كيلو متر يمر عبر الجمهوريات الروسية داغستان والشيشان إلى ميناء «نوفورسيسك» الروسي على البحر الأسود ومنه إلى أوروبا، حيث اعترضت الشيشان على الاتفاق وطالبت بأن يعقد بدلا منه اتفاق ثلاثي تكون هي طرفا فيه، وهو الأمر الذي رفضته روسيا تماما لأنه يعني اعترافا منها باستقلال الشيشان، ويذهب العديد من المحللين والمراقبين إلى أن الصراع حول خطوط نقل نفط قزوين يعد من الأسباب الرئيسية وراء النزاع الدائر في الشيشان منذ عام ١٩٩٤. وقد تحسن موقف أذربيجان وكازاخستان تجاه روسيا حول خطوط نقل النفط بشكل ملحوظ خلال العامين الماضيين, وقد انعكس هذا بشكل واضح في الاجتماع الذي انعقد في العاصمة التركية أنقرة في أول مارس عام ١٩٩٨، والذي دعت اليه تركيا، وحضره وزراء خارجية كازاخستان وأوزبكستان وتركمنستان وجورجيا وتركيا ونائب وزير خارجية أذربيجان، وامتنعت كل من روسيا وإيران عن حضور الاجتماع، وحاولت تركيا في هذا الاجتماع اقناع الدول بنقل النفط من أذربيجان إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط مؤكدة على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الخط وتفضيله على غيره.

ولم تستطيع تركيا التوصل إلى قرار نهائي مع هذه الدول على المشروع، ورفضته كل من أذربيجان وكازاخستان وأكدتا على ضرورة مراعاة وجود روسيا ومصالحها في المنطقة لأن أي مشروع كبير في المنطقة يتم بدون موافقتها سوف يحاط بالشكوك والمصاعب التي قد تحول دون تنفيذه، وهكذا نجد أن أكثر الدول خلافا مع روسيا حول تقسيم ثروات بحر قزوين هم أكثرها مراعاة لها في مشاريع خطوط نقل النفط التي توليها موسكو اهتماما كبيرا، ورغم هذا لم تيأس تركيا وما زالت محاولاتها مستمرة للترويج لخط (باكو-جيهان). [١٠]

ويمكن القول ان هناك أربعة خيارات أساسية لنقل نفط بحر قزوين هي:

أولا: خيار تروج له إيران يقترح نقل النفط جنوبا عبر أراضيها إلى الخليج العربي ومنه إلى المحيط الهندي، وتقول إيران إن هذا أقصر الطرق إلى المياه المفتوحة، ويلقي هذا الاقتراح بعض التأييد من بعض الجهات الأجنبية وخاصة من بعض الشركات الأمريكية التي تقدمت بعروض استثمارية للمشاركة في المشروع رغم العقوبات التي تفرضها واشنطن على الشركات المتعاملة مع إيران بموجب ما يسمى «قانون داماتو» الأمريكي، ويتشكك البعض في موافقة الشركات الأمريكية على المشاركة في هذا المشروع الإيراني، ويقولون أنها مجرد وسيلة فقط للضغط على روسيا التي تعارض المقترح الإيراني تماما.

ثانيا: اقتراح تبنته شركتا «شل» و«يونوكال» الأمريكيتان بانشاء خطوط نقل النفط من كازاخستان وأذربيجان في قاع البحر إلى تركمنستان ومنها برا عبر أفغانستان وباكستان، وأيدتهما في الاقتراح الشركة السعودية «دلتا» إلا أن النزاعات الدائرة في أفغانستان وأيضا بين الهند وباكستان تعوق تنفيذ هذا الاقتراح.

ثالثا: اقتراح بخطوط لنقل النفط من كازاخستان وأذربيجان وتركمنستان تمر عبر جورجيا إلى موانئ البحر الأسود ثم إلى تركيا ومنها إلى أوروبا، وهو الاقتراح الذي تروج له تركيا وترفضه روسيا وإيران بشدة.

رابعا: الاقتراح الروسي بمرور خطوط نقل النفط المقبل من كازاخستان وأذربيجان عبر الأراضي الروسية إلى الموانئ الروسية على البحر الأسود، وقد أبدت واشنطن اعتراضها على الاقتراح في البداية على الرغم من موافقة العديد من الشركات الأمريكية عليه والتي تعتبره الأكثر أمنا واستقرارا وأقل تكلفة.

ويمكن القول في النهاية إنَّ روسيا بنفوذها وضغوطها وقوتها في المنطقة قد استطاعت إبطال الاستراتيجية الأمريكية حول خطوط نقل نفط بحر قزوين، أو ربما أن واشنطن نفسها اقتنعت أخيرا بأن خطوط نقل النفط عن طريق روسيا هي الأضمن

والأكثر أمنا واستقرارا، مثلما اقتنعت بذلك كازاخستان وأذربيجان، ولن تجد واشنطن في المنطقة الدولة البديلة لروسيا في ضمان أمن وحماية خطوط النفط، وقد تكرست هذه القناعة أيضا لدى شركات النفط العالمية وصرح المسؤولون في اليابان بأن روسيا رغم كل ظروفها هي الأفضل في ضمان أمن خطوط نقل النفط. (١١)

والملاحظ من خلال عرض الصراع حول تقسيم ثروات بحر قزوين وحول خطوط نقل النفط، والتي أيدت فيها إيران روسيا في الأولى وعارضت مصالحها في الثانية وذهبت طهران تقدم فيها طروحات مناقضة لمصالح روسيا، أن التقارب الروسي الإيراني وتعاونهما العسكري الذي يرشحه البعض لتحالف استراتيجي في المستقبل لا يمنع من وجود خلافات جوهرية بين البلدين على مسائل حيوية مثل النفط، وهذا يعكس في الواقع تكريس مبدأ المصلحة الشخصية بين البلدين، وأن تعاونهما المشترك قائم على مبدأ المصلحة أكثر منه على مبادئ التعاون والأهداف المشتركة، وهذا ما يمكن ويجب أخذه في الاعتبار دائما في كل أشكال التقارب والتعاون بين البلدين.

أمريكا في آسيا الوسطى:

لم يقل اهتمام واشنطن بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، بل على العكس زاد اهتمامها أكثر عن ذي قبل وانتشر ليشمل كل دولة وربما كل قومية وجماعة موجودة في هذه المنطقة على حدة، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تمتد استراتيجيتها لتشمل الكرة الأرضية كلها والفضاء المحيط بها أيضا، وكذلك هو أمر طبيعي بالنسبة لمنطقة مثل آسيا الوسطى والتي تعد محورا أساسيا في القارة الآسيوية ومسرحا لصراعات سياسية واقتصادية وإثنية ومذهبية واستراتيجية كبيرة ومتشعبة، كما أنها مصدرٌ لثروات طبيعية هائلة وسوقٌ كبيرة ممتدة من شرق أوروبا وحتى شرق آسيا، كما أنها منطقة صراعات بين دول وقوى كبيرة تطمح في المستقبل لأن تكون لها استراتيجياتها العالمية ومكانتها على الساحة الدولية، مثل روسيا والصين والهند

وباكستان وإيران وتركيا، وهي الدول الست الكبرى في القارة ويسكنها أكثر من نصف سكان العالم، وباستثناء تركيا فإن الدول الخمس الباقية ذات القوى والطموحات النووية تشكل مصدر قلق دائم لواشنطن.

وتأتي روسيا، كما كانت من قبل، على رأس الدول الأسيوية وربما دول العالم كله التي توليها واشنطن اهتماما خاصا أكثر من غيرها، لأنها المنافس والند التقليدي لها رغم انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية، وتعلم واشنطن جيدا مدى أهمية أسيا الوسطى والقوقاز بالنسبة لروسيا باعتبارها حلقة أمنها الجنوبية والرئيسية وخاصة بعد توسعات حلف شمال الأطلسي في شرق أوروبا، وربما لهذا السبب أيضا يثير التعاون والتقارب الروسي الإيراني قلق واشنطن بشكل كبير نظرا لأن كلتا الدولتين تشكلان معا حصارا من الشمال والجنوب على منطقة أسيا الوسطى والقوقاز, وهو أمر تحتاج إليه روسيا كثيرا حتى لا تمتد بها المسافات في جنوب القارة أبعد من طاقاتها وامكانياتها الاستراتيجية.

وقد توقع الكثيرون بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أن ينشأ في منطقة وسط أسيا والقوقاز تكتلٌ اسلاميٌ اسلاميا بين دويلات المنطقة يصبح ندا لروسيا أولا ومرتعا للنفوذ الغربي والأمريكي ثانيا، وهرولت كافة القوى الاسلامية الموجودة في المنطقة لمد الجسور والتقارب مع الدويلات والجمهوريات الاسلامية الجديدة في وسط أسيا، ومن هذه القوى تركيا وباكستان وأيضا أفغانستان، بينما خالفت إيران كافة التوقعات فتجاوزت الحزام الاسلامي في المنطقة متجهة مباشرة إلى روسيا عبر جمهوريات غير اسلامية مثل أرمينيا وجورجيا، وقد تمت الاشارة إلى اسباب هذا التجاوز من جانب إيران، ومن الأهمية بمكان اضافة لما سبق القول إنً تجاوز إيران للحزام الاسلامي في أسيا الوسطى والقوقاز وتوجهها مباشرة إلى روسيا كان منذ البداية خيارا مفروضا على إيران لم تملك غيره نظرا لأسباب تاريخية وثقافية ودينية مذهبية وأيضا اقتصادية وسياسية حالت دون التقارب بين إيران ودول هذه المنطقة، ولكن هذا لا يعني في رأي بعض المراقبين أن إيران فقدت الأمل في هذه المنطقة بل على العكس فهي

في سعيها تجاه روسيا إنما تستهدف من الأساس هذه المنطقة بالتحديد، وهو الأمر الذي توليه واشنطن اهتماما كبيرا. وتواجه واشنطن العديد من المشاكل في هذه المنطقة من العالم تعوق توغلها السياسي والاستراتيجي فيها، وهو الأمر الذي جعلها تركز اهتمامها بشكل أكبر على الاقتصاد في الدول الجديدة في هذه المنطقة والتي تعاني من أزمات اقتصادية حادة. وتعود مشاكل واشنطن في المنطقة إلى أن النفوذ الروسي ما زال موجوداً وبشكل ملحوظ في جمهوريات المنطقة، وإن كان أقل بكثير عما كان عليه في ظل الاتحاد السوفييتي، كما أن المخابرات الروسية تلعب دورا كبيرا في هذه الدول بحيث تشكل مصدرا للضغط والتهديد لبعض الأنظمة الحاكمة فيها، وفي نفس الوقت مصدرا للدعم والحماية لأنظمة أخرى، وما زالت غالبية الأنظمة الحاكمة في هذه الدول يغلب عليها النظام الشمولي والديكتاتوري التي ورثته عن الاتحاد السوفييتي السابق، ويبرز هذا في عدم استقرار الأوضاع بشكل نهائي في هذه الدول التي ما زالت اللغة الروسية سائدة فيها ويسكن بعضها أغلبية روسية تعتمد عليها كثيرا في بناء اقتصادها الداخلي، كما أن معظم هذه الدول الجديدة إن لم تكن كلها ما زالت مرتبطة بروسيا اقتصاديا، وبعض الأنظمة الحاكمة فيها تعتمد اعتمادا واضحا وعلنيا على حماية ودعم موسكو، وبعضها تتمركز فيه قوات الجيش الروسي، وكل هذه الأمور مجتمعة تصعب مهمة الولايات المتحدة في التوغل وفرض الهيمنة على هذه المنطقة.

ولأن واشنطن لا تفضل المواجهة المباشرة مع موسكو في هذه المنطقة كعادتها منذ الغزو السوفييتي لأفغانستان في السبعينات لهذا فهي تستخدم أدواتها في المنطقة، وعلى رأسها تركيا، والتي تربطها بدول وسط أسيا روابط تاريخية وثقافية وعقائدية ومذهبية ولغوية كثيرة، كما تقوم اسرائيل بدور فعال في المنطقة أصبح ملحوظا بشكل كبير في النصف الثاني من التسعينات، وخاصة بعد اتفاق التعاون العسكري بينها وبين تركيا عام ١٩٩٦ وما تلاه في نفس العام من اتفاق مشابه بين تركيا وأذربيجان، وهما الاتفاقان اللذان تتهم روسيا وإيران واشنطن بالوقوف خلفهما والتدبير لهما. وقد

صرحت أذربيجان رسميا في بداية عام ٢٠٠٠ بأنها تسعى لبناء قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها كضمان لأمنها ضد بعض دول المنطقة، وتقصد بذلك تحديداً روسيا وربما إيران أيضا. (١٢)

كما تقدمت إسرائيل في علاقاتها مع دول المنطقة بشكل ملحوظ، بحيث أصبح وجودها مثلا في جمهورية أوزبكستان يثير اهتمام وقلق روسيا، وأيضا إيران التي تتهم أوزبكستان بأنها تحولت إلى مركز للموساد الإسرائيلي، كما وطدت إسرائيل علاقاتها الاقتصادية مع أذربيجان، وكازاخستان التي قامت فيها إسرائيل بشراء المجمع الصناعي الكيميائي لمعالجة اليورانيوم أما واشنطن التي أثرت عدم الدخول المباشر بشكل واضح فقد سعت عن طريق الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية وعن طريق شركات النفط العالمية الأمريكية لتثبيت أوضاعها في دول المنطقة، هذا إلى جانب تدخلها غير المباشر في النزاعات السياسية والعرقية في المنطقة بتأجيج الصراعات والدعم غير المباشر للجماعات المعارضة في بعض الدول، وأيضا بالهجوم والنقد لبعض الأنظمة الحاكمة هناك، وانتقادها بعدم الديمقراطية وخرق حقوق الإنسان وربما هذا التدخل غير المباشر أحيانا والمباشر أحيانا من جانب واشنطن في هذه الجمهوريات هو الذي دفع بعض الأنظمة الحاكمة فيها لتوجيه النقد الحاد لواشنطن ورفض هيمنتها، كما حدث مع رئيس أذربيجان «جيدار عالييف» الذي انتقد تدخل واشنطن في الشؤون الداخلية لبلاده، كذلك رئيس كازاخستان «نور سلطان نزار بابيف» الذي أعلن في ١٣ مايو عام ٢٠٠٠ رفضه للتدخلات الأمريكية في المنطقة وفي الشؤون الداخلية لدولته، وكان ذلك ردا على الانتقادات العلنية التي وجهتها وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت لنظام «نزار بابيف» بعدم تطبيق الديمقراطية في بلاده. (١٣)

وعلى ما يبدو كما يقول البعض من المحللين ان السياسة الأمريكية ما زالت تتخبط في منطقة وسط أسيا والقوقاز، وأنها تعاني كثيراً من الضغوط الإقتصادية التي يفرضها عليها عمالقة النفط الأمريكيين والعالميين، والذين يفضلون الهدوء

والاستقرار في المنطقة ولا يرون مصلحتهم مع أساليب واشنطن في إثارة الإضطرابات والقلاقل، ولا يهمهم على الإطلاق ما يشكله المد الإسلامي في هذه المنطقة من تهديدات على حد مزاعم واشنطن أو ما يعيب الأنظمة الحاكمة في دول المنطقة من شمولية وديكتاتورية، فقد تعلمت شركات النفط والطاقة العالمية من درس إيران الكثير بعد الخسائر التي لحقت بها بسبب العقوبات الأمريكية على إيران ولا تريد هذه الشركات والمصالح الإقتصادية العالمية أن تكرر الدرس في وسط آسيا والقوقاز ومنطقة بحر قزوين.

وربما يفسر هذا الخلل في توجهات سياسة واشنطن في وسط أسيا القلق الكبير لديها من التقارب والتعاون العسكري بين روسيا وإيران، وخاصة بعد مجئ بوتين للحكم في الكريملين وتوجهاته في السياسة الخارجية وتركيزه على الحزام الأمني الجنوبي لروسيا في وسط أسيا والقوقاز، والذي بدا واضحاً في تعامله مع الشيشان ومع الأزمة في إفغانستان وتوجهه للتقارب مع أذربيجان.

وكما يقول البعض أن بوتين هو مزيج من سلفيه شيوعية ومنظور قومي روسي ، يربط توجهاته بقيم وميادئ وأهداف روسيا العظمى التي هي من وجهة نظره المدخل الرئيسي للبحث عن دور مختلف تماماً لما سبق أن وضعه يلتسين لروسيا، وأن سياسة بوتين وأدواته في تحقيق هذا الدور تشكل تحدياً كبيراً لواشنطن وخاصة في منطقة أسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين. (١٤)

وتعد مواجهة الهيمنة الأمريكية والتوغل الأمريكي في وسط أسيا والقوقاز من أهم المواقف المشتركة والمحاور الأساسية في علاقة إيران مع روسيا وتقاربهما وربما في تعاونهما العسكري في المرحلة الحالية ، وهو ما صرح به وزير الدفاع الإيراني على شامخاني أثناء زيارة وزير الدفاع الروسي سيرجييف لإيران حيث قال: إن توسعات حلف الناتو شرقاً والتهديدات الأمريكية والحضور الإسرائيلي في وسط أسيا والقوقاز أوجد لدى روسيا وإيران تقارباً كبيراً في وجهات النظر في المسائل الأمنية المشتركة بينهما. (١٥)

روسيا وإيران والعرب:

كثر الحديث عن الحلم الروسي التاريخي بالوصول للمياه الدافئة ، هذا الحلم الذي كان ومازال يراود روسيا الكبيرة المترامية الأطراف، ولو نظرنا إلى الخريطة الجغرافية والواقع السياسي لوجدنا أن أقرب المياه الدافئة المفتوحة لروسيا هي المحيط الهندي، وأن أقرب وأفضل طريق للمحيط الهندي هو الخليج العربي، وإن كان الوصول للمياه الدافئة ليس هو الهدف الوحيد ولا حتى الرئيسي من توجه روسيا نحو المنطقة العربية، بل ربما يكون قد فقد أهميته تدريجياً بعد التطور التكنولوجي الهائل وخاصة في المركبات البحرية التي أصبح لها القدرة بفضل الطاقة النووية على الإبحار في البحار الباردة والمتجمدة، ولكن الهدف من ذكر الحلم الروسي التاريخي فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي هو توضيح حقيقة مهمة، وهي أن هذه المنطقة الحيوية موجودة داخل الإستراتيجية الروسية منذ بضعة قرون، وربما قبل أن تنال الإهتمام الكبير من الممالك الاستعمارية التقليدية الكبيرة في القرن ١٩، وبالطبع قبل ظهور النفط فيها وقبل أن تدخل ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بسنوات طويلة.

وفي عجالة تاريخية يمكن القول وفقاً للعديد من الآراء إن منطقة الخليج العربي دخلت ضمن التطلعات والطموحات الروسية منذ عهد القيصر الشهير مؤسس روسيا الحديثة (بطرس الأكبر) في القرن السابع عشر، ومنذ ذلك الحين وحتى عهد قريب في زمن الاتحاد السوفييتي وروسيا تتطلع لمياه الخليج العربي، وكانت دائماً تصطدم بنفوذ الإحتكارات البريطانية ومن بعدها المصالح والنفوذ الأمريكي.

وقد أولت الولايات المتحدة وبريطانيا منطقة الخليج إهتماماً كبيراً وملحوظاً من أجل تحصين مجتمعاتها ضد المد الشيوعي السوفييتي، والذي كانت تتخذ منه موسكو وسيلة للتغلغل وإثارة القلاقل والاضطربات داخل الدول، ويتخذ منه الغرب مبرراً لتدخله وفرض حمايته على المنطقة ويقول الباحثون أن روسيا سعت دائماً للحصول على إمتيازات خاصة في أحد موانئ الخليج ولو حتى بشراء الميناء أو إستئجاره لمدة طويلة، ولم يكن أمامها في مطلع القرن العشرين سوى إيران نظراً للنفوذ البريطاني

القوي على الشاطئ الأخر من الخليج، وإستغلت روسيا الأزمة المالية في إيران عام ١٩٠٠ لتضع سيطرتها على ميناء بوشهر الإيراني على الخليج العربي مقابل قرض مالي كبير لإيران، ورغم معارضة بريطانيا لها بشدة إلا أن روسيا لم تفقد الأمل في العبور للشاطئ الأخر، وتوطيد علاقاتها بالبلدان العربية ليس عن طريق التوغل السياسي بل عن طريق التعاون العلمي والبعثات العلمية والدراسية ، وكان ذلك بالطبع قبل الثورة الشيوعية عام ١٩١٧، وبالتحديد في أواخر القرن التاسع عشر، والوثائق والمخطوطات الموجودة حالياً في المكتبات الروسية تثبت وتؤكد أن الروس كانوا على علاقات طيبة بالمنطقة العربية الخليجية، وخاصة في ميناء مسقط العماني وساحل عمان، وقد شعرت بريطانيا بخطر الوجود الروسي في المنطقة على مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، وخاصة أن الروس بدأوا كعادتهم يطرحون المشاريع الكبيرة المفيدة لشعوب المنطقة كوسيلة للتقارب وتطوير العلاقات ، ومنها على سبيل المثال مشروع خط سكك حديدية يربط الخليج العربي بالسواحل السورية على البحر المتوسط عام ١٨٩٨ ، ولكن النفوذ البريطاني القوي في المنطقة آنذاك حال بقوة دون نمو التطلعات الروسية.

وجاء العهد الشيوعي لتزيد الفرقة والابتعاد بين روسيا الملحدة ودول الخليج العربي المسلمة ، إلا أن موسكو السوفييتية لم تيأس، وحتى في عهد الزعيم السوفييتي الأسطورة «ستالين» الذي وضعه التاريخ في قائمة أشهر الديكتاتوريين في العالم، والذي قيل عنه الكثير في إضطهاده للأديان من منطلق المبادئ الشيوعية، إلا أن الحقائق التاريخية تقول إن ستالين إلتمس ود وتقارب الدول الإسلامية، وفي عهده أنشئ في العاصمة العالمية للشيوعية موسكو أول مسجد للمسلمين، وكان هذا إستجابة من ستالين لرغبة الهيئات الدبلوماسية المسلمة في موسكو، لكن الحقيقة أنه لم يفعل ذلك مع الديانات الأخرى من غير المسلمين، وأكثر من ذلك سمح ستالين للحجاج المسلمين الروس بالذهاب إلى مكة، وسعى لتحسين العلاقات وتطويرها مع المملكة العربية السعودية، وإعتمدت موسكو عام ١٩٢٤ قنصلاً في جدة هو الروسي المسلم «كريم حكيموف» وكانت روسيا من أوئل الدول التي اعترفت بحكم «آل سعود» على مملكة

الحجاز وسلطنة نجد وذلك قبل اعتراف بريطانيا وأمريكا بها، وذلك عام ١٩٢٦، وزار رئيس مجلس السوفييت الأعلى «كالفين» السعودية عام ١٩٢٧ وازدهرت العلاقات التجارية بين البلدين ، وفي عام ١٩٣٥ قام «الأمير فيصل رحمه الله» قبل ان يصبح ملكاً بزيارة لموسكو ولقى هناك ترحيباً كبيرا، وكادت العلاقات أن تنمو أكثر من ذلك لولا الخوف من المد الشيوعي على المجتمعات الإسلامية، والذي كرسته بقوة الدعاية والضغوط الغربية، مما أدى إلى إبتعاد الاتحاد السوفييتي عن المنطقة.

وقد حاولت موسكو أن تؤكد دائماً للعرب عموماً بأنها ليست ضد الإسلام، ولم ينقطع الحجاج الروس عن الحج إلى مكة كل عام في زمن الإتحاد السوفييتي، وعندما عرضت موسكو عام ١٩٥٥ على المملكة العربية السعودية صفقة أسلحة حديثة إعترضت واشنطن بشدة، وكان رد الأمير فيصل بن عبد العزيز أنذاك «إننا نشتري الحديد وليس المبادئ» هذه المقدمة التاريخية حول علاقات روسيا مع منطقة الجزيرة العربية تشير تحديداً إلى أن هذه المنطقة المهمة والحيوية من العالم لم تخرج يوماً ما من دائرة إهتمام روسيا وطموحاتها الاستراتيجية رغم المقاومة العنيفة من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للوجود الروسي في هذه المنطقة والذي يرى المراقبون انه لم يكن حرصاً منهما على الدين الإسلامي الحنيف وخوفاً عليه من الشيوعية بقدر ما هو الحرص أولاً وأخيراً على النفوذ والمصالح الغربية الأمريكية في المنطقة.

أما إيران فقد وقفت في زمن الحرب الباردة، وخاصة تحت حكم الشاه الموالي للغرب ، حائطاً منيعاً دون الاقتراب السوفييتي من الخليج العربي، وكان على موسكو دائماً أن تتجاوز هذا الحائط وتدخل للمنطقة من منافذ أخرى وبوسائل وأساليب أخرى لا مجال للتطرق إليها في هذه الدراسة.

وقد شغلت إيران حيزاً كبيراً من إهتمام موسكو بعد سقوط حكم الشاه وبعد تأزم العلاقات بين طهران وواشنطن لتعود بعد أكثر من نصف قرن مضى لتحتل مكانتها لدى روسيا كجسر مهم للعبور إلى الخليج، واستغلت روسيا تأزم العلاقات بين واشنطن والغرب من ناحية وإيران الخميني من ناحية أخرى، وبدأت موسكو تمارس هوايتها في

خرق العقوبات الأمريكية عن طريق مد جسور التعاون والتقارب مع إيران في كافة المجالات وخاصة منها المجال الاستراتيجي والنووي، وما أن وضعت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران أوزارها حتى أفصحت موسكو عن نواياها المناقضة تماماً لسياسة الاحتواء الأمريكية للبلدين، وبدأت المساعي والجهود الروسية تجاه البلدين من خلال مبادرات لخرق العقوبات الأمريكية على إيران ثم تلتها في التسمينات مبادرات أخرى روسية لخرق الحصار على العراق.

ورغم التغيب شبه الكامل للدور الروسي في الصراع العربي الإسرائيلي وعمليات التسوية السلمية في التسعينات، إلا أن الوجود الروسي كان واضحاً وملموساً دائماً في إيران والعراق، وهذا في حد ذاته ربما يعكس أولويات الإستراتيجية الروسية في المنطقة وطموحات موسكو وتطلعاتها في منطقة الخليج العربي، وربما لهذا السبب بالتحديد لم تشأ موسكو في أثناء حرب الخليج الأولى أن تتخذ موقفاً مؤيداً لأحد الطرفين ضد الأخر رغم أن علاقاتها مع إيران الخميني لم تكن قد تبلورت بشكل واضح في بداية الحرب في أوائل الثمانينات، ونجحت موسكو بالفعل فيما أخفقت فيه واشنطن إلى حد ما في سياستها في إيران والعراق، كما نجحت موسكو رغم ظروفها الاقتصادية ورغم تراجع دورها بشكل ملحوظ في الشرق الأوسط في إثبات وجودها في العراق وإيران، وكان لها دور كبير في خلخلة العقوبات الاقتصادية الامريكية على إيران بعد تصدي وتحدي شركة «غاز بروم» الروسية العملاقة لقانون «داماتو» الأمريكي الذي يحظر تعامل الشركات الأجنبية مع إيران في حدود لا تزيد على أربعين مليون دولار، والذي يفرض على الشركات عقوبات إقتصادية وحرمانها من إمتيازات داخل الولايات المتحدة وضمانات مالية كثيرة ، ولكن «غاز بروم» الروسية التي تحتكر وحدها ما يقرب من ٣٠٪ من سوق الغاز الطبيعي في أوروبا استطاعت تحدي قانون داماتو وخرقه ، وشجعت في ذلك شركات أخرى منها شركة «توتال» الفرنسية «وبتروناس» الماليزية.

ويذهب البعض إلى أن موسكو في تحركها في الإتجاه المضاد لسياسة الإحتواء الأمريكي للعراق وإيران كانت تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة بشكل كبير وتعويض خسارتها من تراجع دورها في الشرق الأوسط، وأنها درست جيداً القواسم المشتركة

وأوجه التقارب بين السياستين العراقية والإيرانية وتحركت على أساسها بعكس واشنطن التي ذهبت تبحث وتركز على نقاط الخلاف بين البلدين، كما يذهب اصحاب هذا الرأي إلى عدم استبعاد وجود دور روسي غير معلن وراء تبادل الزيارات بين العراقيين والإيرانيين، ووراء عمليات تبادل الأسرى بين البلدين، كا يؤكد أصحاب هذا الرأي أيضاً على أن لموسكو دوراً كبيراً وراء عودة العلاقات العراقية السورية وتجاوز البلدين للإرث الكبير من الخلافات بينهما، وكذلك وراء تطوير ونمو العلاقات الإيرانية السورية، وأكثر من ذلك يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن روسيا لها دور خفي في تأزيم وتعكير مناخ العلاقات بين إيران وتركيا، وأن لها يداً خفية في المضايقات التركية لخطوط الطيران الإيرانية في تأسيس الخط الجوي بين طهران ودمشق، وذلك بهدف إبعاد تركيا عن المحور الشرق أوسطي الذي تسعى روسيا لدعمه وتأييده بين إيران والعراق وسوريا. (١٧)

ولكن هل يوافق العراق في ظروفه الحالية على الدعم العسكري الروسي لإيران وإعادة بناء القوة العسكرية الإيرانية التي أفنى العراق عشر سنوات في تحطيمها؟، الواقع يقول إن العراق لا يقبل ذلك، وروسيا تعلم ذلك جيدا، وربما لهذا نجد أن موسكو حريصة بشكل كبير على دعم العراق سياسياً ومعنوياً في ظل ظروف الحصار في محاولة منها لحفظ التوازن في علاقاتها مع العراق وإيران، ويبقى هنا السؤال ماذا بعد رفع الحصار عن العراق؟. هل سيقبل إستمرار ونمو التعاون العسكري بين روسيا وإيران؟.

الواقع أن هذا الأمر محل شك كبير، ويتوقع الكثيرون أن يؤثر التعاون والتقارب الروسي الإيراني بشكل سلبي على العلاقات الروسية العراقية على المدى البعيد وخاصة بعد رفع الحصار عن العراق، كما يؤكد البعض على أن واشنطن لن تترك لروسيا الساحة الإيرانية العراقية بسهولة ليصبح لروسيا في المستقبل وجود حيوي وفعال على شواطئ الخليج العربي الذي يعد من أهم المناطق في العالم وخاصة بالنسبة لواشنطن.

والواقع ان البعض يميل للرأي الذي يقول أن الدعم العسكري الروسي لإيران والسياسي للعراق، وسعي موسكو لمد جسور التقارب الإيراني العراقي السوري لا يهدف بشكل كبير ومباشر في ظل ظروف روسيا الحالية إلى تكوين محور إستراتيجي موالي لموسكو، لأن تكوين هذا المحور بين هذه الدول الثلاث وفي هذه المنطقة بالتحديد هو لعبة كبيرة وأكبر من إمكانيات روسيا الحالية، ولن تسمح بها المصالح الإستراتيجية الأمريكية ولا الغربية في هذه المنطقة الحساسة من العالم، وأن الأمر ربما لا يتعدى بالنسبة لروسيا على المدى القريب أكثر من عملية بحث عن أسواق كبيرة لمنتجها الرئيس وهو السلاح، وربما مصالح إقتصادية أخرى ، وربما أيضاً مجرد تواجد لا أكثر في منطقة حساسة وحيوية من العالم تتشابك فيها المصالح العالمية، أما كونه طموحات روسية لخلق وتكوين محاور وتحالفات إستراتيجية موالية لموسكو في المنطقة فهو أمر شبه مستبعد، ولا يضمنه فقط توريد الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية باسعار وشروط مريحة لهذه الدول والذي لا يعوضها في النهاية عن الدعم والمساعدات والتكنولوجيا الغربية الحديثة التي تهيمن عليها واشنطن.

ومما يؤكد الرأي في مساعي روسيا لفتح أسواق جديدة لإنتاجها وليس السعي لتكوين محاور إستراتيجية موالية لموسكو توجهات بوتين في السياسة الخارجية في البلدان العربية بشكل عام، حيث نلاحظ أن موسكو تسعى بجدية للتقارب مع دول شمال أفريقيا العربية مثل الجزائر ومصر، وقد أعلن أخيراً عن نية الرئيس بوتين في زيارة ليبيا وتوقيع إتفاق حول صفقة أسلحة روسيه لليبيا.

أما بالنسبة لإيران في المنطقة العربية فإن مساعيها وتوجهاتها يغلب عليها الطابع السياسي أكثر من الطابع الإقتصادي والتجاري الذي يغلب على مساعي روسيا، إذ تحاول إيران الخروج من عزلتها التي فرضتها عليها واشنطن بعد ثورة الخميني، وتحاول تحسين سمعتها لدى الدول الإسلامية والعربية منها خاصة، وقد إنعكس هذا بشكل واضح في التقارب الإيراني السعودي الذي يجمع بين قطبي العالم الإسلامي، والذي أثمر في أبريل عام ٢٠٠٠ عن إقرار مشروع اتفاقية أمنية بين البلدين وتم التوقيع عليها في شهر ابريل عام ٢٠٠١ لدى زيارة وزير الداخلية السعودي إلى طهران،

ايضاً التقارب الملحوظ بين إيران ومصر بعد عقدين من القطيعة بينهما، هذا بجانب مساعي وتقارب إيران مع العراق وسوريا.

وتحاول إيران من مساعيها تجاه الدول العربية والكبيرة منها خاصة أن تجد لنفسها دوراً على ساحة الشرق الأوسط وفي الصراع العربي الإسرائيلي، والذي تعتبره إيران وفق توجهاتها صراعاً إسلامياً وليس عربياً فقط، ومن هذا المنطلق تحاول إيران أن تطرح نفسها كبديل إقليمي يحقق التوازن في المنطقة بدلاً عن القوى الأجنبية، كما تحاول أن تجد لها مكاناً في ريادة العالم الإسلامي ، وتنفض عن نفسها إتهام تصدير الثورة ودعم الأصولية المتطرفة والإرهاب، كما تتطلع إيران وبشكل كبير إلى تكوين منظومة أمنية خليجية مشتركة تكون هي فيها محوراً أساسيا بثقلها العسكري والإقتصادي والسياسي وبعدها الجغرافي المتميز ، وقد منحت إيران نفسها في الأونة الأخيرة الحق في التحدث بإسم أمن الخليج ككل، وأكثر من ذلك ذهبت تطلق مصطلحات جديدة في السياسة الدولية مثل الأمن الإسلامي والقدرات الدفاعية الإسلامية وغيرها.

وقد ورد على لسان وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي تصريح يقول فيه: «إن تنمية القدرات الدفاعية الإسلامية سوف يوجه لخدمة الإستقرار والأمن في منطقة الخليج، وتعزيزها يرفع مستوى القدرات الدفاعية للدول الصديقة». [١٨]

هذا التصريح لوزير الخارجية الإيراني يحتوي بشكل واضح على مفردات ومفاهيم تعكس توجهات إيران في سياستها الخارجية تجاه العالم الإسلامي بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، إذ باتت إيران تتحدث عن قوة إسلامية وقدرة دفاعية إسلامية وتنسبها لنفسها، والخطاب هنا في الواقع موجه للعرب في منطقة الخليج ويحمل في طياته نبرات إستعراض القوة خاصة وأنه جاء ضمن موضوع الحديث حول نجاح تجارب صواريخ شهاب الإيرانية.

ويعكس نبرة إستعراض القوة هذه من قبل إيران تجاه جيرانها الجنوبيين العرب

موقف طهران المتعنت من قضية الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران منذ عهد الشاه وتصميم الجمهورية الإسلامية على إحتلالها لها ضاربة عرض الحائط بكل مساعي التسوية العربية الخليجية حول هذه المسألة بعد رفضها التعاون مع اللجنة الثلاثية المشكلة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي لتسوية هذا النزاع الذي يشكل ثغرة كبيرة في العلاقات الإيرانية العربية بشكل عام والإيرانية الخليجية على وجه الخصوص.

وتحظى دولة الإمارات بتأييد عربي ودولي لحقها في استرداد جزرها الثلاث التي تحتلها إيران، بينما تذهب طهران تتحجج بأن هناك قوى أجنبية تسعى لإشعال النزاع بهدف دعم الوجود الأجنبي في المنطقة، وكأن إيران المتضررة أكثر من غيرها من الوجود الأجنبي تريد من العرب أن يسكتوا ويتغاضوا عن حقوقهم في سبيل مصالحها وتطلعاتها الخاصة.

ويتحدث المحللون السياسيون عن ازدواجية السياسة الخارجية الإيرانية حيث تتعامل هذه السياسة مع الشمال بتواضع ومن منطلق التماس المساعدات وتقديم التنازلات في المواقف، كما في تعاملاتها مع روسيا وتوافقها معها حتى في قضايا تمس المسلمين، بينما تذهب للتعامل مع الجنوب من منطلق إستعراض القوة والتعنت وتكريس فكرة الإحتلال للأراضي العربية، وتحاول إيران إقناع العرب بأن قوتهم من قوتها، وحمايتهم والدفاع عن أمنهم واجب مقدس بالنسبة لها تفرضه عليها مبادئ الشريعة الإسلامية وحقوق الجوار، هذه المبادئ والحقوق التي تصمم إيران على الاستمرار في خرقها بإحتلالها للجزر الإماراتية الثلاث.

وينعكس أيضاً أسلوب إيران وازدواجية سياستها تجاه جيرانها العرب في أسلوب الخطاب السياسي الإيراني على جميع المستويات الرسمية منها والشعبية، ويذكرها على سبيل المثال الندوة السنوية التي يقيمها معهد الدراسات السياسية والدولية بوزارة الخارجية الإيرانية ويرأسها دائماً وزير الخارجية الإيراني ويحضرها مندوبون عرب وأجانب، وبالتحديد في هذه الندوة والتي أقيمت في فبراير عام ١٩٩٩ وحضرها مندوبون عرب من الخليج ومصر وسوريا ولبنان وأجانب من بريطانيا وألمانيا وهولندا

وروسيا، وإستخدم الجانب الإيراني في هذه الندوة لغة خطاب مستفزة إلى حد كبير وتناقضت مع روح الضيافة، فذهب الإيرانيون في الندوة يكررون عن عمد كلمة الخليج الفارسي، وذهب بعضهم يؤكد أن العرب الذين يسكنون الشاطئ الأخر من الخليج غالبيتهم من أصول فارسية، ولم يقبل العرب الحاضرون في الندوة هذه اللغة من جانب إيران وطالبوها بالتخلي عن عنصريتها الفارسية تجاه الدول العربية، كما طالبوها بالسعي الإيجابي للتفاهم حول قضية الجزر الإماراتية، ورفض الحاضرون من العرب إعتراضات إيران على وجود قوات أجنبية في المنطقة ، وقالوا أنها ضمان أمن ولا تعوق أي تقارب إيراني عربي. (١٩)

ويرى بعض الخبراء الإستراتيجيين أن التعاون الروسي الإيراني سوف يزيد من حالة التوتر وتصعيد التسلح في المنطقة، وأن دول الخليج العربي لن تقف متفرجة على نمو القوة العسكرية الإيرانية بل ستضطر للدخول في سباق التسلح، وهذا في حد ذاته سوف يؤدي إلى زيادة الوجود الأجنبي في المنطقة، وأنه على إيران إذا كانت لا ترغب بالفعل في الوجود الأجنبي في المنطقة وإستمراره ألا تثير جيرانها وألا تسعى لبناء قوة عسكرية أكبر من طاقاتها وطموحاتها، وأكبر مما يتحمله أمن وإستقرار المنطقة، لأنها بأسلوبها هذا تجعل من نفسها مصدر خطر وتهديد دائم لجيرانها، خاصة وأنها تحتل أراضي عربية.

أما عن روسيا فيكاد يجمع المراقبون على حسن نواياها إزاء العرب وسعيها لتحسين علاقاتها معهم جميعاً وخاصة منهم دول الخليج العربي التي تحلم المصانع الحربية الروسية بفتح أسواق فيها، ولكن العرب حالياً أغنياءهم وفقراءهم ليس لديهم ما يقدمونه لروسيا عوضا عما تقدمه لها إيران من مقابل الصفقات الأسلحة تقدر بالمليارات، وهو ما تحتاج إليه روسيا بشدة في ظروفها الحالية.

ويقول المحلل والخبير الإستراتيجي الروسي «فلاديمير شوين» «أن لدى روسيا إهتماماً كبيراً ليس فقط بإيران ولكن أيضاً بالدول العربية الخليجية التي تعتبرهم روسيا أصدقاء لها، وأن روسيا تحاول أن تراعي هذا جيداً في تعاونها مع إيران». (٢٠)

مراجع الفصل الخامس

١- مجلة «الوسط» - مستقلة - لندن- ٢٠٠١/١/١٥.

٢- صحيفة «الحياة» - مستقلة - لندن ٢٠٠١/١/٣ .

٣- المرجع السابق - وصحيفة الخليج - الإمارات- ٢٠٠١/١/٤ .

٤- مجلة «بروفيل» الروسية - اسبوعية- ٢٠٠١/١/١٥ .

٥- المرجع رقم (١)

٦- صحيفة - الخليج - الإمارات- ٢٠٠١/١/٤.

٧- مجلة «سبرسكوبى»- الفرنسية -ديسمبر ٢٠٠٠.

٨- وكالة الأنباء الفرنسية- ٢٠٠٠/١٢/٢٨. .

٩- صحيفة «الجريدة» - انترنت- ٢٠٠١/١/٢٤.

١٠- صحيفة «الأهرام» - القاهرة - ٢٠٠١/٣/٣.

١١- صحيفة «البيان» الإمارات - ٢٠٠٠/٤/٢ .

١٢- صحيفة «العرب العالمية» - مستقلة- ٢٠٠١/١/٨ .

١٣- صحيفة «البيان» الإمارات - ٢٠٠١/٥/١٣.

١٤- صحيفة «الرياض» - السعودية - ٢٠٠٠/١٢/٣٠ .

١٥- وكالة الأنباء الفرنسية - ٢٠٠٠/١٢/٢٨ .

١٦- صحيفة «الجزيرة» السعودية - عدد(١٠٣٢١)- ٣١/١٢/٢٠٠٠ .

١٧- صحيفة «الوطن القطرية» - الدوحة- ١٢/١/٢٠٠١ .

١٨- صحيفة «البيان» - ملحق بيان الأربعاء - ٦/٩/٢٠٠٠.

١٩- مجلة «الاهرام العربي» - القاهرة- ١٣/١/٢٠٠١.

٢٠- المرجع رقم. (١٩)

٦- البرنامج النووي الإيراني

يشغل البرنامج النووي الإيراني حيزاً كبيراً من الإهتمام لدى الجهات التي تدرس وتتابع بجدية وقلق التعاون الروسي الإيراني، وربما يكون النووي الإيراني لدى جهات مثل واشنطن وتل ابيب أهم بكثير من صفقات السلاح التقليدية وحتى غير التقليدية التي يعلن عنها من حين لأخر بين روسيا وإيران، وقد زادت أهمية النووي الإيراني بشكل كبير في الأونة الأخيرة بعد الإعلان عن نجاح تجارب صاروخ شهاب ٣ أرض أرض بمدى ١٣٠٠ كم والذي يمكن وصوله بسهولة إلى إسرائيل ، ويمكن تطويره لمدى أبعد، ويؤكد خبراء إسرائيليون وأمريكيون أن الصواريخ الإيرانية سوف يكون بمقدورها عام ٢٠٠٥ حمل رؤوس نووية مصنعة في إيران. (١)

ومما أصبح لا يحتمل أي شك أن النووي الإيراني يعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا الروسية، وحتى الصواريخ الإيرانية الحديثة من طراز شهاب، والتي تركزت في تكوينها على صاروخ «نودنج» الكوري هي أساساً تطوير لصواريخ سكود الروسية، وهذا في حد ذاته ربما يشير إلى وجود دور فعال لروسيا في تكريس الطموحات النووية الإيرانية.

وفي تصريح لرئيس وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية «جورج تنيت» قال فيه: «إن روسيا تقدم مساعدات جوهرية لإيران، وإن نقل تكنولوجيا الصواريخ الباليستية من روسيا إلى إيران كان قوياً في عام ٢٠٠٠ وإن المساعدات الروسية لإيران قد توصلها في تطوير صواريخها في المستقبل القريب إلى درجة الإكتفاء الذاتي في الإنتاج، وإن روسيا تظل المورد الرئيسي لعدد متنوع من برامج إيران النووية المدنية التي يمكن إستخدامها في تعزيز برامجها الخاصة بالتسلح أيضا، كما أن إيران تحصل من روسيا على تكنولوجيا يمكن استخدامها في انتاج أسلحة كيماوية وبيولوجية».

وتقول واشنطن إن طهران لديها برنامج نشط للأسلحة النووية وإنها تساند جماعات إرهابية مناهضة للغرب، وترفض واشنطن إدعاءات إيران المستمرة بأن النووي لديها مخصص لأغراض سلمية وأنه يخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكتبت مجلة «ديفينس ويكلي» البريطانية على لسان المراقب العسكري للمجلة «بول بريدر» يقول: «إن ايران أثبتت أنها قادرة وحدها على إنتاج أسلحة وفق التكنولوجيا والنماذج والمواصفات المقدمة لها من موسكو، وإنها أكثر من ذلك استطاعت تطوير النماذج الروسية» ، وأضاف بريدي قائلاً إنه أصيب بالدهشة من إمكانيات إيران الصناعية العسكرية عندما شاهد منتجاتها في معرض اليونان والإمارات العسكريين، وخصوصاً في مجال تكنولوجيا الصواريخ. (٣)

وكتبت صحيفة الشرق الأوسط حول تحليل أمريكي سري يقول: «إن إستمرار المساعدات الروسية لإيران ممكن ان يؤدي إلى نمو القدرات النووية لها مما يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة، وأيضاً للغرب ولروسيا نفسها، وإن موسكو تمد إيران بتكنولوجيا الأسلحة النووية خارج إطار الحدود التي أعلنتها، وخاصة تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم». (٤)

وأمام هذه الحملة القوية من واشنطن على التعاون الروسي الإيراني في المجال النووي تخرج تصريحات المسؤولين الإيرانيين والروس لتؤكد عكس ذلك، ومنها على سبيل المثال تصريح وزير الخارجية الإيراني كما خرازي أثناء زيارته لليابان عام ١٩٩٨ حيث يقول: «إن التعاون بين روسيا وإيران في المجال النووي مخصص فقط لأغراض سلمية، وإن إعتراضات واشنطن على هذا التعاون تهويلية ولا مبرر لها، خاصة وأنها تعلم جيداً أن مفاعل بوشهر النووي يخضع تماماً لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذريةس، وأشار خرازي إلى أن لدى أمريكا أكثر من مائة مفاعل نووي وتلوم إيران على مفاعلين أو أكثر». (٥)

ومن روسيا يقول نائب البرلمان الروسي «إيفان نيكيتشوك»: «إن روسيا لا تنوي إعطاء إيران أية تكنولوجيا نووية، وإن الوفد المرافق لوزير الدفاع الروسي سيرجييف في إيران لا يضم أي خبير في هذا المجال، وإنه لم يزور إيران أي مسؤول أو خبير نووي روسي».

وهذا الرأي يؤكده أيضاً رئيس الحكومة الروسي الأسبق يفجيني بريماكوف الذي ينكر تماماً مساعدة روسيا لإيران في صناعة السلاح النووي والصواريخ بعيدة المدى، ويقول إن روسيا حريصة كل الحرص على عدم خرق إلتزاماتها الدولية، وإنه على ثقة ومتأكد من أن العلماء الروس لم يشاركوا في صنع أسلحة الدمار الشامل في أية دولة أخرى.

هذه الإتهامات المتبادلة والرد عليها بين واشنطن من جهة وإيران وروسيا من جهة أخرى يصعب الحكم عليها بدون الإطلاع على مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني ومدى مساهمة روسيا فيه ومدى دلالاته الإستراتيجية.

النووي الإيراني - لمحة تاريخية:

يمكن القول إنه حتى عام ١٩٧٣ لم يكن لدى إيران أية طموحات نووية واضحة بل على العكس كانت في مقدمة الدول المناهضة للإنتشار النووي والموقعة على إتفاقيات ومعاهدات دولية في هذا المجال.

وفي عام ١٩٧٤ وبتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها قررت إيران دخول المجال النووي بعد موافقة إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون على مساهمة الشركات الأمريكية وبيعها للتكنولوجيا النووية لإيران ، وهي الموافقة التي دفعت بالدول الأوروبية الغربية مثل فرنسا وألمانيا للتنافس على بيع وإنشاء المفاعلات النووية في إيران، وبناء عليه إنطلق البرنامج النووي الإيراني في عام ١٩٧٤ وأنشئت المنظمة الإيرانية للطاقة النووية كما أنشئ مركز للأبحاث النووية في طهران وبدأ

العمل بالفعل في بناء مفاعلين نوويين في بوشهر بمساعدة شركات أوروبية منها شركة سيمنس الألمانية، وخصصت الحكومة الإيرانية ميزانية ضخمة لهذه المشاريع أنفقت منها على مدى ثلاثة أعوام فقط ما يقرب من ستة مليارات من الدولارات، واستطاعت الشركة الألمانية إنجاز الجزء الأكبر من المشروع حتى عام ١٩٧٩.

وجاءت ثورة الخميني فتوقف العمل في هذه المشاريع ورفضت واشنطن والدول الأوروبية وشركاتها الإستمرار فيها، وفرضت على إيران حظراً شاملاً في جميع مجالات التسلح، وجاءت الحرب العراقية الإيرانية والتي تعرضت أثناءها المنشآت النووية الإيرانية للقصف العراقي.

وقد زادت الحرب من حماس إيران الخميني في تنفيذ وإعادة بناء برنامجها النووي وخاصة أن المعلومات الواردة كانت تفيد بتطور وتقدم البرنامج النووي العراقي.

ولم تعق الحرب مع العراق إستمرار إيران في برنامجها النووي وتطويره وإعادة بناء منشآته، وفي عام ١٩٨٤ تأسس بمساعدة فرنسا مركز للأبحاث النووية في جامعة أصفهان، وبدأت الإتصالات الإيرانية بالدول الأخرى لمساعدتها في هذا المجال ومنها الأرجنتين والصين وباكستان ، وظلت إيران تطرق أبواب أوروبا الغربية تطلب المساعدات في المجال النووي ، واستطاعت التوصل لاتفاقات في نهاية الثمانينات مع شركات أسبانية وألمانية، ولكن تدخلات واشنطن وضغوطها حالت دون تنفيذ هذه الإتفاقات، وهنا وقبل نهاية الثمانينات ظهرت موسكو على الساحة تعرض نفسها بعد أن تيقنت من إغلاق كافة الأبواب أمام إيران، وعلى الفور توجه وفد إيراني برئاسة «هاشمي رافسنجاني» رئيس البرلمان أنذاك للقاء السوفيت وحصل منهم على موافقة للتعاون في المجال النووي.

ودخل التعاون النووي الروسي الإيراني حيز التنفيذ بالفعل بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي في عهد روسيا الإتحادية عام ١٩٩٢ ، ومع بداية هذا التعاون إنتقل البرنامج

النووي الإيراني نقلة كبيرة وتوجه نحو بناء المفاعلات النووية الضخمة بعد أن كان قاصراً على المفاعلات البحثية الصغيرة.

وفي عام ١٩٩٤ وافقت روسيا على إستكمال مفاعل بوشهر الإيراني مقابل ٧٨٠ مليون دولار، وجاء هذا الإتفاق في ظل ظروف أزمة اقتصادية طاحنة كانت تعاني منها روسيا أنذاك وإستمرت تداعياتها حتى الآن.

وأحدثت الخبرة الروسية تطوراً كبيراً في مفاعل بوشهر الذي من المفترض أنها أنهت عملها فيه حسب الإتفاق في عام ٢٠٠٠.

وشجع التعاون الروسي إيران على تسريع خطواتها في برنامجها النووي فقررت أن تشتري خمسة مفاعلات نووية أخرى كبيرة بطاقة ١٣٠٠ ميجاوات كلها من التكنولوجيا السوفيتية سواء من روسيا أو من جيرانها السوفييت السابقين مثل أوكرانيا وكازاخستان وغيرها. وبإتفاق بين روسيا وإيران تم توقيعه في يوليو ١٩٩٧ تقرر إخضاع مفاعل بوشهر النووي لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومع استمرار البرنامج النووي الإيراني وتطوره بتعاون مباشر من روسيا توالت إتهامات الغرب وواشنطن وأيضاً إسرائيل لايران بالسعي لإمتلاك السلاح النووي ، وأكدت مصادر أمريكية على أن مفاوضات تجرى سراً بين طهران وموسكو لحصول الأولى على تكنولوجيا القوة الطاردة المركزية وتكنولوجيا تخصيب اليورانيوم الضروري بشكل كبير لإنتاج الأسلحة النووية، وأنكرت روسيا وإيران ذلك تماما، ومازالت الإتهامات الموجهة لإيران تتوالى ومازالت هي تدافع عن نفسها وتؤكد أن برنامجها النووي مخصص فقط لأغراض سلمية كمصدر للطاقة. (٧)

ولا بد بعد هذه اللمحة التاريخية الموجزة للبرنامج النووي الإيراني من الاشارة إلى حقيقتين الأولى أن قرار إيران بتطوير برنامجها النووي بعد ثورة الخميني إرتبط في الأساس بنزعة عسكرية إستراتيجية أثناء الحرب العراقية الإيرانية وفي مواجهة

النووي العراقي الذي شهد تطوراً ملحوظاً أنذاك، وأن الأسس التي وضعت للبرنامج الإيراني أنذاك وضعت في هذا الإتجاه بالتحديد، والحقيقة الثانية أن النووي الإيراني بعد الثورة إرتبط بشكل كبير بالتكنولوجيا النووية الروسية ومازال ، وأن هذا الإرتباط في حد ذاته يعطي مؤشراً كبيراً على مدى قوة التعاون الروسي الإيراني وافاقه المستقبلية، وهو الأمر الذي يفرض على الكثيرين عند الحديث مع إيران عن أي برامج أو تسليح عادي أو نووي أو أية تهديدات من هذا الإتجاه الا يهملوا الجانب الروسي أو ينحوه جانباً بل يضعوه دائماً في إعتبارهم ، ويعلمون جيداً أنه يملك جزءاً كبيراً من أوراق اللعبة مع إيران.

النووي الإيراني - الأفاق والتوجهات والتداعيات:

كتبت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية تقول إن المخابرات المركزية الأمريكية عرضت على إدارة الرئيس كلينتون في يناير عام ٢٠٠٠ تقريراً مفصلاً يؤكد على أن إيران أصبحت قادرة على امتلاك السلاح النووي، ولكن التقرير لم يحسم بالفعل وجود قنبلة نووية في حوزة الإيرانيين، بينما أشار التقرير إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية واجهت صعوبات كبيرة في مراقبة التعاملات النووية الإيرانية مع الدول والجهات الأجنبية، وأكد التقرير على ضرورة اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية الاحتياطات اللازمة تحسباً لأية مفاجأة قد تعلن عنها إيران مستقبلا. (٨)

من الملاحظ أن المخابرات الأمريكية كثيرة التحذير في تقاريرها من النووي الإيراني ومن احتمال امتلاك إيران للسلاح النووي قريبا، ومن الملاحظ أيضاً أن كافة التحذيرات الأمريكية وغيرها وخاصة الآتية من إسرائيل في هذا المجال تخلو تماماً من التفصيلات الدقيقة، وتتسم في الغالب بالعمومية ولغة الإتهامات لإيران ومن يساعدها وبالتحديد روسيا.

ويبرر البعض تقارير المخابرات الأمريكية التحذيرية هذه بأنها محاولات من الإستخبارات المركزية الأمريكية لإبعاد النقد واللوم المتوقع أن يوجه لها في المستقبل في

حالة حدوث مفاجآت في البرنامج النووي الإيراني، وأنها أي التقارير لا تستند لأسس وبراهين وأدلة قاطعة تؤكد ما تحويه ، وتخشى الإستخبارات المركزية الأمريكية تكرار الإتهامات التي وجهت إليها من قبل بنقص معلوماتها حول البرنامج النووي العراقي، وأيضاً الإتهامات التي وجهت إليها من قبل عام ١٩٩٨ بعد قيام الهند بتجاربها النووية التي لم تكن تعلم واشنطن عنها مسبقاً .

وهناك رأي اخر يميل إلى الموقف الايراني بأن هذه الحملة على البرنامج النووي الإيراني من قبل واشنطن وإسرائيل إنما تهدف في الأساس إلى إثارة المخاوف والاضطرابات في المنطقة، وخاصة في منطقة الخليج بهدف دعم الوجود العسكري الأمريكي فيها.

وتحاول إيران وروسيا على الدوام الاستدلال بالتقارير الدورية للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تشير دائماً إلى أن البرنامج النووي الإيراني موجه لأغراض سلمية ولا توجد فيه دلائل أو مؤشرات تشير إلى توجهه لإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

ومع هذا تواصل إسرائيل جهودها لإثبات الإتهامات الموجهة إلى كل من إيران وروسيا معا، وفي تقرير للمخابرات الإسرائيلية نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية يكشف عن وجود تعاون سري بين بعض المؤسسات الروسية الصناعية المتخصصة في الصواريخ الإستراتيجية الباليستية وإيران، وأن أحد العلماء الروس البارزين في هذه المجال ويدعى «يورى فاسيليف» وهو مقيم في إيران حالياً قد قام بنفسه بتدريب إيرانيين على تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، وأنه مكلف بذلك وبشكل سري من قبل الحكومة الروسية، وأن التصميمات التي قام بها المهندسون الإيرانيون للصواريخ الباليستية بعيدة المدى التي أجريت تجاربها أخيراً كلها مطابقة تماماً للمواصفات والمقاييس الروسية مما يؤكد تدخل الروس في تصميمها وبنائها. (٩)

النووي والساحة الداخلية في إيران:

رغم نفي طهران إمتلاكها أو سعيها لإمتلاك السلاح النووي إلا أن تصريحات القادة الإيرانيين وخاصة في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية تعكس غير ذلك، فقد صرح رئيس البرلمان الإيراني عام ١٩٨٩ هاشمي رافسنجاني قبل توليه رئاسة إيران بأن «إيران لا تستطيع تجاهل الحقيقة النووية في العالم المعاصر»، كما صرح نائب رئيس الجمهورية «أية الله مهاجراني» في اكتوبر ١٩٩١ بأنه «يجب على إيران العمل مع الدول الإسلامية الأخرى لصنع قنبلة نووية إسلامية». (١٠)

هذه التصريحات من قبل المسؤولين الإيرانيين والتي إمتلأت بها الساحة الداخلية في إيران في مطلع التسعينات بعد الحرب مع العراق بدأت تهدأ وتتلاشى وتختفي بعد ذلك، وبالتحديد بعد عام ١٩٩٢، وهو الموعد الذي بدأ فيه التنفيذ الفعلي لعمليات إعادة بناء وتطوير وبناء المفاعلات النووية الإيرانية بتعاون مباشر من روسيا، بل أكثر من ذلك بدأت مع عام ١٩٩٢ الحملة الدفاعية من داخل إيران والتي سعت لإبعاد أية شبهات عن توجهات البرنامج النووي الإيراني.

هذه الإزدواجية الملحوظة في التوجهات الإيرانية تخفي خلفها في رأي البعض أسراراً كثيرة وتثير جدلاً وشكوكاً لدى الأخرين الذين باتوا يتوقعون في كل لحظة مفاجأت في النووي الإيراني، مثل أن تعلن إيران في أية لحظة عن قيامها بتجارب نووية على غرار ما قامت به الهند وباكستان، والتي تمت بالفعل بشكل مفاجئ ، وخاصة في الهند التي لم تكن هناك مؤشرات لقيامها بتجارب نووية ، ولم يكن لدى المخابرات المركزية الأمريكية معلومات مسبقة عنها بإعتراف رئيسها «جورج تنت » وكما يقول البعض إن توجهات الساحة الداخلية في إيران أحياناً كثيرة لا تعكس حقيقة ما يحدث في الخفاء في إيران، وإن العلاقات الروسية الإيرانية التي تحظى بالموافقة التامة من الإتجاهين المتصارعين داخل إيران المحافظين والإصلاحيين تتمتع في نفس الوقت بالسرية التامة نظراً لمدى أهميتها الإستراتيجية بالنسبة لإيران.

ويرى البعض وخاصة في الغرب أن الحجج الإيرانية حول الأهداف السلمية للبرنامج النووي الإيراني غير مقبولة وغير منطقية لأن المفاعلات النووية الضخمة التي يتضمنها البرنامج الإيراني تقدر تكلفتها بمليارات الدولارات، ولا يتصور مع هذه التكلفة الضخمة أن تسخر هذه المفاعلات فقط لتوليد الطاقة الكهربائية في دولة مثل إيران التي تعد من أغنى دول العالم في مصادر الطاقة من النفط والغاز، والتي تزيد عن حاجتها بكثير وتضعها ضمن أكبر الدول المصدرة ، وتكلفة توليد الطاقة الكهربائية من النفط والغاز لا تتعدى واحد على خمسة من تكلفة الطاقة النووية.

هذا بخلاف مسألة أخرى مثيرة للجدل والشك وهي أن المفاعلات النووية الإيرانية يتم إنشاؤها كلها في منطقة واحدة في جنوب إيران بعيدة عن المدن الصناعية الإيرانية، ولو كانت مخصصة بالفعل لتوليد الطاقة الكهربائية لكان من الأفضل توزيعها في أنحاء البلاد المختلفة وبالقرب من المدن الكبيرة والصناعية حتى لا تحتاج لتكاليف أخرى لنقل الطاقة الكهربائية لهذه الاماكن، وربما يقول البعض إن إختيار مكان المفاعل النووي يخضع لدواعي فنية وأمنية كثيرة، ولكن هل هذا يبرر تركيز العديد من المنشآت النووية في مكان واحد في دولة كبيرة في مساحتها مثل إيران؟!!

والواقع ان بعض المحللين الاستراتيجيين لا ينكرون على إيران حقها في تنمية برنامجها النووي ولا حتى إمتلاكها للأسلحة الإستراتيجية، وخاصة في ظل نمو القوة النووية الإسرائيلية وفي ظل ظهور العديد من القوى النووية الأخرى مثل الهند وباكستان والبقية تأتي، كما انهم يتفهمون الدوافع والمبررات المعلنة من قبل طهران وراء تنمية وتطوير برنامجها النووي سواء ما إستخلصته إيران من تجارب حربها مع العراق، او من التهديدات الأمريكية والإسرائيلية لها مع إمتلاك إسرائيل للنووي، أو من العزلة الإقليمية والدولية التي عانت منها سنوات طويلة ولم تساعدها فيها المنظمات الدولية ولا الإقليمية ولم تسعفها الإلتزامات الدولية.

ولكن المحللين يرون في النهاية أن كل هذه الدوافع تندرج تحت بند المتغيرات وليس الثوابت، وأن التطورات على الساحات المحلية داخل إيران والإقليمية والدولية أيضاً

تتجه نحو تغيير واستبدال هذه الدوافع ، والتوقعات كلها تشير إلى إنفراجات في العلاقات الخارجية الإيرانية على جميع المستويات والجبهات وبلا إستثناء حتى مع ألد الخصوم السياسيين لإيران طيلة السنوات الماضية، وهنا تبقى الحقيقة الوحيدة الثابتة، وهي القوة الإيرانية المتنامية بشكل ملحوظ، والبرنامج النووي الإيراني ذو التطلعات والطموحات الكبيرة، والتجارب المستمرة والعلنية للأسلحة الإستراتيجية وخاصة منها الصواريخ الباليستية ذات المدى البعيد والمتوسط، واستمرار إيران في كل هذه المجالات رغم المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها وديونها الخارجية التي تصل إلى نحو ٣٠ مليار دولار، ونسبة البطالة المتنامية داخل إيران والتي تزيد على ٢٥٪ والنقص الحاد في الموارد المالية والعملة الصعبة، والضغوط الدولية وغيرها كل هذه العوامل والعوائق من المفترض أن تحول دون تحقيق الطموحات الكبيرة التي تتطلع إليها إيران أمنياً وإستراتيجياً ، وهي الطموحات التي من المؤكد أنها سوف تزيد من حدة هذه المشاكل وسوف تزيد من تأزم الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية في إيران، إلى جانب أنها سوف تشكل مصدراً دائماً للتهديدات والإضطرابات الإقليمية ولن تساعد على الإستقرار والأمن في المنطقة ، بل ستدفع بالضرورة الأخرين من جيران إيران إلى الدخول معها في سباقات التسلح، وسوف يكرس هذا في النهاية الوجود الأجنبي الذي يستنزف الكثير من ثروات بلدان المنطقة، هذا الوجود الذي تدعي طهران أنها تعمل دائماً من أجل استبعاده.

أما عن موقف روسيا الذي تعتمد عليها إيران بشكل كبير في برنامجها النووي فإنه في رأي بعض المحللين له من المبررات أكثر مما لدى إيران، فروسيا الدولة المنهكة إقتصادياً والتي تسعى للخروج من أزماتها الإقتصادية والمالية القوية لا تملك أفضل من السلاح والتكنولوجيا النووية كوسيلة للحصول على المال، وخاصة أن لديها وفرة كبيرة تفوق حاجتها بكثير من المجالين ، ولديها المئات من المصانع الحربية والنووية ومراكز الأبحاث العسكرية والنووية التي هي في أشد الحاجة للتمويل والموارد المالية لإستمرار عملها، وتعاني روسيا في نفس الوقت من حصار شديد في أسواق السلاح ومنافسة قوية من الغرب الذي كثيراً ما يعوق حصولها على المساعدات المادية من

المؤسسات الدولية، وهذا في حد ذاته خطأ كبير من الغرب سوف يدفع ثمنه غالياً لأن روسيا التي تملك هذا الإنتاج الحربي الضخم والطاقة النووية الهائلة والخبرة العلمية الكبيرة في المجالين لن تقف مكتوفة الأيدي تنتظر الفتات من موائد الغرب، بل إنها سوف تسعى وبجدية لاستغلال هذه الامكانيات وبمختلف الوسائل المشروعة منها وربما غير المشروعة، ولن تفلح معها الضغوط الأمريكية القوية، وفي موسكو بعد عشر سنوات من الإنفتاح والإصلاح الديمقراطي والتوجه والتقارب مع واشنطن يقولون «لم نكسب من أمريكا سوى مزيد من الفقر والأزمات والوعود التي لم تتحقق ، وعلينا أن نجرب بدونها وأن نعتمد على أنفسنا وعلى إمكانياتنا».

أما مايراه البعض من أن سياسة موسكو متخبطة وخاطئة في تعاونها العسكري والنووي مع إيران بحجة أن نمو القوة الإيرانية سوف يهدد روسيا في المستقبل قبل غيرها، وسوف يخل بالتوازن الإقليمي في المنطقة ضد مصلحة روسيا وخاصة في أسيا الوسطى والقوقاز، فهذا الرأي تنقصه الواقعية التي تتعامل بها روسيا مع إيران، هذه الواقعية التي تقول بأن إيران سواء بمساعدة روسيا أو بدونها سوف تسعى في بناء قوتها العسكرية والنووية، وسف تجد دائماً من يساعدها ويمدها بالتكنولوجيا اللازمة لذلك، وأنه لأكثر ضماناً لروسيا مستقبلاً هو أن تعتمد عليها إيران من الأن في هذه المجالات، أفضل من أن تعتمد على غيرها ممن قد لا تتفق مصالحة واستراتيجياته مع روسيا، وخاصة أن موسكو تراقب عن كثب وإهتمام كبير التقارب والغزل الدائر بين طهران وواشنطن في الأونة الأخيرة بعد وصول الإصلاحيين للحكم في إيران، وتعلم موسكو أنه أجلاً وعاجلاً سوف تتحسن العلاقات بين إيران وواشنطن، ولهذا فمن الأفضل لروسيا أن تثبت أقدامها بقوة وبسرعة داخل قلاع الصناعة الحربية والإنتاج النووي في إيران بما يضمن لها في المستقبل استمرار إعتماد إيران عليها في هذين المجالين الحيويين.

هوامش الفصل السادس

١- صحيفة العرب العالمية - مستقلة-٢٠٠١/١/٢٢.

٢- وكالة الأنباء الألمانية - د ب أ - ٢٠٠١/٢/٢٧

٣- صحيفة الإتحاد - الإمارات - ٢٠٠١/١/٤ .

٤- صحيفة الشرق الأوسط - عدد ٧٩٩٥- ٢٠٠٠/١٠/١٨ .

٥- صحيفة الإهرام - القاهرة - عدد ٤٠٩٢٤ -١٩٩٨/١٢/٢٣ .

٦- صحيفة الشرق الأوسط - ٢٠٠١/١/٨ .

٧- مجلة الساسة الدولية -القاهرة - عدد ١٣١ يناير ١٩٩٨.

٨- صحيفة نيويورك تايمز - الأمريكية - ٢٠٠١/١/٢٠ .

٩- المرجع السابق.

١٠- المرجع رقم. (٧)

٧ - إيران والتوجه نحو أمريكا

العلاقات بين الدول عرضة دائماً للمتغيرات ولا تعرف الثوابت إلا بشكل نسبي ومؤقت ، والعلاقات بين روسيا وإيران لا تختلف عن غيرها من العلاقات ، وكما أوضحت الدراسة سابقاً فإن بين البلدين مقومات للخلاف والتصادم لا تقل أهمية عن مقومات التعاون والتقارب، والتعاون العسكري بين البلدين، تحكمه في الغالب مبادئ المصلحة الخاصة لكل منهما على حدة، ويصعب الحكم عليه من الأن أو التنبؤ بأنه سوف يرقى إلى مستوى التحالف الإستراتيجي بعيد المدى نظراً لإختلاف وتناقض المصالح والأهداف بين البلدين في نواحي كثيرة أساسية، وحتى لو تم التسليم جدلاً بوجود بوادر أو إستعداد لتحالف إستراتيجي بين البلدين في بعض المجالات فإن هذا لا يعني بالضرورة قوة هذا التحالف و إستمراره لفترة طويلة، وكثير من التحالفات الإستراتيجية الهامة في التاريخ قامت على وحدة هدف معين ومحدد وبإنتهاء هذا الهدف أو تحققه إختفى التحالف، وبعض الدول عادت للعداء فيما بينها بعد تحالفها لفترة مؤقته ، وليس أدل على ذلك من تحالف روسيا مع الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ثم عودتهم فور انتهائها وبعد هزيمة النازي إلى الخصام والحرب الباردة والمواجهة ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، وحتى التحالف الإستراتيجي بين أوروبا وأمريكا الأن والمستمر بقوة على مدى أكثر من نصف قرن مضى لا يستطيع أحد أن يتنبأ باستمراره حتى لعشر سنوات مقبلة.

ومن الصعب الحكم على التعاون العسكري والتكنولوجي بين روسيا وإيران بأنه موجه بالفعل ضد أمريكا، بل هناك أراء تذهب عكس ذلك تماماً وترى أن هذا التعاون يسير بشكل ما في مصلحة أمريكا لأنه يحقق لها هدفاً هاماً ورئيسياً في إستراتيجيتها بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي حيث أنه يثير القلق والتوتر وعدم الإستقرار في المنطقة، وهو ما يدعم بدوره الوجود الأمريكي في المنطقة.

ومن الواضح للجميع أن التعاون الروسي الإيراني ينمو ويزداد في نفس التوقيت الذي ينمو فيه إنفتاح إيران على الغرب وتقاربها مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والذي بدأت تظهر معالمه بوضوح في الأعوام الثلاثة الماضية بعد وصول الإصلاحيين للحكم في إيران وتولي خاتمي الرئاسة.

وبالنسبة لروسيا أيضاً فالأمر لا يختلف كثيراً بل ربما أكبر من إيران تتوجه روسيا نحو الغرب، وتسعى لكسب ود وتقارب الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لدولة كبيرة مثل روسيا عانت عقوداً طويلة في ظل الشيوعية من الحصار الغربي لها في الأسواق العالمية الغنية ، والآن تحاول أن تحسن إنتاجها وتطوره وتسعى في ذلك للحصول على التكنولوجيا الغربية والأمريكية الحديثة، كما تحاول جاهدة أن تجد سوقاً لهذا الإنتاج ، وهذا أمر غاية في الصعوبة لو وقفت لها واشنطن بالمرصاد دونه ، ولهذا فإن روسيا لا تريد أن تخسر واشنطن ولا أن تدخل في مواجهة معها في أي مجال وخاصة في ظروفها الصعبة حاليا، وما يحدث من مناوشات وظواهر خلافات وبعض التصريحات الحادة بين موسكو وواشنطن الآن إنما هي محاولات من جانب روسيا للضغط على أمريكا للحصول على إمتيازات وتسهيلات ومساعدات بأدنى حد من الشروط والالتزامات، وفي نفس الوقت محاولات من واشنطن لتقليم أظافر الدب الروسي والحد من طموحاته وتطلعاته المستقبلية وتوليد وتنمية القناعة لدى الروس بالدخول تحت مظلة الهيمنة الأمريكية.

العلاقات بين طهران وواشنطن:

على مدى نصف قرن مضى والعلاقات مع واشنطن تشغل الحيز الأكبر من إهتمام الإيرانيين سواء في ظل حكم الشاه أو بعد ثورة الخميني.

والحديث عن تاريخ العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد الحرب العالمية الثانية حديث طويل ويحتاج لدراسات مستقلة ، وإن كان من الممكن الوقوف عند محطات رئيسية في هذه العلاقات ، ومنها على سبيل المثال دور واشنطن في الإطاحة بحكومة محمد

مصدق الإصلاحية في إيران عام ١٩٥٣ وإعادة شاه إيران للحكم ودعمه وتأييده والسكوت سنوات طويلة عن مفاسد هذا النظام مقابل ولاء الشاه لها ومساعدتها في الحرب الباردة ضد الإتحاد السوفييتي، وقد إعترفت واشنطن أخيراً على لسان وزيرة الخارجية «مادلين أولبرايت» بأن واشنطن تتحمل جزءاً من المسؤولية عن الكراهية التي يكنها بعض الإيرانيين للولايات المتحدة الأمريكية، وذهبت أولبرايت تنتقد نظام حكم الشاه السابق ووصفته بالإفراط ، وإعترفت أولبرايت بأن تدخل واشنطن بشكل مباشر للإطاحة برئيس الوزراء الإيراني الأسبق محمد مصدق عام ١٩٥٣ كان بمثابة إنتكاسة للتطور السياسي في إيران. (١)

وكانت العلاقات بين طهران وواشنطن قد توترت وإنتكست بشكل حاد عقب قيام ثورة الخميني في إيران عام ١٩٧٩ حيث طلب قادة الثورة من الرعايا الأمريكيين البالغ عددهم قرابة مائة ألف في إيران مغادرة البلاد فورا، ثم جاء حادث هجوم بعض الطلبة الإيرانيين على السفارة الأمريكية في طهران بعد أسابيع من قيام الثورة وإحتجازهم لأكثر من خمسين رهينة أمريكية لمدة ٤٤٤ يوما، وهو الحادث الذي أعقبه إعلان واشنطن قطع العلاقات مع إيران في ٧ أبريل عام ١٩٨٠ لتتوتر العلاقات بشكل حاد وتقترب إلى حد الصدام.

ومع تصاعد حدة أزمة الرهائن أعلنت واشنطن فرض العقوبات على إيران، وفي عام ١٩٨٤ أعلنت واشنطن إعتبارها لإيران كدولة مؤيدة للإرهاب الدولي، وبالتالي أخضعتها لمزيد من العقوبات الإقتصادية المفروضة على الدول المدرجة في قائمة الإرهاب ، ومنها حظر تصدير أية أسلحة أو عتاد حربي، والذي طبقته واشنطن على إيران منذ عام ١٩٨٦ ، ثم حظر دخول أية سلع إيرانية للسوق الأمريكية ابتداءً من عام ١٩٨٧.

ورغم هذه العقوبات المستمرة على إيران من قبل واشنطن إلا أن الشركات الأمريكية كان من الصعب عليها هجر السوق الإيرانية، وخاصة شركات الطاقة، ومنها شركة «كونوكو» الأمريكية للنفط التي ذهبت عام ١٩٩٤ تعلن عن نيتها في عقد صفقة

كبيرة مع الحكومة الإيرانية حول حقول نفط إيرانية بحرية، هذا في الوقت الذي كانت فيه روسيا تتطلع بشكل جاد وبخطوات ملحوظة لسوق الصناعة النووية في إيران ، وهو ما بدا واضحاً في إعلان روسيا في مطلع عام ١٩٩٥ عن موافقتها على إعادة بناء مفاعل بوشهر النووي، وأدى تحرك روسيا نحو السوق الإيرانية إلى خشية وقلق الشركات الأوروبية والأمريكية من ضياع هذه السوق المهمة من أيديهم، الأمر الذي جعل بعض الشركات الفرنسية والألمانية وغيرها تجري بعض المفاوضات السرية مع الجهات الإيرانية حتى لا تصطدم مع العقوبات الأمريكية، إلا أن واشنطن أدركت على الفور خطورة الأمر فبادرت من جانبها بتعزيز العقوبات على إيران ، حيث أصدر الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في ١٥ مارس عام ١٩٩٥ المرسوم الرئاسي رقم ١٢٩٥٧، والذي حظر الاستثمار الأمريكي في قطاع الطاقة الإيراني، وأتبعه في ٦ مايو من نفس العام بالمرسوم رقم ١٢٩٥٩ بإلغاء كل أنواع التجارة والإستثمار بين الولايات المتحدة وإيران.

وزاد التوتر في العلاقات الأمريكية الإيرانية في العام التالي بعد إقرار الكونجرس الأمريكي في أغسطس عام ١٩٩٦ لقانون العقوبات الإقتصادية على إيران والذي شمل ليبيا معها، والذي سمى بـ«قانون داماتو» نسبة لصاحب مشروع القانون السناتور الأمريكي «الفونسو داماتو» رئيس اللجنة الإقتصادية في مجلس الشيوخ الأمريكي ، وهو القانون الذي حظر على جميع الشركات الأمريكية والأجنبية أيضاً التعامل مع إيران وليبيا في قطاعي الغاز والنفط بعقود وصفقات تتجاوز أربعين مليون دولار خلال عام واحد، وأعطى القانون للرئيس الأمريكي الحق في فرض عقوبات على الشركات الأجنبية المخالفة بمنع تعاملاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وحرمانها من أية منح أو قروض مالية تعطيها المؤسسات المالية الأمريكية وحرمانها من إستيراد أية تكنولوجيا أمريكية.

وقد كان لقانون داماتو بالغ الأثر السلبي لدى إيران وليبيا ، كما لقى إعتراضاً واسعاً لدى العديد من الدول التي اعتبرته ممارسة صارخة للهيمنة الأمريكية، ومع صدور هذا القانون بالتحديد بدأ الخلل يتسرب للموقف المتشدد الأمريكي تجاه إيران،

حيث بدأت تنهال الإعتراضات من حلفاء واشنطن على سياسة العقوبات الأمريكية تجاه إيران، وخاصة من فرنسا وألمانيا وأيضاً من كندا.

وصرح وزير الخارجية الألماني أنذاك «كلاوس كينكل» قائلاً بأن «سياسة واشنطن تجاه إيران يشوبها النفاق لأن الرئيس كلينتون أغمض عينيه عن فضيحة دعم إيران لمسلمي البوسنة بالسلاح، ولم يوجه أي لوم أو عقاب حتى على حكام البوسنة ، في الوقت الذي تريد فيه واشنطن حرمان الشركات الأوروبية من السوق الإيرانية، وأضاف بأن هذه السياسة سوف تؤدي إلى أزمة في العلاقات بين أوروبا وواشنطن». (٢)

من ناحية أخرى لقي قانون داماتو إعتراضات قوية داخل الولايات المتحدة نفسها وخاصة من رجال الأعمال وأصحاب الشركات الذين إعتبروه خسارة كبيرة لهم، وقال رئيس المجلس القومي الأمريكي للتجارة الخارجية «فرانك كيتردج» تعقيباً على قانون داماتو: «إن البيزنس الأمريكي يحتضر ويعاني أكثر من غيره من السياسة الخارجية الأمريكية، وإن محاولات الشركات الأمريكية لإقناع الكونجرس الأمريكي بالعدول عن سياسته قد باءت بالفشل بسبب الصراع السياسي داخل الكونجرس». (٣)

أما في روسيا فقد كانت ردود الفعل على قانون داماتو الأمريكي أكثر حدة وفاعلية وبالشكل الذي أثر مباشرة على فعالية هذا القانون ومحتواه ، حيث بادرت شركة «غازبورم» الروسية العملاقة ، والتي تحتكر وحدها ما يقرب من أربعين في المائة من إنتاج وتسويق الغاز الطبيعي في العالم، وتمد وحدها السوق الأوروبية بنحو ٣٠٪ من إحتياجاتها من الغاز ، بادرت «غازبورم» بخرق قانون داماتو الأمريكي وعقد صفقات مبدئية في قطاع النفط والغاز الإيراني تعدت المائة مليون دولار، ووقف رئيس شركة «غازبورم» الروسي «ريم فياخيروف» يسخر من العقوبات الأمريكية ويصف قانون داماتو الأمريكي بأنه لا يزيد عن كونه «لدغة باعوضة»، ويقول «فياخيروف» «إن العقوبات الأمريكية ضد طهران أتاحت فرصة كبيرة للشركات الروسية للإنفراد بصفقات كبيرة في قطاعي الغاز والنفط في إيران». (٤)

وشجع موقف «غازبورم» الروسية شركات أخرى عالمية على خرق قانون داماتو الأمريكي ، ومنها شركة النفط «توتال» الفرنسية و «بتروناس» الماليزية اللتان إتفقتا مع «غازبورم» الروسية على تكوين كونسرتيوم مشترك بينهم في مشروع ضخم للغاز في جنوب إيران تقدر تكلفته بنحو ملياري دولار، هذا الكونسرتيوم قيل عنه أنه قوض دعائم قانون داماتو والعقوبات الإقتصادية الأمريكية ضد إيران وإضطرت واشنطن في إجتماع قمة الثمانية الكبار في برمنجهام في مايو ١٩٩٨ للتراجع أمام ضغوط الشركات الأجنبية العملاقة ولم تفرض عقوبات عليها.

وهكذا نجحت روسيا في إضعاف وخلخلة العقوبات الإقتصادية الأمريكية تجاه إيران، وإن كانت واشنطن حتى الآن لم تصدر قراراً رسميا بإلغاء العقوبات عن إيران كليا، إلا أن طهران أعلنت رسمياً في مايو ١٩٩٨ عن فتح الباب للشركات الأجنبية للإستثمار في قطاعي الغاز والنفط في إيران ابتداءً من يوليو من نفس العام، وهو الإعلان الذي اعتبره الكثيرون إلغاءً من جانب واحد للعقوبات الأمريكية، ورغم هذا لم تعترض واشنطن من جانبها على هذا الإعلان، مما اعتبره البعض إقراراً ضمنياً من جانب واشنطن بتجميد العقوبات الإقتصادية على إيران.

وصول الإصلاحيين للحكم في إيران:

وقد يعتقد البعض أن التراجع في السياسة الأمريكية تجاه إيران قد جاء نتيجة ضغوط خارجية من روسيا وأوروبا، وإن كان الأمر ليس هكذا بشكل قاطع، حيث أن التغييرات الكبيرة التي حدثت في إيران بعد وصول الإصلاحيين للحكم هناك وفوز الرئيس محمد خاتمي في إنتخابات عام ١٩٩٧ كان له أكبر الأثر في تراجع السياسة الأمريكية تجاه إيران ، حيث بدأت ملامح التغيير الداخلي تظهر بوضوح داخل إيران وفي توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، وبدأ ينشط داخل إيران التيار المؤيد للإنفتاح على الغرب وتحسين العلاقات مع واشنطن،وبدأت واشنطن بالفعل التعامل مع المتغيرات الجديدة داخل إيران ولكن بحذر وبطء شديدين وخاصة أن الأوضاع في الداخل لم تستقر بعد للتيار الإصلاحي الذي يواجه تحديات كبيرة من التيار المحافظ

الذي مازال بدوره يملك مراكز صنع القرار في الجمهورية الإسلامية، هذا في الوقت الذي لم يبد فيه الرئيس الإصلاحي خاتمي حماساً ملحوظاً لعودة العلاقات الطبيعية مع واشنطن، ومازال خاتمي منذ توليه الحكم وحتى الآن يوجه لواشنطن الإنتقادات نفسها التي يوجهها إليها المحافظون، وأخرها في يناير عام ٢٠٠١ في لقائه مع ممثلي الدول الأعضاء في سكرتارية منظمة المؤتمر الإسلامي عندما هاجم خاتمي بشدة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، ووصفه بأنه ضد مصالح شعوب المنطقة، كما هاجم سياسة العولمة وإتهمها بالخضوع للهيمنة الأمريكية، وبأنها تهدف للسيطرة على مصالح الشعوب المستضعفة. (٥)

ولكن هذا التشدد الظاهر من جانب الإصلاحيين تجاه واشنطن لا يمنع من أن لغة الود والتقارب بين البلدين اصبحت ظاهرة وواضحة، وحتى من جانب المحافظين الإيرانيين الذين ناضلوا طيلة عشرين عاماً مضت ضد ما يصفونه بالشيطان الأكبر«أمريكا» نجدهم الآن يتراجعون عن تشددهم تجاهها، وتظهر بين الحين والأخر تصريحات من المسؤولين المحافظين تعكس ذلك بوضوح، ومنها تصريح لأحد الوجوه المعروفة في المحافظين وهو «محمد جواد لاري» الذي قال أخيراً: «إن إزالة حالة التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية أمر صائب ولا داعي لأن يكون الحوار ممنوعاً مع واشنطن طالما أنه يخدم المصالح الإيرانية». (٦)

ولم يصدر من المحافظين أي إعتراض على تصريحات جواد لارى، وقد فسر البعض هذا الموقف بأنه تكتيك من المحافظين قبل الانتخابات القادمة على الرئاسة في يونيو في إيران، بعد أن أصبح شعار «الحوار مع واشنطن» ورقة رابحة في الشارع الإيراني ووسيلة للحصول على أصوات الناخبين.

وفي استطلاع للرأي داخل إيران أجرته وزارة الثقافة الإيرانية أخيراً حول الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية ذهبت نسبة ٨,١٪ من الأراء تعتبرها العدو الأكبر لإيران، بينما وافقت نسبة ٥٥,٧٪ على إعادة العلاقات كاملة معها، ولم يجد الباقون رأياً يقولونه في هذا الشأن. (٧)

ومن جانبها أبدت واشنطن ترحيباً ملحوظاً بالتقارب وتحسين العلاقات مع إيران، وإتخذت من جانبها خطوة مهمة عام ١٩٩٨ في التقارب عندما إعتبرت منظمة «مجاهدي خلق» المعارضة الإيرانية منظمة إرهابية وحظرت نشاطها في الولايات المتحدة والقت القبض على بعض أعضائها في لوس أنجلوس.

وابدى الأمريكيون ترحيباً كبيراً بسياسة «حوار الحضارات» التي طرحها الرئيس خاتمي والتي فسرها البعض بأنها تعني في الأساس تخلي إيران عن شعارات ورايات الثورة الإيرانية الخمينية، وأن إيران لا تعني من وراء هذا الحوار أنها سوف تتحدث فيه بإسم الحضارة الإسلامية بل بإسم حضارتها الخاصة الفارسية، وأياً كان الأمر فقد وجدت دعوة الرئيس خاتمي ترحيباً كبيراً من الغربيين والأمريكيين، وخاصة بعد زيارته لإيطاليا ومقابلته لبابا الفاتيكان وزياراته لألمانيا وفرنسا وزيارة وزير خارجيته خرازي لبريطانيا، هذا مع زيادة تبادل زيارات الوفود والفرق الرياضية والثقافية والعلمية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية على مدى عام مضى منذ بداية عام ٢٠٠٠.

وجاء الغزل الأمريكي الواضح لإيران في خطاب القته وزيرة الخارجية الأمريكية «مادلين أولبرايت» في ١٧ مارس ٢٠٠٠ هنأت فيه الشعب الإيراني بعيد رأس السنة الفارسية وأكدت فيه على عظمة وأهمية إيران، وقالت: «إن نسائم الديمقراطية التي تهب على إيران منعشة ، وأن الكثير من الأفكار التي يعتنقها زعماؤها تبعث على التشجيع» ، وتحدثت أولبرايت عن تحسن العلاقات التجارية بين إيران والولايات المتحدة في الأونة الأخيرة. (٨)

كل هذه الظواهر ومعالم التقارب وتصريحات الود بين واشنطن وطهران لم تحسم الأمر بعد، وإن كانت تعكس بوضوح وجود تقدم في العلاقات بين البلدين ينبئ عن عودة العلاقات بينهما في المستقبل القريب، وإن كان هذا لا ينفي وجود بعض التشدد من الجانب الإيراني بالتحديد الذي يعتقد أنه أصبح في وضع أقوى مما كان عليه من قبل، وخاصة بعد تحسن علاقاته مع العديد من الدول الأوروبية ومع غالبية جيرانه العرب،

وبعد نمو علاقاته مع روسيا للدرجة التي أصبح من الممكن معها إستخدامها كوسيلة ضغط على واشنطن، ووصل الأمر إلى حد إعتقاد البعض بأن هناك شبه إتفاق غير معلن بين التيارين المحافظ والإصلاحي على سياسة التعامل مع واشنطن وان تظل المعاملة معها بين الشد والجذب حتى لا تعود العلاقات بينهما بشروط أمريكية مبالغ فيها.

وقد بدأ هذا الأمر واضحاً إلى حد كبير في لقاء الألفية في الأمم المتحدة عندما سعي الأمين العام للمنظمة الدولية كوفي عنان إلى ترتيب لقاء على هامش قمة الألفية بين الرئيس كلينتون والرئيس محمد خاتمي، ولكن الرئيس خاتمي رفض اللقاء، وقال «إن الوقت مازال مبكراً والاجواء ليست مواتية»، هذا على الرغم من أن الكثيرين يرون أن مثل هذا اللقاء قد يرفع من أسهم الرئيس خاتمي في إنتخابات الرئاسة الإيرانية القادمة، وعلى الرغم من إلحاح كوفي عنان على الرئيس خاتمي في إنجاز هذه الخطوة قائلاً له: «كيف ترفع شعار حوار الحضارات وتريد أن تكسبه مصداقية دولية وأنت ترفض حتى مصافحة كلينتون؟»، ويفسر البعض هذا الإلحاح من جانب كوفي عنان بأن الرئيس كلينتون كان يريد فعلاً مقابلة خاتمي ومصافحته، إلا أن خاتمي صمم على الرفض وغاب عن مأدبتي الغذاء والإفطار اللتين أعدتهما الأمم المتحدة لزعماء الدول، وفسرها البعض بعدم رغبة خاتمي في التورط في مصافحة كلينتون. (٩)

أيا كان الأمر الظاهر فإن مقتضيات الواقع تقول إن كلاً من واشنطن وطهران يرغب في التقارب من الأخر وتحسين العلاقات معه، وروسيا تعلم ذلك وتعيه جيداً وتتعامل معه بذكاء على حد قول البعض ، كما تعلم موسكو أن العلاقات بين طهران وواشنطن سوف تعود لما كانت عليه من قبل وربما أفضل مما كانت عليه، وهذا آجلاً أو عاجلاً سوف يتحقق ، وكل الظروف تمهد له من الأن ، والعقوبات الأمريكية على إيران دخلت في مراحل الإنتهاء والتوقف القريب.

ورغم عدم إلغاء العقوبات الأمريكية على إيران بشكل نهائي ورسمي إلا أن هناك بوادر كثيرة ظهرت على مدى الأعوام الثلاثة الماضية توضح أن هذه العقوبات أصبحت

غير فعالة، ومن هذه البوادر ، السماح بتبادل المواد المعلوماتية والإتصال الهاتفي والبريدي بين البلدين، والسماح للمواطنين الأمريكيين بالسفر إلى إيران رغم عدم وجود سفارة أمريكية في طهران، كما يسمح بجمع التبرعات الإنسانية في أمريكا لجهات إيرانية، ويسمح لرجال الأعمال والشركات بتبادل المعلومات التجارية وإن كان مازال محظوراً عقد الإتفاقات أو تنفيذ الإتفاقات الموضوعة إلا بعد الرفع النهائي للعقوبات ، كما يسمح لوفود رسمية أمريكية بحضور مؤتمرات في إيران أو تحت رعايتها في أي مكان أخر من العالم، وقد منحت بالفعل أذونات تسمح بإعادة صيانة طائرات البوينج الأمريكية الموجودة لدى إيران ، كما سمح في يوليو عام ١٩٩٩ بمنح أذونات لبيع سلع زراعية وأدوية ومعدات طبية أمريكية لجهات إيرانية، وتم بالفعل بيع كميات من القمح الأمريكي لإيران ، وإن كانت الاعتمادات والقروض البنكية الأمريكية للجهات الإيرانية مازالت ممنوعة. [١٠]

ويرجح المراقبون ان تكون إدارة الرئيس الأمريكي الجديد جورج بوش الإبن أكثر تقدما في تحسين العلاقات مع إيران من إدارة الرئيس كلينتون ، وهذا يرجع لإهتمامات الجمهوريين المعروفة بمصادر الطاقة وخاصة النفط، ويعكس هذا تصريح «ديك تشيني» نائب الرئيس بوش الذي قال فيه: «إن الوقت قد حان لإنهاء العقوبات على إيران والتي أتاحت الفرصة للشركات الأجنبية المنافسة للشركات الأمريكية للتفوق عليها في بلد مثل إيران يعد الثاني في العالم في احتياطيات الغاز والخامس في احتياطيات النفط». [١١]

رؤيتان في تعامل طهران مع واشنطن:

تذهب أراء كثيرة إلى أن هناك تشدداً بعض الشيء من الجانب الإيراني في عودة العلاقات الكاملة مع واشنطن، وأن هناك رؤيتان أساسيتان داخل إيران حول هذه المسألة:

الرؤية الأولى: يرى أصحابها أن الوقت مازال مبكراً لبحث ملف تطبيع العلاقات بشكل كامل مع أمريكا، وان الإرث التاريخي على مدى العشرين عاماً الماضية في العلاقات بين البلدين أكبر بكثير من أن يتغاضى عنه ويمحى في أيام قليلة، ويذكر أصحاب هذه الرؤية بالدسائس والمؤامرات التي دبرتها ونفذتها الولايات المتحدة ضد إيران ونظامها الإسلامي منذ قيام الثورة ، وموقف واشنطن أثناء الحرب العراقية الإيرانية وتأييدها الكامل والفعال للعراق بهدف تحطيم الثورة الإيرانية، ثم الحظر الإقتصادي والعقوبات والحصار السياسي والعسكري والأمني ، وغير ذلك من الأشياء الكثيرة التي فعلتها واشنطن وصمدت أمامها إيران بقوة ونجاح، على حد قول أصحاب هذه الرؤية، ويقولون أن إيران الأن في مركز أقوى بكثير من ذي قبل ونجحت بمفردها في فك الحصار الذي فرضته عليها واشنطن، وان إيران إكتسبت حلفاء كثيرين في السنوات الماضية ومنهم من يؤيدها في نضالها ضد واشنطن، والأخرون يقدرون صمودها طيلة السنوات الماضية، ويرى أصحاب هذه الرؤية أن العودة المسرعة للعلاقات مع واشنطن يمثل خذلانا لأنصار وحلفاء إيران ويشوه الصورة التي بنتها لنفسها طيلة الأعوام الماضية.

ويراهن أصحاب هذه الرؤية بثقة على المستقبل ، وبأن إيران سوف تزداد قوة ، وأكثر من ذلك يذهب أصحاب هذه الرؤية إلى أن أمريكا لن تظل على قوتها التي هي عليها الآن في منطقة الشرق الأوسط بالتحديد وذلك نتيجة تصاعد حدة النقمة والسخط الشعبي العربي والإسلامي ضدها.

الرؤية الثانية: يذهب أصحاب هذه الرؤية إلى أنه من الضروري والحتمي فتح ملف العلاقات مع أمريكا الآن بالتحديد حتى لو أرجئ وتأجل إعادة العلاقات لوقت لاحق ، إلا أنه من الضروري الأن الدخول مع الأمريكيين في مباحثات ومفاوضات، ويستند أصحاب هذه الرؤية في رأيهم هذا إلى أن إيران الأن في وضع قوي ومتميز يؤهلها لفرض شروطها والحصول على أكبر قدر من التنازلات من الجانب الأمريكي، وأن هذا الوضع الحالي غير مضمون استمراره في المستقبل ، وأن الفرصة الآن مواتية

لتحقيق صفقة سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية شاملة تسمح لإيران بموقع إستراتيجي متميز في المعادلة الإقليمية وبموافقة أمريكية. (١٢)

وعلى ما يبدو أن الرؤية الثانية تغلب إلى حد كبير على السياسة الإيرانية، وينعكس هذا بوضوح في تشدد إيران الظاهري إزاء التقارب مع واشنطن، في الوقت الذي تحيط فيه إيران تعاونها مع روسيا في المجال العسكري وتجاربها في الصواريخ الباليستية بهالة إعلامية كبيرة قد تزيد عن حجم الإنجازات نفسها بشكل كبير ، وتدخل في شكل إستعراض للقوة الزائدة بالفعل عن حاجة إيران نفسها وعن حجمها ووزنها الإقليمي والدولي وإمكانياتها الإقتصادية والعملية، كما نلاحظ ايضاً تشدد إيران الملفت للنظر في قضية الجزر الإماراتية ، ورفضها القاطع للدخول في مفاوضات مع الدول الخليجية حولها، ورفض التعاون مع اللجنة الثلاثية المشكلة من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورفضها للحوار المباشر مع دولة الإمارات حول الجزر الثلاث المحتلة أو احالة القضية إلى محكمة العدل الدولية وير بعض المراقبين ان إيران تسعى إلى تأجيل البت النهائي في القضية لوقت أخر ربما يكون انفتاحها على واشنطن أحد ركائزه.

ويلاحظ مما سبق ان التقارب بين إيران وأمريكا قائم بالفعل ، وأن كلا الدولتين يسعى تجاه الأخر، وأن التطبيع الكامل للعلاقات بينهما سوف يأتي آجلاً أو عاجلا، خاصة وأن المزاج العام في إيران يؤيد التطبيع مع واشنطن ، ومهيئ لذلك بشكل كبير الآن، والمحافظون تخلوا كما يبدو عن تشددهم إزاء التطبيع مع واشنطن, بل على العكس كما يرى البعض فإنهم يريدون تحقيق هذه الصفقة معهم هم ، ويرون أنهم أحق من الإصلاحيين بها نظراً لأنهم هم الذين سعوا منذ البداية للضغط على واشنطن ومقاومة حصارها لإيران وعقوباتها عليها طيلة عشرين عاماً مضت، وبالتالي هم الأحق بالجلوس والتفاوض معها الآن وإملاء شروطهم عليها، وربما لهذا فهم يروجون لتساهل الإصلاحيين مع الغرب ويقولون عنهم أنهم يهرولون للتصالح مع واشنطن بالشكل الذي سوف يضيع المكاسب التي حققها المحافظون طيلة السنوات الماضية.

أما عن تأثير التوجه الإيراني نحو واشنطن على العلاقات الروسية الإيرانية فهذا أمر يصعب الحديث عنه تفصيلياً الآن، وردود افعال موسكو على هذا التقارب ليست واضحة بعد، وإن كان لا أحد يشك في أن موسكو تراقب عن كثب وبإهتمام بالغ هذا التقارب بين طهران وواشنطن ، وربما يكون لديها إستراتيجيتها الخاصة تجاه هذا التقارب، وربما يعتقد البعض أن روسيا قد تكون مخطئة في تفريطها في التعاون مع إيران بشكل سخي وخاصة في المجالات العسكرية والنووية ، وأنها ربما قد تندم في المستقبل على هذا الإفراط عندما تجد إيران وقد عادت لأحضان الهيمنة الأمريكية، ولكن هذا الإعتقاد قد يكون غير صحيح بشكل مطلق ، ويحتمل الخطأ، وخاصة أن روسيا تسعى بشكل جدي لربط المصالح الحيوية لدى إيران بها، وتعطي إيران الآن مالا تستطع ولا توافق الولايات المتحدة على إعطائه لإيران في المستقبل ، لأن عطاء الولايات المتحدة للدول الأخرى في المجالات الحيوية والإستراتيجية محدود للغاية، وتحكمه قواعد صارمة ومتشددة للغاية وحتى مع أقرب حلفاء الولايات المتحدة فإن الأمور تخضع لمعايير وشروط وقيود وموازين إستراتيجية داخل الولايات المتحدة لا تسمح بالتفريط ولا بالاحجام الكبيرة من الامدادات على المستوى الذي تقدمه روسيا، وهذه في حد ذاتها ورقة رابحة في يد موسكو.

نقطة أخرى أخيرة في هذا الصدد وهي أن الإستراتيجية الأمريكية رغم أخطائها في بعض الأحيان إلا أنها أكثر شمولاً وإتساعاً وأكثر بعداً من الناحية المستقبلية عن غيرها، وذلك بحكم قوة أمريكا الإقتصادية والعسكرية المتميزة عن العالم كله، والتي تضمن لها في نفس الوقت مدى طويلاً من الهيمنة العالمية إختلف الخبراء في تقديره ، إلا أنهم اتفقوا على إستمراره على الأقل لعقدين أو ثلاثة قادمين، بينما إستراتيجية روسيا بظروفها الحالية ، هذا إن وجدت في الواقع هذه الإستراتيجية ، فإنها لا تعدو كونها إنعكاس للوضع القائم ، وتغلب عليها ردود الأفعال أكثر من الأفعال والمبادرات، كما أنها تفتقر إلى حد كبير للبعد الزمني الطويل، وخاصة أن الأوضاع الداخلية في روسيا لم تستقر بعد على مدى السنوات العشر الماضية، وتحتاج بعد لسنوات أخرى طويلة حتى تبدأ في الإستقرار، وهو الأمر الذي يصعب معه تماماً وضع إستراتيجية

عالمية على المدى البعيد.

وبهذه المقارنة بين الإستراتيجيتين الأمريكية والروسية يمكن القول إن الأولى لديها القدرة على كسب حلفاء وأصدقاء أكثر من الثانية، وإن واشنطن قادرة على التحكم في علاقاتها مع الآخرين أكثر من روسيا، وإن لدى واشنطن إستراتيجية زمنية في إعادة العلاقات مع إيران أو غيرها وتستطيع أن تحدد التوقيت المناسب لإعادة العلاقات معها، بينما لا تملك روسيا هذه الإمكانيات ولا تملك الأن موسكو سوى إستغلال الفرص المتاحة أمامها، وعندما تجد سوقاً مفتوحة لإنتاجها الحربي فإنها تسعى إليها وبسرعة بدافع الأزمات الإقتصادية التي تعاني منها، ولهذا فربما كما يعتقد البعض تتورط روسيا في منح دولة ما من السلاح والتكنولوجيا الإستراتيجية ما تندم عليه في المستقبل لو انقلبت الأوضاع في هذه الدولة ضدها، أما واشنطن ذات الإستراتيجية بعيدة المدى فإنها تحاول جاهدة ألا تقع في هذه الأخطاء وتحاول أن تؤمن نفسها اليوم وغداً وبعد غد.

ان ما اشارت إليه الدراسة أراء وتقديرات وتحليلات قد تخطئ وقد تصيب لكنها في النهاية لا تقلل من شأن وأهمية وايضاً خطورة التعاون العسكري بين روسيا وإيران وتأثيراته على الساحتين الإقليمية والدولية.

هوامش الفصل السابع

١- صحيفة - الخليج - الإمارات - ٢٠٠١/١/٢٨ . .

٢- صحيفة - نيزافيسمايا - الروسية - موسكو- ١٩٩٦/١٠/١١ .

٣- نفس المرجع السابق.

٤- صحيفة - نيزافيسمايا - موسكو- ١٩٩٨/٥/٢٨ .

٥- صحيفة - الحياة - لندن- ٢٠٠١/١/٧ .

٦- صحيفة - البيان - بيان الأربعاء - الإمارات - ٢٠٠١/٢/١٤ .

٧- المرجع السابق.

٨- المرجع رقم . (١)

٩- صحيفة - الوطن - السعودية - ٢٠٠٠/١٢/٢٨ .

١٠- صحيفة - الحياة - لندن - ٢٠٠١/١/٢١ .

١١- نفس المرجع السابق.

١٢- المرجعين رقم ٦ ، ٩ .

خاتمة

استهدفت هذه الدراسة توضيح أبعاد التعاون بين روسيا وإيران وخاصة في المجالين العسكري والنووي ، هذا التعاون الذي أصبح منذ زيارة وزير الدفاع الروسي إيجور سيرجييف لإيران في ديسمبر عام ٢٠٠٠م حديث الساعة ومحور اهتمام العديد من الجهات وعلى رأسها واشنطن ودول الشرق الأوسط ، وخاصة دول الخليج العربي التي تراقب عن كثب واهتمام هذا التعاون التقارب العسكري بين البلدين والذي يؤكد الكثيرون على أنه سيشكل مصدراً للتوتر والقلاقل وعدم الإستقرار الأمني في المنطقة، وعلى ما يبدو أن روسيا وهي الطرف الأساسي الفعال في هذه القضية باعتبارها الجهة المانحة للسلاح والتكنولوجيا تسعى جيداً وتستشعر أيضاً مدى حذر وقلق الآخرين من هذا التعاون ، وخاصة دول الخليج العربي ، وربما هذا هو الذي دفعها أخيراً لطرح ما أسمته بـ «الخيار الأمني الثماني الخليجي» وهو الخيار الذي تدعو فيه موسكو إلى تكوين منظومة أمن خليجية تضم دول الخليج الست بالإضافة إلى إيران والعراق وتنضم إليهم روسيا وأمريكا كمراقبين ، وتتضمن الخطة الروسية عدة بنود على رأسها حل المشاكل الثنائية بين دول المنطقة (إيران والإمارات ، إيران والعراق ، العراق والكويت) وذلك بوساطة روسية ، وإعلان الخليج منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وخفض الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة ، وبنوداً أخرى تهدف إلى التقريب بين دول المنطقة .

هذه الخطة الروسية قد تكون مناسبة ومطلوبة بالفعل لدول المنطقة ، ولكنها يعيبها المثالية والبعد عن واقع الظروف في المنطقة في ظل الموازين الدولية ، وأيضاً طموحات البعض سواء من بلدان المنطقة أو من غيرهم ، وعلى رأسهم إيران نفسها التي تدعو وتشدد في دعواها للحد من الوجود الأجنبي في المنطقة ، بينما تذهب في نفس الوقت لدعم وتنمية قوتها العسكرية والنووية وبشكل مثير للمخاوف وملفت للإنتباه ، ويشوبه في بعض الأحيان المبالغة والنزعة الإستعراضية للقوة مثلما فعلت بعد تجاربها في

إطلاق صواريخ شهاب ٠

هذا في الوقت الذي يرى فيه الكثيرون أن الوضع الجيوسياسي لإيران وظروفها الإقتصادية لا تبرر لها امتلاك الترسانة العسكرية الكبيرة التي تحتوي على صواريخ حديثة وباليستية متوسطة وبعيدة المدى ، وعلى منظومات صواريخ حديثة موجهة ضد أهداف بحرية ، ومنظومات صواريخ مضادة للصواريخ والقذائف ومقاتلات جوية حديثة وغيرها من الأسلحة القوية التي لا يمكن الجزم بأنها أسلحة دفاعية فقط ، هذا إلى جانب القوة النووية المتمثلة في محطات الطاقة الذرية والمفاعلات النووية الحديثة والتي لا حاجة كبيرة لها لدولة مثل إيران تملك مصادر الطاقة الهائلة من نفط وغاز واحتياطيات هائلة منها ، وليست في حاجة كما يرى العديد من المراقبين لمصادر أخرى للطاقة كما تدعى وتنفق عليها المليارات ٠

ويأتي هذا كله في ظل العلاقات غير المستقرة بين إيران وجيرانها مثل الإمارات التي تحتل إيران جزرها الثلاث (أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى) وتصمم على احتلالها لها ، وتصدر تصريحات مستفزة وغير مسؤولة من بعض الشخصيات الإيرانية في هذا المجال ٠

أيضاً علاقات إيران غير المستقرة مع العراق وتركيا وأفغانستان وغيرهم من جيرانها ، وكلها أمور تبعث على القلق والتوتر من نمو القوة العسكرية الإيرانية ٠

إن تكديس السلاح وتنمية القوة العسكرية بشكل مبالغ فيه ويفوق حاجة وإمكانيات الدول أمر يشكل مصدراً للمشاكل والإضطرابات والتهديدات للأمن في المنطقة ، وما يزيد من حدة هذه المشاكل والإضطرابات أن يتم هذا الأمر بشكل غامض وسري في أغلب الأحيان مثلما يحدث في التعاون الروسي - الإيراني ٠

وإذا كانت إيران تدعي أن جهات معينة تسعى لتحقيق أهداف ومصالح خاصة من وراء التهويل والترويج للتعاون الإيراني - الروسي بهدف تثبيت الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة ، فإن هذا الإدعاء الذي يمكن قبوله من الناحية المنطقية

والموضوعية يصعب قبوله من الناحية التطبيقية والعملية في ظل تعاملات إيران مع دول المنطقة ، والتي تدفع الكثير من هذه الدول في الشرق الأوسط والخليج وأيضاً في وسط آسيا والقوقاز إلى التشكك في مصداقية توجهات السياسة الخارجية الإيرانية ٠

ويقول عدد من المحللين السياسيين إنه لا أحد ضد أن تصبح دولة إسلامية قوية عسكرياً ، ولكن إذا كان السجل التاريخي البعيد والقريب لهذه الدولة يؤكدان خلافاتها وصراعاتها وعداءاتها مع دول إسلامية أكثر من صراعاتها مع الدول غير الإسلامية ، وإذا كانت هذه الدولة وهي تسعى لبناء قوة عسكرية أكبر بكثير من متطلباتها الأمنية والجيوسياسية تعاني في نفس الوقت من أزمات اقتصادية وظروف اجتماعية صعبة ومعقدة ، وإذا كانت خلافاتها مع جيرانها من المسلمين مازالت قائمة وتبدي هي تعنتاً وتشدداً في حل هذه الخلافات ، وتدعي أن هناك من يثير هذه الخلافات ويشعلها ليثبت وجوده في المنطقة ، فإذا كان هذا صحيحاً فلماذا لا تبادر هي لتصفية وتسوية هذه الخلافات سلمياً بإعطاء الحقوق لأصحابها ، ولماذا هذا التناقض في الإعتراف بوجود الخلافات ورفض حلها سلمياً ، بينما تبدي الإعتراضات على إثارتها ؟

وما السبب وراء ترحيب المسلمين بامتلاك باكستان كدولة إسلامية للقوة النووية والعسكرية الكبيرة ، بينما يعترض غالبيتهم على امتلاك إيران هذه القوة ؟ أما يستدعي هذا من إيران أن تعيد النظر في حساباتها وتقديراتها ومواقفها في علاقاتها مع المسلمين قبل مضيها في بناء قوتها العسكرية والنووية؟

أسئلة كثيرة تطرحها قضية التعاون العسكري الروسي ـ الإيراني ، ومطلوب من الجانب الإيراني قبل غيره الإجابة عليها ، أما بالنسبة لروسيا فقد تجد اعذاراً كثيرة لهذا التعاون خاصة ظروفها الاقتصادية الصعبة ويذهب بعض المحللين إلى القول ان العرب لا يستطيعون لوم روسيا لبيعها السلاح والتكنولوجيا النووية لإيران ، فإيران في نهاية الأمر ليست عدواً للعرب ، وهي أقرب لهم من قربها لغيرهم ومن المفروض والواجب أن تظل كذلك وأن تسعى هي والعرب لدعم هذا الوضع دائماً ، أما بالنسبة لروسيا فالعرب مطالبون بالتقارب معها في جميع المجالات وكسبها لصفهم ، ومهما

كانت الظروف التي تمر بها روسيا حالياً فإن هذا لا يمنع من الإهتمام بها ، إذ يجب عدم إهمال روسيا كدولة كبيرة وقوية استراتيجياً وعسكرياً ، وتسعى بكل جهودها وإمكانياتها لأن يكون لها دور مؤثر وفعال على الساحة الدولية ، ولدى روسيا من الإمكانيات الإقتصادية والعلمية والبشرية والإستراتيجية ما يؤهلها في المستقبل القريب أن تشغل موقعاً هاماً ومؤثراً وفعالاً على الساحة الدولية ، وعلى العرب أن يبادروا نحوها وأن يكفوا عن إهمالها وتهميشها ، في الوقت الذي يذهب الآخرون للتقارب وتطوير علاقاتهم معها والاستفادة منها وما تعطيه روسيا الكثير وخاصة في ظروفها الحالية ، وربما أكثر بكثير مما يسمح الآخرون بإعطائه ، ولديها الكثير والكثير الذي يحتاج إليه العرب ولن يعطيه لهم أحد غيرها ، وخاصة في مجال الطاقة النووية بعد أن أصبح العرب محاطون من كل جانب بقوى نووية ومنها إسرائيل ، في الوقت الذي لم يخط فيه العرب أية خطوة جادة في هذا الإتجاه ٠

ويرى المحللون أنفسهم أن روسيا تسعى وبجدية للتقارب مع العرب ، وتأمل بأن يجد السلاح الروسي مكانه في السوق العربية وخاصة في السوق الخليجية ، فلماذا لا يعطيها العرب الفرصة ؟

ويقولون في هذا الصدد إن أي تقارب بين العرب وروسيا بالقطع سوف يكون من مصلحة العرب حتى لو اعترض عليه الآخرون ، وسوف يتيح هذا التقارب الفرصة للعرب للإطلاع عن قرب وربما التحكم في مسار التقارب بين روسيا وإيران ، فالسوق والإقتصاد أصبحا الآن يلعبان الدور الأساسي في تسيير السياسات الدولية ٠

إن التعاون العسكري الروسي الإيراني بكل ما يلفه من غموض وحيثيات غير معلنة يدعو للإهتمام به أكثر من إهماله أو التقليل من شأنه ، وعلينا نحن العرب قبل غيرهم أن يعطوا هذا التعاون الإهتمام الأكبر ، وأن يسعوا جاهدين لخلق توازنات واقعية في المنطقة وليس بالضرورة أن يعادوا أحد ، فالعرب ليسوا على عداء لا مع إيران ولا مع روسيا ، وكلتاهما دولتين صديقتين للعرب ، ولكن هذه الصداقة في حد ذاتها على ما يبدو الآن لا تلزمهما بشيء ولا تعوق تماديهما في التعاون العسكري وتنمية القوة

العسكرية والنووية في إيران ، الأمر الذي سوف يدفع الآخرين في المنطقة وخاصة العرب منهم إلى دعم قوتهم العسكرية وشراء المزيد من الأسلحة ، حتى ولو كان هذا الأمر غير مرغوب فيه ، لكنه للأسف مازال هو الخيار الوحيد في ظل عدم الإستقرار والتوتر في العلاقات بين دول المنطقة ·

شركة ابوظبي للطباعة والنشر



إصدار : مركز زايد للتنسيق والمتابعة

أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة

ص.ب: ٥٧٢٧ – تلفون: ٦٦٦٦١٣٠ (٠٠٩٧١٢) – فاكس: ٦٦٦٣٠٨٨ (٠٠٩٧١٢)